www.kassioun.org

1286

الاثنين 13 تموز 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

بعد عام على مجازر السويداء... الاستعصاء مستمر!

[04]

الافتتاحية

ماذا بعد التفجيرات وأزمة البنزين؟

يحاول البعض التقليل من شأن ما جرى خلال الأسبوعين الماضيين، سواء لناحية التفجيرات التي جرت، أو لناحية أزمة البنزين، أو غيرهما من الحوادث العديدة المتفرقة اقتصادياً وأمنياً وسياسياً. إن قراءة هذه الأزمات في سياقها الصحيح، الأوسع، والتعامل معها بأعلى درجات الجدية، وبوصفها مؤشرات على ما يمكن أن يأتي في قادم الأيام، هي ضرورة وطنية من الطراز الأول؛ لأن السياسة قبل كل شيء، هي علم التنبؤ، وفي ظل ما تعيشه البلاد، فإننا بحاجة إلى الكثير من السياسة بوصفها علماً، وإلى مستويات معرفية تستطيع الارتقاء إلى خطورة اللحظة، بإجراءات وسياسات مناسبة، وبالسرعة المناسبة.

بين أهم إحداثيات السياق الأوسع للتفجيرات وأزمة البنزين، ما يلي:

أولاً: تصريحات ترامب قبل أيام، التي أعاد فيها أقواله المخالفة لكل القوانين الدولية، والمعادية للسيادة السورية، حول الجولان السوري المحتل، هي جزء من عمليات ضغط متواتر على سورية والمجتمع السوري، وهي عمليات مرشحة للتصاعد، لأن التنازل المطلوب هو أن نتجه نحو الانتحار السياسي، عن طريق لبنان أو عن أي طريق آخر... ما يعيد التأكيد على أن «إغضاب الاستعمار دائماً أقل كلفة من إرضائه».

ثانياً: تواصل «إسرائيل» اعتداءاتها المباشرة، وترفع درجتها شيئاً فشيئاً، وكذا الأمر مع الاعتداءات غير المباشرة، وعبر أساليب مختلفة، لا يمكن استبعاد «داعش» منها.

ثالثاً: بات من المعروف أن الحروب الهجينة المعاصرة، وإلى جانب اشتغالها على الفوالق الطائفية والقومية، فإنها تستهدف أول ما تستهدف، الطاقة وسعر صرف العملة. في هذا السياق الواسع تنبغي قراءة أزمة البنزين الأخيرة، وكذا التفجيرات، حتى لو كانت الصلة المباشرة غير واضحة بعد.

رابعاً: السياسات الداخلية المتبعة، تلعب دوراً أساسياً في تعظيم الأزمات أو في تخفيفها ومنعها من التحول إلى انفجارات كبرى. وفي الحالة السورية الملموسة، فإن السياسات المتبعة حتى الآن، تساهم بشكل نشط في تعظيم المشكلة، خاصة في الجانب الاقتصادي، عبر السير وراء توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين في تدمير ما تبقى من دور اجتماعي لجهاز الدولة، وضمناً عمليات رفع الدعم، ناهيك عن السعي وراء استثمارات أجنبية لن تأتي، ووراء نموذج اقتصادي سياحي يضع الصناعة والزراعة ودعمهما في آخر أولوياته.

ضمن هذه الإحداثيات، مضافاً إليها الوضع الإقليمي شديد التوتر والخطورة، فإنه ليس من الصعب التنبؤ بأن الأمور ستسير نحو الأسوأ، وبسرعة كبيرة، في حال لم تتخذ إجراءات جدية، إنقاذية، وبشكل سريع، وعلى رأسها:

أولاً: إغلاق الثغرات الداخلية عبر توحيد الشعب السوري حقاً وفعلاً، عبر تمكينه بشكل حقيقي من صنع قراره ومستقبله بنفسه، ابتداءً بحكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات، ومروراً بمؤتمر وطني عام شامل لكل التيارات السياسية والاجتماعية في البلاد، توضع على طاولته كل المشكلات العالقة ويجري التوافق على طرق حلها.

ثانياً: إغلاق الثغرات الداخلية في المجال الاقتصادي-الاجتماعي، عبر تحويل جذري في السياسات الاقتصادية نحو نموذج اقتصادي جديد، تكون الزراعة والصناعة والاعتماد على الموارد الداخلية بوصلته الأساسية، ويشتغل على إعادة توزيع الثروة لمصلحة منتجيها.

ثالثاً: البحث بشكل نشط عن نقطة التوازن المناسبة في العلاقات الخارجية، على ضوء موازين القوى الدولية والإقليمية الجديدة، وبما يؤمن لسورية أعلى درجة ممكنة من الاستقلال عن الخارج وإرادته، وبما يؤمن لها السير في ركب التاريخ وقواه الصاعدة.

ما تزال أمامنا نافذة زمنية لتجنب الانزلاق نحو انفجارات كبرى، ولكن هذه النافذة تضيق يوماً وراء الآخر، وعلينا، كسوريين، بمختلف مواقعنا، أن نمتلك الجرأة الوطنية والسياسية الكافية لاستغلال هذه النافذة للعبور بالبلاد إلى بر الأمان.

شؤون عمالية

كيف تحول الإضراب إلى تنظيم؟

02

شؤون محلية

شركات مساهمة... أم خصخصة مقنعة؟

06

شؤون اقتصادية

عام على تأسيس الصندوق السيادي: الثروة العامة خلف الأبواب المغلقة؟

12

شؤون عربية ودولية

واشنطن والحلقة المفرغة... ضجيج يغطي الانسحاب

17

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

كيف تحول الإضراب إلى تنظيم؟

ليست أهمية البيان الأخير الصادر عن لجنة المتابعة في معمل زنوبيا أنه أعلن ما نُفذ من الاتفاق وما لم يُنفذ فقط، بل لأنه، أولاً: أكد من جديد على دور لجنة المتابعة، وبأنها ما زالت قائمة من حيث الهيكل والدور، وهي تجتمع بشكل دوري، وتصدر بياناً عن كل اجتماع، موجهاً للعمال الذين يمثلونهم بشكل مباشر. ثانياً: البيان أكد أيضاً أن الإضراب لم يكن نهاية المطاف، وإنما بداية مرحلة جديدة، عنوانها تنظيم العمال لأنفسهم ومتابعة حقوقهم بصورة جماعية.

في كثير من الأحيان، تنتهي الإضرابات بانتهاء التفاوض، ويعود كل طرف إلى موقعه السابق، لكن ما يجري في زنوبيا يختلف. فالاتفاق الذي أُبرم برعاية وضمانة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لم يُترك ليواجه مصيره، بل تشكلت لجنة متابعة تراقب التنفيذ، وتبلغ العمال أولاً بأول بما تحقق وما لم يتحقق، وتقترح خطوات عملية لاستكمال تنفيذ البنود المتبقية.

والأهم من ذلك، أن اللجنة لم تحصر اهتمامها بالأجور والتعويضات، على أهميتهما، بل وضعت في صدارة أولوياتها شروط السلامة المهنية، وتأمين الخدمات الصحية داخل المعمل، وهي حقوق لا تقل أهمية عن الأجر، لأنها تمس حياة العامل وكرامته بشكل مباشر.

أما ما جاء بالبيان بما يخص للتنظيم النقابي، فهو يُعتبر الخطوة الأكثر دلالة، فالدعوة إلى انتساب العمال للنقابة، والعمل على تثبيت اللجان النقابية داخل الشركة، خطوة بالغة الأهمية وفي الاتجاه الصحيح، بغض النظر عن الوضع الحالي للمنظمة النقابية غير الجيد من ناحية الوزن والدور والاستقلالية، إلا أن ذلك بالحد الأدنى سينعش العمل النقابي، ويقوي موقف العمال في آن معاً. فالتجارب العمالية، في سورية كما في غيرها، تؤكد أن الحقوق التي تُنتزع بالنضال الجماعي تحتاج دائماً إلى تنظيم يحميها ويمنع الالتفاف عليها. فاللجنة قد تنجح في متابعة تنفيذ اتفاق محدد، أما التنظيم النقابي فيمنح العمال إطاراً دائماً للدفاع عن مصالحهم.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من تجربة زنوبيا، هو أن قوة العمال لا تكمن في الإضراب بحد ذاته، بل في قدرتهم على التنظيم، ووحدة صفوفهم، واستمرارهم في المتابعة بعد انتهاء الاحتجاج. فالإضراب لحظة، أما التنظيم فهو عملية مستمرة.

إن الحركة العمالية السورية بحاجة اليوم إلى مثل هذه التجارب، ليس لأنها تحقق مطالب آنية فحسب، بل لأنها تُعيد الاعتبار لفكرة العمل الجماعي المنظم، بوصفه الوسيلة الأكثر قدرة على حماية الحقوق وانتزاعها. فحين يتحول الإضراب إلى تنظيم، يتحول الإنجاز من مكسب مؤقت إلى خطوة على طريق بناء قوة عمالية أكثر حضوراً وتأثيراً.

لجنة متابعة عمال زنوبيا تُصدر بيانها وتُعلن حضورها

على مبدأ «لا يموت حق وراه مطالب» أصدرت لجنة المتابعة الخاصة بعمال شركة زنوبيا في الخامس عشر من الشهر الجاري بياناً موجهاً إلى عمال الشركة، استعرضت فيه نتائج اجتماعها الدوري الرابع، الذي يأتي ضمن الآلية التي أقرتها اللجنة عقب انتهاء الإضراب العمالي، والتوصل إلى اتفاق مع صاحب العمل برعاية وضمانة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، علماً أن لجنة المتابعة تضم مجموعة من عمال زنوبيا اختارهم العمال ومنحوهم الثقة التفويض، وهي بذلك الابن الشرعي للإضرابات السابقة وامتداد لها.

■ إلياس زيتون

وأوضح البيان، أن عدداً من بنود الاتفاق قد نُفذ بالفعل، وفي مقدمتها الزيادة على الرواتب، وصرف التعويض المتفق عليه، في حين ما تزال بنود أخرى بانتظار التنفيذ، تشمل وضع سيارة الإسعاف في الخدمة، وتفريغ طبيب للعمل داخل المعمل، واستكمال تجهيزات الوقاية والسلامة المهنية. كما اقترحت اللجنة مخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد انقضاء الشهر الأول من الاتفاق، لإحاطتها علماً بما لم يُنفذ، **إضافة** إلى التنسيق مع النقابات المختصة لتسهيل انتساب العمال، وتثبيت اللجان النقابية داخل الشركة.

قد يبدو البيان للوهلة الأولى مجرد تقرير دوري عن تنفيذ بنود اتفاق، لكنه في الواقع يكشف عن تطور بالغ الأهمية في مسار الحراك العمالي. ففي العادة تنتهي الإضرابات بمجرد توقيع الاتفاق، ويعود كل طرف إلى موقعه بانتظار جولة جديدة من الخلافات. أما في زنوبيا، فقد انتهى الإضراب، وعاد العمال إلى خطوط الإنتاج، لكن العمل الجماعي لم يتوقف، بل انتقل إلى مرحلة أكثر أهمية، هي مرحلة متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

تكامل البيان ورسائله الواضحة

إن تشكيل لجنة متابعة بعد انتهاء الإضراب ليس إجراءً تنظيمياً فحسب، بل هو اعتراف عملي بأن الحقوق لا تُصان بالتوقيع وحده، وإنما بالرقابة والمتابعة واستمرار التنظيم. فالعديد من الاتفاقات العمالية تعثرت، أو فقدت قيمتها، لأن أحداً لم يتابع تنفيذها، أو لأن العمال عادوا أفراداً بعد أن كانوا قوة جماعية موحدة. أما لجنة المتابعة، فهي تحافظ على هذه الوحدة، وتحول الاتفاق من وثيقة مكتوبة إلى التزام قابل للمساءلة.

وتبرز أهمية البيان أيضاً في أنه لم يحصر اهتمامه بالأجور، رغم أنها كانت الشرارة الأولى للحراك، بل أولى اهتماماً واضحاً بالصحة والسلامة المهنية، وهي حقوق لا تقل أهمية عن الأجر، لأنها تتعلق بحياة العامل وبيئة عمله. وهذا يعكس فهماً متقدماً لمعنى الحقوق العمالية، بوصفها منظومة متكاملة لا تقتصر على الراتب وحده، وهذا لا يعني بأن الزيادة التي أقرها الاتفاق كافية ومرضية، فما زال الأجر الذي يتقاضاه العمال لا يغطي ربع تكاليف المعيشة للعائلة العمالية الواحدة.

وكان من اللافت إدراج مسألة الانتساب النقابي، وتثبيت اللجان النقابية ضمن أولويات المرحلة المقبلة. وهذه ليست إضافة شكلية، بل تمثل الانتقال من رد الفعل إلى بناء أدوات دائمة للدفاع عن الحقوق. فالإضراب وسيلة نضالية، لكنه بطبيعته مؤقت، أما التنظيم النقابي فهو الإطار الذي يضمن استمرار الدفاع عن مصالح العمال، سواء في أوقات الخلاف أو الاستقرار، وتشهد المعامل نشاطاً متصاعداً في هذا الاتجاه.

من فعل احتجاجي إلى فعل تنظيمي

إن تجربة زنوبيا تقدم درساً مهماً للحركة العمالية السورية. فالمكسب الحقيقي لم يكن في زيادة الأجور وحدها، ولا في توقيع اتفاق برعاية حكومية، وإنما في نجاح العمال في الحفاظ على تنظيمهم بعد انتهاء الإضراب، وتحويله إلى أداة لمراقبة التنفيذ، والدفاع عن المكتسبات، والاستعداد لما هو أبعد من الاتفاق نفسه.

فالحقوق العمالية لا تحميها النوايا الحسنة، ولا قوة النصوص وحدها، وإنما يحميها تنظيم العمال، ووحدتهم، واستمرارهم في ممارسة دورهم الجماعي. ولعل هذه هي الرسالة الأهم التي حملها بيان لجنة متابعة عمال زنوبيا، وهي رسالة تستحق أن تتحول إلى ثقافة عمل في كل موقع إنتاجي يشهد حراكا عماليا في المستقبل.

ان درجة اهتمامنا ومتابعتنا لأي تطور هناك، موضوعي وضروري في الوقت عينه، لأنه يمثل تطوراً نوعياً في الحركة العمالية السورية، حيث بدأت بوادر نجاح انتقال الإضراب من فعل احتجاجي إلى فعل تنظيمي تظهر تباعا. فلم تعد اللجنة تكتفي بالمطالبة، بل أصبحت تراقب التنفيذ، وتصدر تقارير للعمال، وتحدد ما نُفذ وما لم يُنفذ، متسلحة بشرعيتها العمالية ووعيها الكبير والنفس الاستراتيجي الطويل.

الوعي العمالي الشرط الضروري لانتصار نضال العمال

لم تكن الحركة العمالية عبر التاريخ مجرد احتجاجات مطلبية من أجل زيادة الأجور، أو تحسين ظروف العمل، بل كانت في جوهرها حركة وعي قبل أن تكون حركة احتجاج. فالعمال الذين يدركون حقوقهم، ويفهمون طبيعة علاقتهم بالإنتاج، ويعرفون القوانين التي تحكم عملهم، يكونون أكثر قدرة في الدفاع عن مصالحهم وانتزاع حقوقهم، من أولئك الذين يخوضون النضال بعفوية، أو دون معرفة كافية. ولذلك فإن نشر الثقافة العمالية بين العمال لا يعد عملاً ثانوياً، بل هو أحد أهم شروط نجاح أي حركة عمالية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

■ ميلاد شوقي

إن العامل الذي يجهل حقوقه قد يتعرض للاستغلال دون أن يدرك ذلك. فقد يقبل بساعات عمل مخالفة للقانون، أو يحرم من الإجازات والتعويضات، أو يفصل تعسفيا دون أن يعلم أن القانون يكفل له وسائل للاعتراض والمطالبة بحقه. أما العامل الواعي فإنه يدرك حدود حقوقه وواجباته، ويعرف متى يكون صاحب العمل قد تجاوز القانون، كما يعرف الوسائل القانونية والنقابية التي تمكنه من الدفاع عن نفسه.

وحدة العمل والنضال

لا يقتصر الوعي العمالي على معرفة النصوص القانونية فحسب، بل يشمل أيضا إدراك أهمية التضامن بين العمال. فالعامل المنعزل يكون ضعيفاً أمام صاحب العمل، بينما يصبح العمال قوة مؤثرة عندما يتحدون حول مطالب مشتركة ويعملون بصورة منظمة. ومن هنا جاءت أهمية النقابات العمالية التي وجدت أصلاً لتنظيم جهود العمال والدفاع عن مصالحهم، إلا أن نجاح النقابات نفسها يبقى مرهونا بوجود قاعدة عمالية واعية، تشارك في العمل النقابي، وتراقب أداء ممثليها، وتسهم في رسم سياساته.

إن الثقافة العمالية تزرع لدى العامل شعوراً بالمسؤولية الجماعية، وتجعله يدرك أن تحسين ظروف العمل لا يتحقق بالجهود الفردية وحدها، وإنما بالنضال الجماعي المنظم. فالحقوق التي يتمتع بها العمال اليوم، مثل: تحديد ساعات العمل، والإجازات السنوية، والتأمينات الاجتماعية، وتعويض إصابات العمل، لم تكن هبات من أصحاب العمل، وإنما جاءت نتيجة عقود طويلة من نضال العمال وتضحياتهم في مختلف أنحاء العالم.

كما يسهم الوعي في حماية العمال من محاولات بث الفرقة بينهم. فكثيرا ما يلجأ بعض أصحاب المصالح إلى تقسيم العمال على أساس المهنة، أو الجنسية، أو الانتماء، أو العمر، بهدف إضعاف قدرتهم على المطالبة بحقوقهم. أما العامل الواعي فيدرك أن مصالح العمال واحدة، وأن وحدتهم هي مصدر قوتهم الحقيقية، وأن أي انقسام لا يخدم إلا من يسعى إلى استمرار الاستغلال، وإضعاف الحركة العمالية.

أهمية مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي

يؤدي نشر الثقافة العمالية أيضاً إلى رفع مستوى الحوار داخل مواقع العمل. فبدلاً من اللجوء إلى الصدام أو الانفعال، يصبح العمال أكثر قدرة على تقديم مطالبهم بطريقة منظمة تستند إلى القانون والوقائع والأرقام، وهو ما يمنحهم قوة أكبر في التفاوض ويزيد من فرص الوصول إلى حلول عادلة ومستقرة. فالوعي لا يدفع إلى الفوضى، بل إلى التنظيم والانضباط والعمل المسؤول.

نشر الثقافة العمالية والوعي بالقوانين مع التضامن والتنظيم النقابي يحول العفوية لنضال منظم وهو الشرط الجوهري والضروري لانتصار العمال وكرامتهم

ومن الجوانب المهمة للوعي العمالي أيضاً، فهم التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها سوق العمل. فمع انتشار الأتمتة والذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة، أصبحت هناك تحديات مختلفة تتطلب من العمال تطوير مهاراتهم، والدفاع عن حقوقهم، في ظل أوضاع متغيرة. والعامل الواعي لا يرفض التطور، وإنما يسعى إلى ضمان ألا يكون هذا التطور على حساب أمنه الوظيفي، أو حقوقه الأساسية.

ولا يمكن الحديث عن نشر الثقافة العمالية دون التأكيد على دور التثقيف المستمر. فالندوات والمحاضرات والدورات التدريبية، إضافة إلى الكتيبات والمجلات والنشرات ووسائل الإعلام، كلها أدوات ضرورية لنشر المعرفة بين العمال. كما تتحمل النقابات والمنظمات العمالية ومؤسسات المجتمع مسؤولية كبيرة في تبسيط القوانين العمالية وتوضيحها للعامل، بلغة مفهومة بعيداً عن التعقيد القانوني، حتى تصبح المعرفة حقا متاحا للجميع.

وفي الوقت نفسه، فإن العامل الواعي لا يطالب بحقوقه فقط، بل يلتزم أيضاً بواجباته تجاه عمله ومجتمعه. فالوعي الحقيقي يوازن بين الحقوق والواجبات، ويعزز ثقافة احترام العمل والإنتاج والإتقان، لأن تحسين أوضاع العمال يرتبط أيضاً بزيادة الإنتاجية ورفع جودة العمل، وهو ما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع بأسره.

التنظيم والنفس الطويل من أهم شروط نجاح النضال

لقد أثبتت تجارب الشعوب، أن الحركات العمالية التي استندت إلى المعرفة والتنظيم استطاعت تحقيق إنجازات أكبر وأكثر استدامة من تلك التي اعتمدت على ردود الفعل المؤقتة. فالوعي يحول الاحتجاج إلى مشروع إصلاحي، ويحول المطالب المتفرقة إلى برنامج عمل واضح، ويمنح العمال القدرة على الصبر والاستمرار، لأنهم يدركون أن النضال من أجل الحقوق ليس معركة قصيرة، بل مسيرة طويلة تحتاج إلى النفس الطويل والتنظيم والإصرار.

وفي الختام، يمكن القول: إن الوعي ليس مجرد عنصر مساعد في النضال العمالي، بل هو شرط أساسي ولازم لنجاحه. فكلما ارتفع مستوى الثقافة العمالية، ازدادت قدرة العمال على حماية حقوقهم، وتعززت وحدتهم، وأصبحوا أكثر تأثيرا في الدفاع عن مصالحهم المشروعة. إن بناء عامل واع هو الخطوة الأولى لبناء حركة عمالية قوية، وحركة عمالية قوية هي الضمان الحقيقي لتحقيق العدالة في علاقات العمل وصون كرامة الإنسان العامل.

بعد عام على مجازر السويداء... الاستعصاء مستمر!

يوم الثلاثاء القادم، 14 تموز 2026، يكون قد مر عام كامل على المجازر التي ارتكبت في السويداء على مدار 4-5 أيام؛ مجازر فظيعة راح ضحيتها ما يزيد عن 1700 إنسان، وأضعافهم من المصابين إصابات بعضها دائم، ناهيك عن حالات الاختطاف والتغييب ومختلف أشكال الانتهاكات، إضافة إلى تهجير ما يتجاوز 150 ألفاً من قراهم ودورهم، وهؤلاء ما يزالون نازحين داخلياً في ظروف صعبة.

وما زاد الطين بلة خلال الأشهر الأخيرة، هو الحرمان العملي «أيا تكن الملابسات، وأيا تكن الحجج التي تقدمها الأطراف المسؤولة في إطار تراشق الاتهامات» لآلاف التلاميذ في السويداء، من طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية، من تقديم امتحاناتهم في محافظتهم. سبق المجازر وترافق معها، تحريض طائفي هائل، لعبت أدواراً بارزة ضمنه أطراف داخلية وخارجية، إلى جانب التدخل «الإسرائيلي» الذي حاول تقديم نفسه بوصفه «حامياً»، والحقيقة أنه استغل ما جرى، بل وساهم في التحضير له بأشكال مباشرة وغير مباشرة، مستخدماً دماء السوريين من كل الأطراف للدفع باتجاه غاياته المعلنة في تقسيم سورية عبر ضرب أهلها ببعضهم البعض، كجزء من مشروع أوسع، بات هو الآخر معلناً، ويحمل المسمى الرمزي «إسرائيل العظمى».

المسؤوليات؟

وجود ووضوح التدخل «الإسرائيلي» في ملف السويداء، قبل وخلال وبعد المجازر، ووجود أطراف داخل السويداء نفسها، وداخل الفصائل التي هاجمتها، تتخادم وتتعاون مع «الإسرائيلي»، لا يلغي بحال من الأحوال، أن المسؤولية الأولى والرئيسة عما جرى، إنما تقع على عاتق السلطات في سورية؛ فالسلطات في سورية، بحكم موقعها السياسي والقانوني، هي من تتحمل المسؤولية الأساسية، وربما يظهر ذلك في التصريحات المعلنة من قيادات الصف الأول ضمنها، التي وصفت ما جرى في السويداء بأنه «فخ» تم نصبه لها، ما يعني أنها تتحمل بالحد الأدنى المسؤولية عن الوقوع في ذلك «الفخ» الذي لم يكن فخاً للسلطة وحدها، بل للسوريين جميعهم، تماماً كما كان جوهر الأمر في مجازر الساحل في شهر آذار من العام الماضي، رغم اختلاف التفاصيل.

المحاسبة؟

رغم تشكيل «لجنة وطنية للتحقيق»، وتقديمها لتقريرها في مؤتمر صحفي في حينه، إلا أن سير عملها ونتائجه الملموسة، أثبتت أن الغرض منها كان محاولة «لفلفة» القضية، على أمل تقليل الخسائر السياسية المترتبة عليها. ولكن بالمعنى العملي، فإن اللجنة ونتائج عملها تحولت إلى فرصة ضائعة لحل الأزمة بشكل حقيقي، وعبر محاسبة حقيقية. وهذه الفرصة الضائعة تحولت إلى فرصة مقابلة اغتنمها «الإسرائيلي» للعمل على زيادة نفوذه ووزنه، وللعمل على دفع السويداء وأهلها نحو قطيعة ليس مع السلطة في دمشق فحسب، بل ومع سورية وأهلها ككل، وهو أمر يبدو على السطح أنه نجح فيه إلى هذا الحد أو ذاك، ولكن كل عارف بالسويداء وأهلها، يعرف أن عمق الانتماء الوطني لأهلها، أكثر رسوخاً وتجذراً وقدماً من نشوء الكيان نفسه على حدودنا. هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، وبالمعنى العملي، فإن السوريين كلهم، في السويداء وفي كل المناطق السوريين، يرون بالوقائع الملموسة أن الكيان معادٍ لهم جميعاً، لا يميز بين طائفة وأخرى، أو بين قومية وأخرى، وهو مستعد «وبرضىً وسعادة تامة» أن يقدم السوريين حتى آخر واحد فيهم، أضاحي قرباناً لمشروعه الاستعبادي الشامل في المنطقة المسمى «إسرائيل العظمى».

بعد عام على مجازر السويداء غياب المحاسبة يعمّق الاستعصاء والحل يبقى في حوار وطني شامل لوحدة سورية

الاستعصاء!

التوصيف المناسب لوضع ملف السويداء اليوم، وخلال عام كامل، وربما لوقت غير قصير لاحق، هو أنه في حالة استعصاء، ولن يكون من السهل حله ضمن الإحداثيات الحالية، بالضبط لأن الثقة معدومة تقريباً، ولأن المحاسبة لم تجر، ولأن الأطراف الخارجية المستفيدة من الاستعصاء، ما تزال تعمل بشكل نشط على تعميقه، وما تزال قادرة على ذلك، في ظل غياب حل وطني واضح وشامل.

الحلول؟

إذا كان الوضع هو وضع استعصاء مزمن، فهل يعني ذلك أنه لا توجد حلول؟

بالقطع لا. هنالك حلول على مستويين، جزئي وشامل.

أما الجزئي، فهو الترفع عن السجال السياسي ضيق الأفق، كما في موضوع امتحانات الشهادتين على سبيل المثال لا الحصر؛ وهذه مسؤولية السلطة بالدرجة الأولى، التي عليها أن تحاول إعادة بناء الثقة عبر العمل على تسهيل حياة الناس لا تعقيدها.

وضمن الجزئي يندرج العمل الجاد على القطع نهائياً مع خطاب «الأكثرية/والأقليات»، أي عن الخطاب الطائفي الضمني أو الصريح، والبدء بالمحاسبة الصارمة والعلنية للمحرضين الطائفيين، الذين يخدمون «الإسرائيلي» في نهاية المطاف، وعوا ذلك أم لم يعوه. ما يعني أن الخطاب الطائفي ينبغي التعامل معه بوصفه شبهة خيانة وطنية بالحد الأدنى، وهو خطاب بات من الواضح لكل ذي عقل أنه لا يضر المجتمع السوري ويسيل دمه فحسب، بل ويضر السلطة نفسها أيضاً، ويضعفها، ويضر كل الأطراف والقوى في سورية، ويصب مباشرة في مصالح أعداء البلاد وأعداء استقرارها ووحدتها.

ضمن الجزئي أيضاً، البدء بعمليات محاسبة حقيقية وجادة، والتعامل مع مجازر السويداء والساحل، بوصفهما جزءاً مهماً من ملف العدالة الانتقالية، حتى إن لم تكن المحاسبة شاملة وكاملة، ولكنها ينبغي أن تبدأ، وتعطي إشارة ثقة للمجتمع السوري بأن هنالك دولة لكل مواطنيها بحق، وأن المجرم لا يمكنه أن يفلت من العقاب، أيا يكن انتماؤه.

يمكن إضافة بنود عديدة إلى ما نسميه حلولاً جزئيا، ولكنها ستبقى، على أهميتها وضرورتها، حلولاً جزئية، تقلل من حجم الاستعصاء، وتفتح الطريق لحل شامل، ولكنها لن تصل إليه؛ فالحل الحقيقي الشامل يتطلب مقاربة وطنية شاملة.

المقاربة الوطنية الشاملة تعني في الجوهر، أن الإحداثيات التي جرت ضمنها المجازر ينبغي أن تتغير بشكل جذري؛ أي أن علينا الذهاب سريعاً نحو حكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات، تستطيع الحصول على ثقة كل السوريين، وأن تكون مهمتها الأولى هي العمل لعقد المؤتمر الوطني العام الشامل لمختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية في سورية، والذي ينبغي أن توضع على طاولته كل الأزمات العالقة، المستجد منها والقديم المتراكم، ليتوافق السوريون على طريقة حلها، وضمناً على أساسيات عقدهم الاجتماعي الجديد، وعلى شكل دولتهم المنشود، وعلى النموذج الاقتصادي المطلوب، وغيره من القضايا الكبرى العالقة...

جرائم السويداء بين البُعد الأخلاقي والبُعد السياسي

يوم الثلاثاء القادم، 14 تموز 2026، يكون قد مر عام كامل على المجازر التي ارتكبت في السويداء على مدار 4-5 أيام؛ مجازر فظيعة راح ضحيتها ما يزيد عن 1700 إنسان، وأضعافهم من المصابين إصابات بعضها دائم، ناهيك عن حالات الاختطاف والتغييب ومختلف أشكال الانتهاكات، إضافة إلى تهجير ما يتجاوز 150 ألفاً من قراهم ودورهم، وهؤلاء ما يزالون نازحين داخلياً في ظروف صعبة.

■ عصام حوج

تمر هذه الأيام ذكرى مجازر السويداء، والعودة إليها من زاوية التحليل واستخلاص العبر ضرورة وطنية سورية من الدرجة الاولى، وفي نفس الوقت ضرورة من جهة إنصاف الضحايا وذويهم، ومنع تكرار مثل هذه الجرائم البشعة في أي بقعة من الأراضي السورية، فالحدث ليس مجرد جريمة عابرة تضاف إلى سجل المآسي السورية، بل هو مرآة تعكس التشابك بين الجانب الأخلاقي والاستثمار السياسي في مجتمع مُنهك وبنية هشة، سهلة الاختراق.

العنف الأعمى في البيئة السورية الراهنة ليس حدثا معزولا أو طارئا بقدر ما هو نتيجة حتمية لانفجار البنى السياسية والاجتماعية والأمنية، في ظل تقاطع الحسابات المحلية الضيقة مع أجندات القوى الإقليمية والدولية. من هنا، تصبح المقاربة الأخلاقية القائمة على الإدانة والتعاطف وحدهما– رُغم نبلها وضرورتها– عاجزة عن تفكيك الجذور الحقيقية للمأساة، ما لم تُوضع تحت مجهر التحليل السياسي الشامل والعقلاني، وخارج دائرة الهذيان الطائفي.

سنحاول هنا الإضاءة على أبعاد الحدث، ونستعين بنماذج تاريخية مقارنة، توضح كيف تتحول «الصدمات الجماعية» إلى أدوات سياسية تُعاد من خلالها هندسة المجتمعات بطرق تضر بأمنها المحلي ومستقبلها الوطني.

بين غريزة البقاء والعقل

أحدثت المجزرة هزة عنيفة وشعورا بوحدة الحال بين أبناء السويداء، تجلت في تعبيرات عاطفية ومواقف سياسية حادة. تجاور فيها ما هو مشروع مع التوظيف السياسي الملتبس والمشبوه، هذه الاستجابة الأخلاقية والوجدانية هي آلية دفاع اجتماعي طبيعية تماما بين العامّة، فالشعور بالضيم، والخوف الغريزي من تكرار الاستهداف، والشك العميق في قدرة أو رغبة المؤسسات الرسمية في توفير الحماية، كلها مشاعر بديهية لدى أي مجتمع يتعرض لصدمة جماعية غير مسبوقة، ولكن بالنسبة للنخب شيء آخر.

لكن، وبكل الأحوال يفرض هذا التحدي المصيري طرح السؤال التالي:

هل يكفي البعد الأخلاقي وحده لحماية المجتمع وتحصينه؟

تثبت التجارب التاريخية، أن الانفعال الأخلاقي غير المؤطر سياسيا غالبا ما يتحول إلى وقود لخيارات انتحارية، تدفع بالمجتمع نحو مسارات مغلقة تزيد من هشاشته بدلاً من حمايته. وهنا تحديدا تبرز أهمية الانتقال من رد الفعل الوجداني إلى القراءة السياسية الباردة.

هندسة الصراعات

في أدبيات علم الاجتماع السياسي ودراسات النزاعات المعاصرة، يبرز مفهوم «الهندسة الاجتماعية للصراعات». وهو عبارة عن استراتيجية مركبة تعتمدها سلطة ما، أو تنظيمات مسلحة، أو جهات خارجية، تهدف إلى دفع جماعة معينة نحو مأزق وجودي عبر صناعة صدمات أخلاقية مروعة.

تعتمد هذه الاستراتيجية على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

أولا: تعطيل العقل: نقل العقل الجمعي للمجتمع من مربع التفكير الاستراتيجي إلى مربع الدفاع الغريزي عن البقاء، والتشكيك في كل شيء.

ثانيا: صناعة القلق وتعزيزه: تركيز وعي الجماعة على الخطر الآني المحدق، مما يحجب عنها رؤية المشهد الكلي.

ثالثا: اعتماد الحلول المَقولبة: دفع المجتمع نحو خيارات سياسية تُقدَّم له بوصفها «طوق النجاة الوحيد»، بينما هي في الحقيقة تعيد إنتاج الأزمة؛ وفي حالة السويداء، تتأرجح هذه الحلول المشبوهة بين واجهتين: «استعادة السيادة» بطرق ملتوية من جهة، أو خرافة الانفصال، وما يُعرف بـ «دولة الباشان» من جهة أخرى، بدعم من نتنياهو.

جوهر التحليل مجازر السويداء ليست مجرد مأساة أخلاقية بل استثمار سياسي يهدف للانقسام والمخرج بالعقل البارد والوعي الوطني السوري الجامع

إن وضع المجزرة في هذا السياق يتجاوز البحث عن النوايا المسبقة للمنفذين، ليركز على البيئة الهشة والمأزومة وقوى النفوذ والتأثير التي سمحت بوقوع الحدث، والتي يراد استثمارها لتوجيه المجتمع نحو خيارات مرسومة سلفا.

دروس من التاريخ.

تقدم لنا التجارب الإقليمية والدولية دروسا قاسية حول كيفية تحول الصدمات الإنسانية إلى كمائن سياسية المحتوى:

حرب البلقان: استثمرت النخب السياسية في التعبئة والتحريض المتبادل، مما أدى إلى دفع المجتمع نحو حرب أهلية شاملة وتفكك يوغسلافيا.

العراق: إعلاء شأن الهويات الطائفية والعرقية من خلال التفجيرات الإرهابية أدى إلى شرعنة الانقسام ومأسسته، وترسيخ نفوذ الميليشيا على حساب الدولة.

لبنان: الاستناد على الاغتيالات لاستمرار تقسيم المجتمع طائفيا، أدى إلى منع قيام أي مشروع وطني حقيقي، وبناء دولة حقيقية واستمرار منطق المحاصصة.

الانزلاق نحو المستنقع

تتمتع السويداء بخصوصية ثقافية وتماسك مجتمعي لافت، ولكن هذا التماسك نفسه قد يتحول– تحت وطأة الشعور بالخطر الوجودي– إلى قوة دافعة نحو تبني خيارات دفاعية، قد تعيد إنتاج المأساة بطريقة أخرى.

وتكمن الخطورة الكبرى في محاولات استثمار جرح المجزرة للدفع باتجاه:

صناعة هويات سياسية هجينة تتغذى فقط على سردية «البحث عن الحماية».

مأسسة الانغلاق الداخلي وقطع وشائج الاتصال والامتداد الوطني السوري.

إنتاج سرديات صراعية قابلة للتوظيف والاستثمار من أطراف داخلية أو خارجية لا تكترث بمصالح أبناء المحافظة، والبلاد عموما.

بهذا المعنى، يصبح الجرح الأخلاقي النازف مدخلاً لتشويه الفضاء السياسي، وبما يُعمق مأزق المجتمع المحلي والسوري على حد سواء.

خارطة طريق نحو مقاربة سياسية عقلانية

إن الاستجابات الأخلاقية العفوية، رغم مشروعيتها الإنسانية، لا يمكنها بناء أمن مستدام. وبناءً على ما تقدم، فإن الخروج من هذا المأزق يتطلب تبني استراتيجية عمل واعية ترتكز على أربعة محاور:

أولا: تفكيك البنية التحتية والأمنية والاقتصادية التي سمحت بحدوث الاختراق، ومعالجة غياب الثقة بالمؤسسات بشكل جذري.

ثانيا: صياغة رؤية سياسية وطنية تدمج حدث السويداء في سياق الأزمة السورية العامة، وترفض حصرها في إطار محلي أو فئوي ضيق، كرامة أي سوري هي كرامة السوريين جميعا.

ثالثا: قطع الطريق على أي محاولات لتوظيف الصدمة في مسارات متطرفة تؤدي إلى تعميق الاستقطاب المشوه، أو استدعاء القوى الخارجية.

رابعا: حوارات أهلية ووطنية عقلانية تسقط منطق الثأر، فكل نزعة ثأرية هي نزعة عمياء تعيد إنتاج ثنائيات «القاتل والقتيل، نحن وهم» وتفقدنا القدرة على رؤية الحل المستقبلي.

إن مجزرة السويداء هي لحظة مفصلية تتجاوز في دلالاتها وجع اللحظة المباشر، لتطرح أسئلة مصيرية حول آليات إدارة الصراع في سورية. وتثبت مقارنتها بنماذج البلقان والعراق ولبنان أن العاطفة غير الموجهة برؤية استراتيجية قد تكون بداية لمنحدر أشد خطورة.

إن صون كرامة الضحايا وحماية المجتمع حق لا مساومة عليه، لكن المخرج الحقيقي يكمن في تغليب العقل البارد والرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى. والسويداء، بما تملكه من إرث ثقافي ووطني، قادرة على المساهمة في تصحيح مسار الأزمة السورية، شريطة ألا تسمح بتحويل جراحها الأخلاقية إلى وقود في محركات الآخرين، وفي هذا السياق فإن الكرة في ملعب السلطة قبل الجميع، في معالجة مشكلة «الفخ الذي وقع فيه الجميع» كما وصفت الحدث في حينه، وضمن مقاربة شاملة لعموم الأزمة السورية تتجنب الاستئثار بالحكم والقرار، والتعامي عن الفظائع، ومشاركة كل السوريين بتقرير مصيرهم.

شركات مساهمة... أم خصخصة مقنعة؟

لم يكن تصريح وزير المالية محمد يسر برنية، خلال الندوة التي نظمتها غرفة تجارة دمشق في 8 تموز 2026 تحت عنوان «كيفية تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة أو خاصة وإدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية»، مجرد إعلان عن تعديل إداري في بنية المؤسسات العامة، بل كشف عن توجه اقتصادي يرسم ملامح المرحلة المقبلة. فقد أعلن الوزير أن الحكومة تتجه إلى تحويل جميع الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي إلى شركات مساهمة عامة، مؤكداً أن هذه الخطوة «لا تعني الخصخصة على الإطلاق».

غير أن التجارب الاقتصادية علمتنا أن الخصخصة لا تبدأ ببيع المؤسسات العامة، وإنما تبدأ بإعادة تعريفها قانونياً. فالمؤسسة العامة، حين تتحول إلى شركة مساهمة، لا تكون قد خرجت من ملكية الدولة بعد، لكنها تصبح قابلة للتقييم، والتداول، وطرح الأسهم، وإدخال المستثمرين، وبيع الحصص، وهي إجراءات لم تكن ممكنة بصيغتها السابقة. لذلك فإن التحول إلى شركة مساهمة ليس الخصخصة ذاتها، لكنه البوابة القانونية التي تجعل الخصخصة خياراً جاهزاً في أي وقت.

لهذا، فإن التأكيد الرسمي بأن «التحول لا يعني الخصخصة» لا يكفي لإغلاق باب التساؤلات. فالقضية ليست فيما يقال اليوم، وإنما فيما يتيحه هذا التحول غداً. والتاريخ الاقتصادي مليء بأمثلة بدأت بإعادة الهيكلة، ثم تحولت إلى خصخصة جزئية، وانتهت في كثير من الحالات بخروج الدولة من قطاعات كانت تعد جزءاً من أمنها الاقتصادي.

والأهم أن هذا المسار ليس وليد اللحظة، بل هو امتداد لنهج بدأ في السنوات الأخيرة من عهد السلطة الساقطة، حين رفعت شعارات إصلاح القطاع العام، وإعادة الهيكلة، وتطوير الإدارة، وتعزيز دور القطاع الخاص. واليوم تتغير الوجوه، لكن الأدوات الاقتصادية تبدو متشابهة إلى حد بعيد، وكأن المشروع نفسه يستأنف مسيرته تحت إدارة جديدة.

ومن اللافت أيضاً أن هذا التوجه ينسجم بصورة كبيرة مع الأدبيات الاقتصادية التي دأب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الترويج لها منذ عقود، تحت عناوين براقة مثل «الإصلاح الهيكلي»، و«الحوكمة»، و«رفع الكفاءة»، و«تحرير الأسواق»، و«تعزيز دور القطاع الخاص». وهي عناوين تبدو، في ظاهرها، إدارية وتقنية، لكنها كانت في كثير من التجارب مدخلاً لإعادة رسم العلاقة بين الدولة والاقتصاد، وتقليص دور القطاع العام، وفتح المجال أمام انتقال الأصول العامة إلى الملكية الخاصة بدرجات متفاوتة.

ولا يغير من هذه الحقيقة ما إذا كانت الحكومة تطبق هذه السياسات استجابة لشروط مباشرة من المؤسسات المالية الدولية أو أنها تتبناها طوعاً. فالنتيجة واحدة عندما تكون الأدوات واحدة، والفلسفة الاقتصادية واحدة، والغاية المعلنة هي نفسها: تحويل الدولة من منتج ومالك إلى منظم ومراقب، وإفساح المجال بصورة متزايدة أمام رأس المال الخاص.

تحويل المؤسسات العامة إلى شركات مساهمة هو بوابة قانونية للخصخصة والتأكيدات الرسمية لا تغيّر من جوهر المخاطر على الأصول الوطنية

والمفارقة أن هذه الوصفات، التي قدمت دائماً باعتبارها الطريق إلى النمو والازدهار، لم تحقق الوعود التي صاحبتها في كثير من الدول. فقد شهدت دول عديدة طبقت برامج التكيف الهيكلي موجات من بيع الأصول العامة، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الإنفاق على الخدمات الأساسية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتراجع قدرة الدولة على حماية الفئات الأشد ضعفاً، وكانت الكلفة الاجتماعية مرتفعة فيها، وما زال تقييم هذه التجارب محل خلاف بين الاقتصاديين.

أما في سورية، فإن السؤال يصبح أكثر إلحاحاً: هل هذا هو الوقت المناسب للمضي في سياسات من هذا النوع؟

فالبلاد تعاني اقتصاداً منهكاً، وإنتاجاً متراجعاً، واستثمارات محدودة، وكتلة واسعة من المواطنين تكافح لتأمين احتياجاتها الأساسية. وفي ظل هذا الواقع، يبدو التعويل على الخصخصة أو على استنساخ نماذج الإصلاح التي صيغت في بيئات اقتصادية مختلفة رهاناً محفوفاً بالمخاطر. فالمشكلة السورية ليست أن الدولة تمتلك مؤسسات كثيرة، بل أن هذه المؤسسات تعرضت منذ عقود لسوء الإدارة، والفساد، وضعف الاستثمار، وتآكل البنية الإنتاجية.

إن تحويل المؤسسة العامة إلى شركة مساهمة لن يعالج هذه الاختلالات تلقائياً، تماماً كما أن تغيير الاسم لا يغير جوهر المشكلة. فالإدارة الكفؤة، والمحاسبة، واستقلال القضاء، ومكافحة الفساد، والسياسات الصناعية الواضحة، هي التي تصنع المؤسسات الناجحة، وليس الشكل القانوني وحده.

ثم إن هناك سؤالاً لا يقل أهمية: إذا كانت الدولة تؤكد أنها لا تنوي الخصخصة، فلماذا يجري اختيار الصيغة القانونية التي تجعل الخصخصة أسهل إذا تغير القرار مستقبلاً؟ ولماذا لا يطرح مشروع متكامل لإصلاح القطاع العام مع ضمانات قانونية صريحة تمنع التصرف بالأصول الاستراتيجية أو بيعها إلا باستفتاء شعبي أو بقانون خاص يصدر بعد نقاش عام؟

إن حماية الملكية العامة لا تعني الدفاع عن الفساد أو البيروقراطية، كما أن رفض الخصخصة لا يعني رفض الإصلاح. بل على العكس، فإن الإصلاح الحقيقي يبدأ بإصلاح الإدارة، وإطلاق الإنتاج، وربط الأجر بالإنتاجية، واسترداد الأموال المنهوبة، وتطوير التكنولوجيا، وتحسين كفاءة الإنفاق، وإخضاع الجميع للمساءلة. أما الاكتفاء بتحويل المؤسسات إلى شركات مساهمة، فهو يغير الشكل القانوني أكثر مما يعالج جذور الأزمة.

إن مستقبل الاقتصاد السوري لا ينبغي أن يرتهن لوصفات جاهزة أثارت جدلاً واسعاً في العالم، ولا لنظريات تعتبر السوق وحدها قادرة على حل جميع المشكلات. فالاقتصاد ليس مجرد ميزانيات وأرباح وخسائر، بل هو أيضاً أمن وطني، وعدالة اجتماعية، وسيادة على الموارد، وحق المواطنين في أن تبقى الأصول التي بناها المجتمع عبر عقود ملكاً عاماً لا سلعة قابلة للتداول كلما ضاقت الخيارات المالية.

ولذلك، فإن تحويل الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي إلى شركات مساهمة يجب ألا يُنظر إليه باعتباره إجراءً تقنياً محدوداً، بل باعتباره خياراً استراتيجياً ستكون له آثار بعيدة المدى على طبيعة الدولة ودورها الاقتصادي. ومن حق السوريين أن يعرفوا إلى أين يقودهم هذا الطريق قبل أن يصبح الرجوع عنه أكثر صعوبة.

القامشلي... رسوم تفريغ القمح جباية تثير الشبهات

تتواصل شكاوى المزارعين في محافظة الحسكة بشأن الأعباء المالية المرافقة لتسويق محصول القمح إلى مراكز الاستلام، وسط مطالبات بمراجعة الرسوم المفروضة وضمان الشفافية في آليات استيفائها، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها القطاع الزراعي.

■ مراسل قاسيون

وأثارت إحدى الحالات التي برزت خلال الأيام الماضية تساؤلات واسعة بعد استيفاء مبلغ يقارب مليونا و860 ألف ليرة سورية من أحد المزارعين تحت بند «أجرة تفريغ الحمولة» أثناء توريد محصوله إلى صوامع القامشلي، رغم أن عملية النقل تمت بوساطة سيارة قلاب تتيح تفريغ الحمولة آليا، ما دفع عددا من المزارعين إلى التشكيك في مبررات هذه الرسوم والأساس الذي تحتسب بموجبه.

وتكتسب هذه القضية بعدا إضافيا في ضوء المعطيات المتداولة التي تشير إلى أن متعهد العتالة يتقاضى أجور التفريغ من مؤسسة الحبوب وفق سعر يبلغ 26 ألف ليرة سورية عن كل طن، ما يعني أن المؤسسة تتحمل هذه الأجور بموجب العقد الموقع مع المتعهد. وفي المقابل، فإن استيفاء المبلغ نفسه من المزارعين، بحسب الادعاءات، يعني عمليا تحصيل أجور التفريغ مرتين؛ مرة من المؤسسة، ومرة أخرى من المورد.

وبحسب ما أفاد به عدد من المزارعين، فإن القضية لا ترتبط برسوم رسمية تستوفيها إدارة المركز، وإنما بالعلاقة المباشرة بين الفلاح ومتعهدي العتالة أثناء عمليات التنزيل، حيث تحدث، وفق رواياتهم، حالات مساومة وابتزاز لحظية تستغل حاجة الفلاح إلى إتمام عملية التسليم، في حين يتجنب مدير المركز التدخل باعتبار أن هذه الممارسات تتم خارج الأطر القانونية ولا تصدر بشأنها أي وصولات رسمية، الأمر الذي يصعّب إثباتها أو مساءلة القائمين عليها.

ويؤكد مزارعون أن المبالغ المطلوبة لا تكون ثابتة، وإنما تختلف بحسب كمية المحصول وتوقيت التسليم ومدى معرفة المورد بحقوقه أو قدرته على رفض الدفع، وقد تصل في بعض الحالات إلى ما يعادل نحو مئة دولار، زيادة أو نقصانا.

وتأتي هذه الإشكالات في وقت يعتمد فيه آلاف المزارعين في الجزيرة السورية على موسم القمح بوصفه المصدر الرئيسي لدخلهم السنوي، بعد أشهر من الإنفاق على تجهيز الأراضي وشراء البذار والأسمدة والمحروقات، إضافة إلى تكاليف الحصاد والنقل، ما يجعل أي اقتطاعات إضافية عند التسويق تؤثر بصورة مباشرة في العائد النهائي الذي يحصل عليه المنتج.

ويشير مزارعون إلى أن تكاليف إنتاج القمح ارتفعت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة نتيجة الزيادة المستمرة في أسعار مستلزمات الزراعة، الأمر الذي أدى إلى تراجع هامش الربح، فيما تزيد الرسوم والاقتطاعات المرافقة لعملية التسويق من الضغوط الاقتصادية التي يتحملها الفلاح.

ولا تقتصر أهمية القضية على قيمة المبالغ المستوفاة، بل تمتد إلى ضرورة وضوح الإجراءات الإدارية والمالية الناظمة لعمليات استلام المحاصيل الاستراتيجية. ويؤكد المزارعون أن من حقهم معرفة الرسوم الرسمية وآليات احتسابها، والحصول على وصولات تبين طبيعة أي مبالغ يتم اقتطاعها من مستحقاتهم، بما يعزز الشفافية والثقة بعمليات التسويق.

ويرى مختصون في الشأن الزراعي أن دعم إنتاج القمح لا يقتصر على تحديد أسعار شراء مناسبة، بل يتطلب أيضا تخفيف الأعباء المرافقة للتسويق، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ومنع أي رسوم أو ممارسات غير واضحة قد تؤثر في رغبة المزارعين بتوريد محاصيلهم إلى المراكز الرسمية.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في محافظة الحسكة، التي تعد من أبرز المناطق المنتجة للقمح في سورية، حيث يشكل المحصول ركنا أساسيا في الأمن الغذائي ومصدرا رئيسيا لدخل عشرات آلاف الأسر العاملة في الزراعة، ما يجعل أي إشكالات تتعلق بعمليات التسويق أو الرسوم المفروضة تنعكس مباشرة على واقع الإنتاج الزراعي وأوضاع الفلاحين المعيشية.

وفي هذا السياق، يطالب مزارعون بفتح تحقيق في آلية استيفاء رسوم تفريغ القمح في صوامع القامشلي، ونشر توضيحات رسمية تحدد طبيعة هذه الرسوم وأسس احتسابها، إلى جانب إلزام جميع مراكز الاستلام بإصدار وصولات رسمية تبين تفاصيل أي مبالغ تُقتطع من مستحقات الموردين.

كما تثير التقديرات المتداولة بشأن حجم الأموال المتحصلة مزيدا من التساؤلات؛ إذ تشير إلى أن صومعة تستلم نحو 50 ألف طن من القمح خلال الموسم مثلا، ومع اعتماد أجر تفريغ يبلغ 26 ألف ليرة للطن، فإن القيمة الإجمالية لهذه الرسوم تصل إلى نحو 1,3 مليار ليرة سورية. وإذا كانت هذه المبالغ تستوفى أيضا من المزارعين، فإن ذلك يطرح تساؤلات حول الجهة المستفيدة منها ومدى قانونية هذا الإجراء.

ويرى المزارعون أن تعزيز الشفافية في عمليات تسويق القمح، ومعالجة أي ممارسات قد تزيد من الأعباء المالية على المنتجين، يشكلان خطوة ضرورية لحماية حقوقهم، ودعم استمرارهم في زراعة أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في البلاد، في ظل التحديات الاقتصادية والإنتاجية المتزايدة التي يواجهها القطاع الزراعي.

طرق مأجورة في سورية... استثمار واعد أم تسليع جديد للخدمات؟

في حديث «للإخبارية السورية» في 3 تموز، كشف المدير العام للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، معاذ نجار، عن سير العمل على تحديث دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعين ضخمين للطرق المأجورة، وفق نظام BOT «بناء، تشغيل، نقل ملكية».

■ نور الإبراهيم

طموحات لتعزيز الممرات

تشير المعطيات الرسمية إلى أن المشروعين يتفرعان إلى محورين؛ الأول، شمال–جنوب، سيربط الحدود الأردنية بالتركية عبر مسار يقع شرق الطريق الحالي بعدة كيلومترات. والثاني، شرق–غرب، يهدف إلى ربط مرفأ طرطوس بمنفذ التنف على الحدود العراقية.

وإلى جانب هذين المشروعين، كشف نجار عن نية إنشاء فرع ثان للطريق الدولي الرابط بين دمشق وتدمر ودير الزور، حيث تسعى الدولة، على حد تعبيره، إلى ربط العاصمة بالمناطق الشرقية الغنية بالموارد النفطية والمعدنية والزراعية.

ووفقا للتصريحات، فإن الدافع الرئيسي لهذه المشاريع هو تحقيق عدة مكاسب اقتصادية، أبرزها تسريع حركة التبادل التجاري، الداخلي والخارجي، وخفض تكاليف النقل، وتعزيز التنافسية، ما قد ينعكس إيجابا – نظريا – على القدرة الشرائية للمواطن.

لكن ورغم التأكيد على أن الطريق الحالي القائم سيظل مجانيا، يبقى التحدي في إدارة هذا الملف؛ فالتاريخ يعيدنا إلى سيناريو مألوف، حيث يتم توجيه الاستثمارات الضخمة نحو المشاريع المربحة، بينما تُهمَل الطرق الفرعية والثانوية التي تشكل شريان الحياة اليومي للمواطنين في الأرياف والمدن.

فهل ستعاني المناطق البعيدة عن المحاور الدولية من مزيد من التهميش وضعف الخدمات؟

مشروع استراتيجي لا يخلو من التحديات

يبقى الخوف من أن يتحول الحديث عن «الطرق المجانية» إلى مجرد خيار نظري، في حال تدهور جودة الطرق الفرعية بشكل ممنهج، مما يضطر المواطن، المفقر أصلاً، إلى دفع رسوم باهظة للطرق السريعة، أو مواجهة طرق وعرة.

كما يبقى نجاح نظام BOT متوقفا على شفافية العقود، وعدالة الرسوم، وضمان جودة الخدمة للمواطن، وليس للمستثمر فقط، وهي نقاط لا تزال غامضة في التصريحات الرسمية حتى الآن.

وبالتالي فإن نجاح مشاريع استراتيجية كهذه، لا يقتصر على جذب الاستثمار وتحديث البنى التحتية فحسب، بل يتجاوزه إلى قدرة الدولة على وضع ضوابط حازمة تحمي المواطن، وخطط موازية لتطوير الطرق المجانية والفرعية.

ومهما كان المشروع واعدا في طموحاته الاقتصادية، لكن اختبار نجاحه سيظهر في تفاصيل التنفيذ، وفي مدى شعور المواطن بأن هذه الطرق الجديدة هي خدمة عامة تسهم في تخفيف معاناته، وليست مجرد ممرات للاستثمار تضاعف معاناته.

حين يتحول الأثاث إلى سلعة نجاة في زمن الانهيار

في مشهد يعيد تعريف الفقر في سورية، تحولت مقتنيات المنازل من ذاكرة حية إلى سلع رخيصة في أسواق المستعمل، بين بائع وشارٍ يئنان تحت وطأة «الحاجة».

■ رشا عيد

ففي كل زقاق وحي من أحياء المدن السورية، يتردد صدى صوت ينادي «أي شي للبيع» مع التنويه أنها أغراض مستعملة حصرا، فيما تزدحم صفحات التواصل الاجتماعي بعروض مقتضبة، «ثلاجة بحالة جيدة للبيع»، «كنب استعمال خفيف».

لكن ما تخفيه هذه العبارات الموجعة ليس رغبة في التجديد، بل قصص عائلات لم تعد تجد أمامها سوى التخلي عن ذكرياتها ومقتنياتها لتأمين جزء من النفقات اليومية أو سداد جزء صغير من الديون في عملية تنم عن تحول جذري في أولويات الإنفاق، حيث أصبحت الكرامة الإنسانية رهينة لقدرة السوق على استيعاب ما تبقى من أثاث منزلي للبيع.

معادلة الاستغلال والحاجة سيد الموقف

يقف الطرفان «المفقران» في سوق الأثاث المستعمل، تحت ضغط الفقر والعوز ورحمة وجشع حيتان النهب، فالبائع الذي يئن تحت وطأة تكاليف العلاج أو أقساط الديون، يضطر للبيع بأبخس الأثمان لأنه «محتاج»، والكلمة هنا ليست وصفا، بل حكم إعدام على أي مفاوضة أو مساومة. وفي المقابل، يجد الشاري نفسه أمام خيارين: إما شراء المستعمل بالسعر المطروح – الذي قد يكون مرتفعا نسبيا – أو دفع أضعافه ثمنا للبديل الجديد.

إنها حلقة مفرغة من الاستغلال المتبادل، حيث يخسر الطرفان بينما يربح الوسطاء والسماسرة والمحال التي تحتكر السوق، وتتحول حاجة الإنسان إلى سلعة يتاجر بها الجشع.

كل ما هو قابل للبيع

لم يعد بيع الأثاث هو الحل الأخير، فقد تجاوز السوريون ذلك إلى بيع سيارة أو أرض «إن وجدت» في مشهد يعكس عمق المأساة، وذلك على أمل أن يسد الفارق السعري ديونا متراكمة أو فاتورة علاج، وفي حالات أكثر قسوة، تباع البيوت لتأمين تكاليف عملية جراحية بملايين الليرات، في تنازل عن آخر ما تبقى من مأوى وأمان، وكأن المواطن السوري يدفع ثمن بقائه على قيد الحياة ببيع كل ما يربطه بالحياة ذاتها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الغالبية يلجؤون إلى تسويق أثاثهم عبر أسواق إلكترونية على فيسبوك مثلاً أملاً بسعر أفضل!

انهيار الدخل وفجوة لا تُسد... السياسات قلب الكارثة

في مقابل دخل لا يتجاوز في المتوسط 1,5 مليون ل.س شهريا، تواجه العائلات السورية إنفاقا فعليا على تكاليف المعيشة بالحد الأدنى لأسرة مكونة من خمسة أفراد 7,987,917 ل.س حسب «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» بتاريخ 28 حزيران، هذه الفجوة ليست وليدة اللحظة، بل نتاج سياسات حكومية ظالمة بحق الغالبية المفقرة عقدت عزمها على الاستمرار برفع الدعم تدريجيا حتى إنهائه لتتسع دائرة الأعباء على المواطن وتفيض عن قدرته على تحمل تكاليفها الباهظة، رغم ضبط وضغط نفقاته الصارم، وهذا كله في بلد يعيش نحو 95% من سكانه تحت خط الفقر!

إنها معادلة قاسية تدفع المواطن إلى بيع ما تبقى من مقتنياته تباعا من أجل وجبة طعام لأفراد أسرته، في تناقض صارخ بين وعود التنمية وواقع التقهقر.

تغيير جذري

ما يحدث اليوم ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل مؤشر على انهيار منظومة الحياة الكريمة في سورية. فبيع الذكريات والمقتنيات والضروريات منها ليس خيارا، بل إعلان فشل سياسي واقتصادي يستوجب تغييرا جذريا لا ترقيعا، فالمطلوب ليس إصلاح أسواق الأثاث المستعمل، بل إصلاح سياسات دولة بأكملها لتعيد للمواطن حقه في العيش بكرامة، دون أن يضطر إلى بيع آخر ما يملك ليشتري رغيف خبز.

وبالمحصلة، يبقى السؤال الأكثر إلحاحا، كم من المقتنيات ستباع قبل أن تدرك الحكومة أن ما يستغني عنه السوري هو ذاكرة وطن ينهار؟!

عندما تنخفض المحروقات ويبقى المواطن أسير أجور النقل المرتفعة

في سورية، باتت العلاقة بين أسعار المشتقات النفطية وأجور النقل تبدو واضحة في اتجاه واحد فقط؛ عندما ترتفع أسعار المحروقات، ترتفع معها أجور النقل بسرعة، وتُقدم زيادة التكاليف كسبب كافٍ لفرض تعرفة جديدة. أما عندما تنخفض أسعار المحروقات، فإن المواطن ينتظر طويلاً ليرى أثراً لهذا الانخفاض، وغالباً لا يراه.

هذه المفارقة عادت إلى الواجهة بعد انخفاض أسعار المشتقات النفطية في الآونة الأخيرة، إذ كان من المفترض أن ينعكس هذا التراجع على أجور النقل باعتبار الوقود أحد أهم عناصر كلفة تشغيل وسائل النقل، وخصوصاً المازوت الذي تعتمد عليه نسبة كبيرة من وسائل النقل العامة.

وتظهر الأرقام أن الانخفاض لم يكن شكليا أو محدودا. ففي النشرة السعرية الصادرة بتاريخ 7 أيار 2026، كان سعر ليتر بنزين أوكتان «90» يبلغ 146,3 ليرة سورية جديدة، وسعر ليتر المازوت 117,04 ليرة جديدة. ثم جاءت النشرة الجديدة الصادرة بتاريخ 28 حزيران 2026 لتخفض سعر ليتر بنزين أوكتان «90» إلى 125 ليرة، أي بانخفاض قدره 21,3 ليرة لليتر الواحد وبنسبة تقارب 20 بالمئة، كما انخفض سعر ليتر المازوت إلى 107 ليرات، أي بتراجع قدره 10,04 ليرات وبنسبة تبلغ نحو 14,37 بالمئة.

هذه النسب كافية لطرح سؤال مشروع: إذا كان ارتفاع سعر المازوت سابقا مبررا أساسيا لرفع أجور النقل، فلماذا لا يكون انخفاضه مبررا لإعادة النظر بهذه الأجور وخفضها بما يتناسب مع انخفاض الكلفة؟

المشكلة ليست في الاعتراف بصعوبات قطاع النقل أو تجاهل الأعباء التي يتحملها السائقون وأصحاب المركبات، من صيانة وقطع غيار وزيوت وتكاليف تشغيل. لكن المشكلة تكمن في أن هذه المبررات تظهر بقوة عند ارتفاع الأسعار، ثم تختفي تماما عندما تنخفض التكاليف.

فعند كل زيادة في أسعار المحروقات، لا ينتظر المواطن طويلاً حتى يسمع المطالبات برفع التعرفة، بل يجد نفسه أحيانا أمام أجور جديدة قبل صدور القرارات الرسمية. أما عند انخفاض الأسعار، فلا أحد يبادر إلى إعادة الحسابات، وكأن الانخفاض لا يعني قطاع النقل ولا يمس المواطن.

وهنا يصبح السؤال أكبر من مجرد أجرة وسيلة نقل: أين هي العدالة في آلية التسعير؟ ومن يضمن أن تصل آثار الانخفاضات الاقتصادية إلى المواطن كما تصل إليه آثار الارتفاعات؟

المواطن السوري لا يطلب تحميل السائقين ما لا يحتملون، لكنه يطلب قاعدة بسيطة وعادلة: أن تنعكس تغيرات التكاليف في الاتجاهين، لا أن تكون الزيادة حقا مكتسبا بينما يصبح التخفيض موضوعا مؤجلا.

فليس من المنطقي أن يتحمل المواطن وحده أعباء ارتفاع الأسعار، ثم يُطلب منه الانتظار عندما تنخفض. وليس عادلا أن تكون علاقة التعرفة بالمحروقات قوية عند الصعود وضعيفة عند الهبوط.

إن إعادة النظر بأجور النقل بعد انخفاض أسعار المشتقات النفطية ليست منة من أحد، بل تطبيق لمبدأ اقتصادي بسيط؛ عندما تنخفض كلفة الإنتاج أو التشغيل، يجب أن يشعر المستهلك بجزء من هذا الانخفاض.

وإلا فإن المواطن سيبقى في المعادلة نفسها دائما؛ يدفع فورا عند ارتفاع الأسعار، وينتظر طويلاً عندما تنخفض.

النفايات تتنفس في حماة، حين تصبح المكبات ساحات موت صامت...!

في قلب حماة، وتحديداً في حيّ التعاونية وشارع النصر، لم يعد السؤال عن موعد ترحيل القمامة، بل كيف تحوّل «المكب التجميعي المؤقت» إلى مطمر دائم يسرق الهواء والماء والأمان من السكان؟!

■ منية سليمان

ففي ذروة الصيف، تختلط روائح النفايات المتعفنة بأزيز الذباب وجحافل القوارض والكلاب الشاردة، بينما ينام الضمير الرسمي على وقع تصريح تهكمي يؤكد أن الحديث عن العديد من الشكاوى لا يعكس الواقع بدقة، وكأن معاناة السكان تُقدّر بعدد الشكاوى!

الهندسة المقلوبة للخدمات

الناظر إلى خريطة الخدمات يكتشف العبث بسرعة، فالمكبّ يقع بالقرب من حديقة «الحرش» وعلى مرأى من منازل الحي، والأخطر أنه على مقربة من بئرين يغذيان المنطقة بمياه الشرب، فالفكرة الأساسية «لنقطة التجميع» تقوم على أن تكون شبه فارغة دائما بفضل الترحيل الفوري والمنتظم، أما ما يجري فهو تأجيل متعمّد لعملية الترحيل، مما يؤدي إلى تراكم أطنان القمامة حتى تلامس قامة البشر، ويتحول المكان إلى مطمر بكل ما تعنيه الكلمة من تلوث.

إن الفرق بين التجميع المؤقت والطمر العشوائي ليس لعبة لفظية، بل هو الحدّ الفاصل بين إدارة نفايات تحترم الإنسان، وعدوان بيئي يفتك بصحّته.

المديرية تنتظر التقارير الرسمية...!

حين وصلت شكاوى الأهالي إلى أسماع المعنيين، خرج مدير مديرية النظافة «معتصم الديبك» في تصريح لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/7/2، في تنصل مريب من المسؤولية، «لم يردنا سوى شكوى واحدة»، وكأن الروائح التي تقتحم الصدور، والحشرات التي غزت البيوت، والليشمانيا التي تحتاج إلى حاضنة قذرة فقط كي تتفشى، كلها مطالبة بأن تملأ «استمارة شكوى رسمية»!

والأدهى تأكيده أنه «لم يرد أي تصريح أو تقرير صحي أو بيئي» يثبت الضرر، متجاهلا أن دور المديرية الوقائي يوجب التحرّك قبل أن ينهض التقرير على أجساد المصابين، أما عن البئرين، فوصفهما بأنهما «مجرد ادعاءات»، في إنكار يذكر بمن يغلق عينيه كي لا يرى الحريق!

حيالين...

المشهد الأكثر قسوة لا يتوقف عند حدود حماة المدينة، إنما في بلدة حيالين بريف حماة الشمالي الغربي، يتكرّر السيناريو نفسه، مكبّ عشوائي يلتهم الأراضي الزراعية، ويفسد المحاصيل، كما ينشر الأمراض، ومزارعون هناك شهدوا بأعينهم كيف تحولت حقول القمح والزيتون إلى أراض جرداء بفعل عصارة النفايات، وكيف أشعل النباشون النار في المكبّ فامتدّ اللهيب إلى موسم الحصاد وأتى على ما تبقّى من رزقهم، فقد أفاد مختار البلدة بأن أحد المزارعين فقد نحو 250 شجرة زيتون بسبب الأمراض التي انتشرت في محيط المكب.

شهاداتهم تؤكد أن الجريمة البيئية لا تعرف حدوداً إدارية، بل تصنعها سياسة واحدة قوامها الإهمال وترحيل الأزمة من مكان إلى آخر.

تخفيض الإنفاق... والمفقرون يدفعون الثمن

يختزل الملف في ذرائع نقص التمويل والآليات والمحروقات والصيانة «وهذا مبرر جزئي»، لكن الأسوأ حين يصنّف قطاع النظافة ضمن سياسة «تخفيض الإنفاق العام»، لتكون النتيجة كارثة موصوفة.

المطلوب ليس إصلاحاً هنا أو ترقيعاً هناك، بل تغيير جذري في العقلية التي تتعامل مع ملف النفايات والنظافة كأنه «هامشي» بينما هو في العمق اختبار حقيقي لمدى احترام الدولة لكرامة مواطنيها.

فكل ليرة «تُوفّر» على حساب صحّة السوريين، ستُدفع لاحقاً أضعافاً مضاعفة في فواتير العلاج وانهيار البيئة.

ختاماً، ما لم يرفع مكبّ التعاونية فورا، وما لم ينقل بعيداً عن الأحياء السكنية والآبار وكذلك الأمر في مكب حيالين، وما لم يتحول التجميع إلى ترحيل فوري لا يعرف التأجيل، فإن حماة وغيرها من المحافظات «لكون ما يجري فيها ليس استثناء» لا تواجه أزمة نفايات فقط، بل تواجه أزمة سياسات حكومية ظالمة تتفنن في سلب المواطن حقه بالعيش الكريم!

الزيادة تتحول إلى سبب للتمييز... أين العدالة في قطاع التربية؟

لم يكن اعتراض العاملين في قطاع التربية على الزيادة النوعية اعتراضاً على مبدأ تحسين الأجور، بل على الطريقة التي وزعت بها هذه الزيادة. فحين يشعر موظفون يعملون تحت سقف الوزارة نفسها بأنهم أصبحوا مواطنين من درجات وظيفية متفاوتة، فإن المشكلة لم تعد مالية فقط، بل أصبحت مشكلة عدالة وثقة بالمؤسسة.

لقد استبشر الجميع خيراً عندما أعلن عن زيادة نوعية للعاملين في التربية، باعتبارها خطوة لتقدير الجهود التي يبذلها العاملون في واحدة من أهم مؤسسات الدولة. لكن الفرحة لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما تحولت إلى حالة من الإحباط والغضب بعد صدور الجداول التنفيذية التي ميزت بين العاملين وفق مسميات وظيفية، رغم أن العملية التربوية لا تقوم على المعلم وحده.

فالمدرسة ليست معلماً فقط، بل هي منظومة متكاملة تضم الإداري والمرشد النفسي والاجتماعي وأمين المكتبة ومشرف التعليم الإلزامي والكاتب والمستخدم وعامل الخدمات. وكل حلقة من هذه الحلقات تؤدي دوراً لا يمكن الاستغناء عنه. وعندما تُمنح فئة امتيازاً كبيراً بينما تُترك فئات أخرى خارج دائرة الإنصاف، فإن الرسالة التي تصل إلى هؤلاء هي أن جهودهم أقل قيمة، وأن سنوات خدمتهم لا تستحق التقدير نفسه.

إن العدالة لا تعني مساواة الجميع بالمبلغ ذاته، وإنما تعني وجود معايير واضحة ومنطقية يشعر معها كل موظف بأنه نال حقه وفق طبيعة عمله ومسؤولياته. أما أن تنشأ فجوات كبيرة بين زملاء يعملون في المؤسسة نفسها ويواجهون الظروف الاقتصادية ذاتها، فهذا يخلق شعوراً بالغبن ويضرب روح الفريق التي يفترض أن تقوم عليها البيئة التربوية.

ولذلك لم يكن مستغرباً أن ترتفع أصوات الإداريين والمرشدين النفسيين والاجتماعيين وأمناء المكتبات ومشرفي التعليم الإلزامي والمستخدمين وغيرهم، مطالبين بإعادة النظر في الجداول التنفيذية. كما لم يكن مستغرباً أن يلجأ بعضهم إلى الوقفات الاحتجاجية السلمية، لأنهم رأوا أن مطالبهم لم تجد طريقها إلى المعالجة.

المفارقة أن جميع هؤلاء كانوا شركاء في تحمل أعباء العمل خلال السنوات الصعبة، ولم يُسأل أحد منهم آنذاك عن مسماه الوظيفي قبل أن يُطلب منه أداء واجبه. أما عندما جاء وقت تحسين الدخل، فقد أصبحت المسميات هي الفيصل، وكأن بعض العاملين أكثر استحقاقاً للعيش الكريم من غيرهم.

إن أخطر ما يمكن أن تفعله أي سياسة للأجور هو أن تزرع الانقسام داخل المؤسسة الواحدة. فالمدرسة التي تحتاج إلى التعاون والتكامل لا تحتمل أن يشعر جزء من كوادرها بأنه مهمش أو مستبعد. والنتيجة ليست مجرد تذمر عابر، بل تراجع في الانتماء الوظيفي، وإحساس متزايد بعدم التقدير، وهو ما ينعكس في النهاية على جودة العملية التعليمية نفسها.

إن معالجة هذا الملف لا تحتاج إلى تبريرات بقدر ما تحتاج إلى مراجعة شجاعة. فالاعتراف بوجود خلل ليس ضعفاً، بل هو الخطوة الأولى نحو إصلاحه. والإنصاف لا ينتقص من حق الفئات التي استفادت من الزيادة، وإنما يضمن أن تمتد العدالة إلى جميع من يسهمون في نجاح المؤسسة التربوية.

اليوم، يطالب المتضررون بما يرونه حقاً مشروعاً: إعادة النظر في معايير الزيادة، وتصحيح الاختلالات التي أفرزتها الجداول التنفيذية، وإقرار آلية أكثر عدالة تراعي طبيعة العمل والمسؤولية والخبرة، بحيث لا يبقى أحد خارج دائرة التقدير.

فالعدالة ليست منحة تمنحها الإدارة لمن تشاء، بل هي أساس الاستقرار الوظيفي، وركيزة الثقة بين العامل ومؤسسته. وإذا كانت الغاية من الزيادة النوعية هي دعم الأسرة التربوية، فإن هذه الغاية لن تتحقق كاملة ما دام جزء من هذه الأسرة يشعر بأنه مستثنى من الإنصاف.

إن أصوات المحتجين لا ينبغي أن تُقرأ بوصفها اعتراضاً على تحسين أوضاع زملائهم، بل بوصفها دعوة صريحة إلى تصحيح مسار لا يزال قابلاً للمراجعة. فالعدالة حين تتجزأ، تفقد معناها، والإنصاف حين يستثني بعض المستحقين، يتحول إلى مصدر جديد للظلم.

سلامة الغذاء... عندما يصبح الجوع خارج جدول الأعمال

في دمشق، التأم مؤتمر عن سلامة الغذاء، ثم تلته ورشة عمل عن حوكمة سلامة الغذاء. حضرت الوزارات، والمنظمات الدولية، والخبراء، وتزاحمت المصطلحات: سلاسل التوريد، إدارة المخاطر، التشريعات، المختبرات، الجودة، الرقابة، القدرة التنافسية، والصادرات. لا اعتراض على شيء من ذلك. بل على العكس، فسلامة الغذاء عنوان حضاري، ودليل على أن الدول تفكر في صحة مواطنيها. لكن يبدو أن أحداً نسي أن يسأل سؤالاً محرجاً قبل أن يبدأ النقاش:

هل بقي المواطن قادراً على شراء هذا الغذاء الذي نختلف على سلامته؟

في بلد أصبح فيه الوصول إلى الطعام معركة يومية، يبدو الحديث عن سلامة الغذاء أشبه بمحاضرة عن قواعد السباحة لمن يقف في قلب الصحراء.

لقد تجاوز الناس مرحلة المفاضلة بين غذاء جيد وغذاء رديء، ووصلوا إلى مرحلة المفاضلة بين شراء الطعام أو دفع فاتورة الكهرباء، بين كيلو بندورة أو علبة دواء، بين وجبة كاملة اليوم أو الاحتفاظ بما تبقى من المال للغد.

أما الخبراء، فيناقشون، بحق، كيفية منع تلوث الغذاء.

والناس يناقشون كيفية منع انقطاعه عن موائدهم.

يا لها من مفارقة موجعة... في القاعات المكيفة، تُعرض شرائح إلكترونية تشرح رحلة الغذاء من المزرعة إلى المستهلك، بينما رحلة المواطن إلى السوق أصبحت رحلة لإثبات عجزه الشرائي. يدخل حاملاً قائمة، ويخرج حاملاً نصفها، ثم يعود إلى منزله ليقنع أسرته بأن الاستغناء عن هذا الصنف أو ذاك هو «من أجل الصحة»، لا لأن راتبه هُزم مرة أخرى أمام الأسعار.

في الندوات يتحدثون عن الأمن الغذائي بوصفه منظومة متكاملة.

وفي البيوت، الأمن الغذائي يعني أن تكفي ربطة الخبز حتى نهاية اليوم.

يتحدثون عن تطوير المختبرات. والمواطن يطور مهاراته في تقسيم البيضة الواحدة على أكثر من وجبة.

يتحدثون عن الجودة. والمواطن يبحث عن الأرخص، ثم الأرخص من الأرخص، ثم يكتشف أن الأرخص نفسه أصبح خارج إمكاناته.

ليس لأن الناس لا تقدر قيمة سلامة الغذاء، بل لأن الأولويات فرضتها الجيوب الفارغة، لا الكتب الأكاديمية.

والمثير للسخرية في الأمر أن البلد يبدو وكأنه يعيش في واقعين متوازيين لا يلتقيان أبداً.

واقع رسمي يناقش تحسين جودة الغذاء، وواقع معيشي يناقش إمكانية وجود الغذاء أصلاً.

واقع يتحدث عن تعزيز الصادرات، وآخر يبحث عن تعزيز وجبة الإفطار.

واقع يضع استراتيجيات طويلة الأمد، وآخر يحاول النجاة حتى آخر الأسبوع.

ولا أحد يجرؤ على الاعتراف بأن الحديث عن سلامة الغذاء، مهما بلغت أهميته، يفقد جزءاً كبيراً من معناه عندما تصبح القدرة على شراء الغذاء هي المشكلة الأكبر.

كان يكفي أن يترك مقعد واحد فارغ في تلك المؤتمرات، ويكتب عليه: «مواطن سوري».

ليس ليقدم ورقة عمل، ولا ليتحدث عن المواصفات القياسية، بل ليطرح سؤالاً واحداً فقط:

كم خبيراً يحتاج الإنسان ليقنعه بأن الغذاء آمن، إذا كان عاجزاً عن شرائه؟

هذا السؤال، على بساطته، ربما كان سيختصر عشرات الأوراق البحثية.

فالجائع لا يطلب شهادة مطابقة للمواصفات.

والأب الذي عاد من السوق بكيس يكاد يكون فارغاً، لا تعنيه كثيراً سلاسل التوريد بقدر ما تعنيه سلسلة الفواتير التي تطارده.

والأم التي أصبحت تقيس الطعام بحسابات آخر الشهر، لن يخفف عنها سماع مصطلحات الحوكمة وإدارة المخاطر، وهي ترى الخطر الحقيقي يكبر كل يوم داخل مطبخها.

سلامة الغذاء ضرورة، نعم. لكن سلامة الإنسان أولى.

والوصول إلى الغذاء حق يسبق الحديث عن جودة الغذاء، لأن السؤال الذي يردده معظم السوريين اليوم ليس: «هل هذا الغذاء آمن؟»

بل: «هل نستطيع شراءه أصلاً؟»

وما لم يبدأ النقاش من هنا، ستبقى المؤتمرات ناجحة في بياناتها الختامية، بينما تستمر الحياة خارج القاعات في كتابة بيانها اليومي بلغة لا تحتاج إلى خبراء لفهمها... اسمها الجوع المقنع.

التحول الإلكتروني يتوقف عند باب المستودع... وأموال الفلاحين بالانتظار!

إذا كان الهدف من إطلاق المنصة الإلكترونية لاستلام محصول القمح هو تطوير الأداء وتسريع الإجراءات، فإن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو: لماذا توقف هذا «التحول الإلكتروني» عند بوابة استلام المحصول، ولم يمتد إلى المرحلة التي تعني الفلاح أكثر من أي شيء آخر، وهي صرف مستحقاته المالية؟

أكثر من شهر مضى على بدء المؤسسة السورية للحبوب استلام الأقماح من المنتجين، وخلال هذه الفترة التزم الفلاحون بمواعيد المنصة الإلكترونية وإجراءاتها، وتحملوا ما رافقها من تعقيدات وصعوبات تقنية وإدارية، على أمل أن يكون ذلك جزءاً من منظومة حديثة تختصر الوقت وتخفف المعاناة. لكن ما حدث عملياً أن التحول الإلكتروني اقتصر على جانب واحد فقط، بينما بقيت المستحقات المالية معلقة، وكأن الرقمنة مطلوبة عندما يتعلق الأمر بتنظيم عمل المؤسسة، لكنها تغيب عندما يتعلق الأمر بحقوق المنتجين.

المفارقة أن المنصة الإلكترونية قدمت على أنها خطوة نحو التحديث، لكن التحديث الحقيقي لا يقاس بطريقة إدخال البيانات أو تنظيم أدوار التسليم، بل بسرعة إنجاز المعاملة كاملة، من لحظة تسليم المحصول وحتى وصول ثمنه إلى صاحبه. فما قيمة أي تحول رقمي إذا كان الفلاح، بعد أن يسلم محصوله، يدخل في دوامة الانتظار نفسها التي كان يعيشها قبل وجود المنصة؟

إن اختزال التحول الإلكتروني بمرحلة الاستلام وحدها ليس تطويراً حقيقياً، بل هو تقزيم لفكرة التحول الرقمي نفسها. فالرقمنة ليست واجهة تقنية ولا منصة لتسجيل الأدوار، وإنما منظومة متكاملة تختصر الزمن، وتوفر الشفافية، وتربط بين جميع حلقات العمل. أما عندما تُطبق على الحلقة التي تخدم المؤسسة فقط، بينما تبقى الحلقة التي تخدم الفلاح خارج هذا التطوير، فإن الأمر يبدو أقرب إلى تحول انتقائي منه إلى إصلاح إداري شامل.

والأخطر من ذلك أن تأخير صرف المستحقات لا يمثل مجرد تأخير إداري، بل ينعكس مباشرة على الواقع المعيشي والإنتاجي للفلاح. فهذه الأموال ليست أرباحاً مؤجلة يمكن انتظارها، وإنما هي رأس المال الذي يعتمد عليه لسداد ديونه المتراكمة من الموسم الماضي، ولدفع أثمان البذار والأسمدة والمحروقات وأجور العمال والآليات، والاستعداد للموسم القادم. وكل يوم تأخير يعني ديوناً إضافية، وغرامات، وارتفاعاً جديداً في أسعار مستلزمات الإنتاج، وربما عجز عن الاستمرار في الزراعة.

ومن غير المنطقي أن تطالب الجهات المعنية الفلاح بالالتزام الكامل بمواعيد التسليم وإجراءات المنصة الإلكترونية، بينما لا تقدم له بالمقابل أي التزام واضح بموعد صرف مستحقاته. فالعلاقة بين الطرفين يجب أن تقوم على التزام متبادل، لا أن يتحمل المنتج وحده عبء الانضباط، فيما يبقى حقه المالي رهناً بإجراءات لا يعرف متى تنتهي.

لقد أثبت الفلاح السوري، مرة أخرى، أنه الطرف الأكثر التزاماً في معادلة إنتاج القمح. زرع رغم ارتفاع التكاليف، وحصد رغم الصعوبات، وسلم محصوله وفق الآليات الجديدة، وانتظر بصبر. لكن هذا الصبر ليس بلا حدود، ولا ينبغي أن يتحول إلى سياسة دائمة في التعامل مع مستحقات المنتجين.

إن المطلوب اليوم ليس المزيد من الحديث عن التحول الإلكتروني، بل استكماله فعلاً. فالمنصة التي تنظم الاستلام يجب أن تقابلها منظومة إلكترونية لإدارة الصرف، تحدد مراحل إنجاز المعاملة، وتتيح للفلاح معرفة وضع مستحقاته وموعد تحويلها، وتلزم الجهات المعنية بسقف زمني واضح للدفع.

فالتحول الرقمي الذي لا ينتهي بتحويل الأموال إلى أصحابها، يبقى مشروعاً ناقصاً، بل ويفقد مبرره الأساسي. أما حقوق الفلاحين، فلا يجوز أن تبقى معلقة في انتظار التمويل أو الإجراءات، لأن من يزرع قوت البلاد يستحق أن يحصل على حقه في الوقت الذي يحتاجه، لا بعد أن يفقد هذا الحق جزءاً كبيراً من قيمته الاقتصادية.

وحدة السياسات المالية الكلّية... الدعاية تسبق شروط النجاح

قد يبدو إعلان وزير المالية عن إنشاء «وحدة السياسات المالية الكلية» خبراً إيجابياً للوهلة الأولى، فهذه الوحدات تشكل جزءاً أساسياً من البنية المؤسسية لوزارات المالية الحديثة، وتضطلع بمهمة تحليل الاقتصاد الكلي، وإعداد التوقعات، وبناء الأطر المالية متوسطة المدى التي تستند إليها الموازنات العامة.

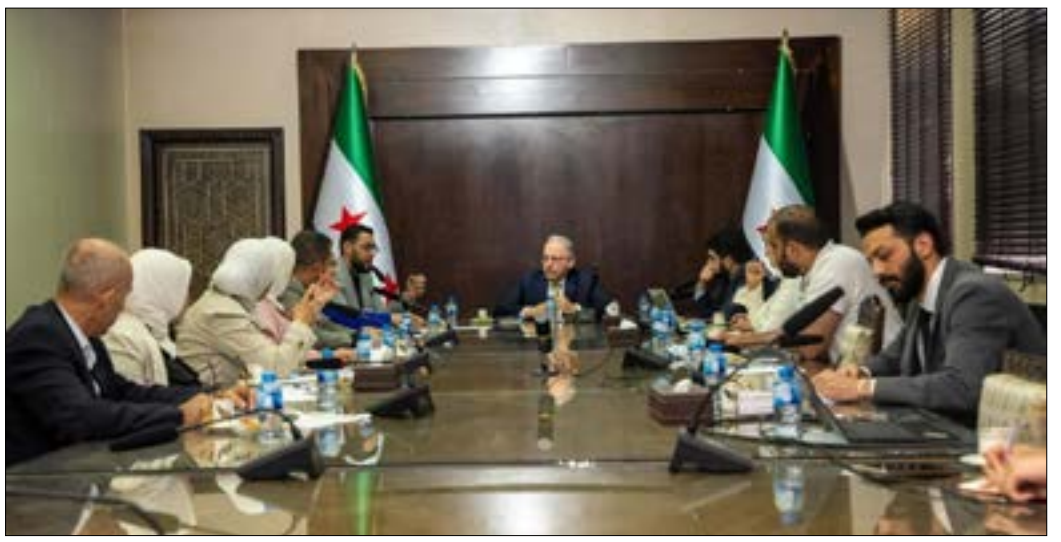

لكن المشكلة ليست في العنوان، وإنما في السؤال الذي سبق أن تجاهلته الحكومات مراراً: هل يمكن بناء مؤسسة فعالة في بيئة تفتقد إلى الحد الأدنى من مقومات عملها؟

الحقيقة أن الإعلان جاء بصيغة دعائية توحي بأن مجرد إنشاء وحدة جديدة يمثل إنجازاً بحد ذاته، بينما الواقع الاقتصادي السوري يطرح أسئلة أكثر إلحاحاً من إنشاء هيكل إداري جديد.

فكيف يمكن لوحدة متخصصة بالتنبؤ الاقتصادي أن تنتج تقديرات ذات قيمة في ظل اقتصاد يعاني من تذبذب حاد في سعر الصرف، وضعف قدرة المصرف المركزي على ضبط سوق القطع، وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وغياب قاعدة بيانات اقتصادية محدثة وشفافة؟

إن السياسات المالية الكلية لا تُبنى بالشعارات، بل بالبيانات. ولا توجد في العالم وحدة قادرة على إنتاج توقعات دقيقة إذا كانت المدخلات نفسها غير دقيقة أو غير متوافرة. لذلك فإن إنشاء هذه الوحدة، مهما كانت كفاءة العاملين فيها، لن يحل مشكلة غياب الإحصاءات، ولن يعوض نقص الشفافية، ولن يخلق استقراراً نقدياً غير موجود أصلاً.

من هنا، فإن إنشاء الوحدة يمثل شرطاً ضرورياً لكنه ليس شرطاً كافياً. أما تقديمه بوصفه خطوة إصلاحية كبرى من دون الحديث عن البيئة التي ستعمل فيها، فيحمل قدراً من المبالغة. فالإصلاح المؤسسي لا يبدأ بإضافة مربع جديد إلى الهيكل التنظيمي، بل يبدأ بإصلاح المؤسسات التي ستزود هذا المربع بالمعلومات والقدرة على التأثير.

والخشية الحقيقية أن تتحول الوحدة إلى حلقة جديدة في البيروقراطية الحكومية، تنتج تقارير وتوقعات لا تجد طريقها إلى التنفيذ، بينما تبقى السياسات المالية خاضعة للضغوط اليومية وتقلبات سعر الصرف أكثر مما هي خاضعة للتحليل الاقتصادي. عندها لن تكون الوحدة رافعة للإصلاح، بل عبء إداري جديد يستهلك الموارد من دون أثر ملموس.

ولا يقل إثارة للتساؤل الإعلان بأن إنشاء الوحدة يتم بالتعاون الفني مع صندوق النقد الدولي.

صحيح أن الصندوق يمتلك خبرات فنية في بناء مثل هذه الوحدات، لكن التجربة التاريخية معه تجعل الترحيب غير المشروط أمراً يصعب تبريره. فقد ارتبطت برامج الصندوق في كثير من الدول بحزم إصلاح تقليدية ركزت على خفض الإنفاق العام، وتقليص الدعم، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وتحرير الأسعار، وبيع الأصول العامة، وهي سياسات ربما حققت في بعض الحالات تحسينات في بعض المؤشرات المالية، لكنها خلفت في حالات أخرى أثماناً اجتماعية ومعيشية باهظة، تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة واتساع الفجوة الاجتماعية، خصوصاً عندما طبقت في اقتصادات هشة ومؤسسات ضعيفة.

لهذا، فإن التخوف من التعاون مع الصندوق ليس موقفاً أيديولوجياً بقدر ما هو قراءة لتجارب دول عديدة وجدت نفسها أمام برامج ركزت على التوازنات المالية أكثر من تركيزها على تعافي الاقتصاد الحقيقي وتحسين مستوى معيشة المواطنين. والخشية تكمن في أن تتحول الأدوات الفنية، ومنها وحدات السياسات المالية الكلية، إلى مدخل لاعتماد وصفات جاهزة لا تراعي خصوصية الاقتصاد السوري، الذي يحتاج قبل أي شيء إلى إعادة بناء الإنتاج، واستعادة الثقة، وتوسيع القاعدة الضريبية عبر النمو، لا عبر زيادة الأعباء على اقتصاد يعاني أصلاً من الانكماش.

إن الاقتصاد السوري اليوم لا يعاني من نقص في الهياكل الإدارية، بل من نقص في مقومات الإدارة الرشيدة نفسها. فهو يحتاج إلى بيانات موثوقة قبل أن يحتاج إلى نماذج للتنبؤ، ويحتاج إلى شفافية قبل أن يحتاج إلى وحدات تحليل، ويحتاج إلى اقتصاد منتج قبل أن يحتاج إلى توقعات حول اقتصاد لم يستعد بعد عافيته.

لذلك، فإن المعيار الحقيقي لنجاح هذه الوحدة لن يكون قرار إنشائها ولا عدد موظفيها، بل قدرتها بعد سنوات على تحسين جودة القرار المالي فعلاً. أما إذا كانت ستعمل في بيئة تفتقر إلى البيانات والاستقرار والتنسيق المؤسسي، فإنها قد تصبح مجرد عنوان جديد يضاف إلى الهيكل الإداري، بينما تبقى المشكلات الأساسية للاقتصاد السوري على حالها.

فالإصلاح الاقتصادي لا يبدأ بإعلان، ولا يتحقق بإنشاء وحدة جديدة، بل ببناء البيئة التي تجعل هذه الوحدة قادرة على أداء وظيفتها. وما لم تُستكمل هذه البيئة، فإن الخشية من أن تتحول الخطوة إلى ممارسة بيروقراطية ذات طابع دعائي أكثر من كونها إصلاحاً مؤسسياً حقيقياً، تبقى خشية مشروعة تستحق النقاش.

فوضى أسعار الأدوية بين غياب الرقابة واستنزاف المرضى

لم يعد الحصول على الدواء في سورية يقتصر على معاناة توفيره، بل أصبح يرتبط أيضاً بفوضى كبيرة في أسعاره، ولا سيما الأدوية المستوردة التي تختلف أسعارها بصورة لافتة بين صيدلية وأخرى، حتى بات المريض يفاجأ بأن الدواء نفسه يباع بسعر مضاعف أو يتجاوز عدة مرات سعره في صيدلية أخرى، هذه الفوضى تكشف غياب آليات واضحة وفعالة لضبط سوق الدواء، وتضع المواطن أمام حالة من الاستغلال في وقت يعاني فيه أصلاً من تراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة.

في الظروف الطبيعية، يفترض أن يخضع الدواء لنظام تسعير واضح ومعلن يضمن توحيد الأسعار ومنع الاحتكار والمضاربة، لكن الواقع يشير إلى أن كثيراً من الأدوية المستوردة تباع وفق أسعار يحددها المستورد أو الصيدلية نفسها، دون وجود رقابة حكومية فعالة تضمن التزام الجميع بسعر موحد، والنتيجة أن المريض يصبح مضطراً للتنقل بين عدة صيدليات بحثاً عن السعر الأقل، وهو أمر مرهق وغير منطقي، خاصة عندما يتعلق الأمر بأدوية الأمراض المزمنة أو الحالات الإسعافية التي لا تحتمل التأخير.

ولا تقتصر المشكلة على الأسعار فقط، بل تمتد إلى قضية أكثر خطورة تتمثل في الرقابة على جودة الأدوية المستوردة، فمع تعدد قنوات الاستيراد ودخول أصناف مختلفة إلى الأسواق، يبرز التساؤل المشروع حول مدى مطابقة هذه الأدوية للمواصفات الطبية المعتمدة، وما إذا كانت جميعها قد خضعت للفحوص اللازمة قبل طرحها للبيع. فالمريض لا يستطيع التحقق من جودة الدواء، ويعتمد بالكامل على ثقة يفترض أن توفرها الجهات الرقابية المختصة.

إن غياب الرقابة الفعالة يفتح الباب أمام ممارسات تضر بالمستهلك، مثل المبالغة في الأرباح، أو تداول أدوية مجهولة المصدر، أو إدخال مستحضرات لم تستوف الشروط الفنية المطلوبة. وفي مثل هذه الحالات لا تكون الخسارة مالية فقط، وإنما قد تتحول إلى خطر صحي حقيقي إذا كان الدواء غير مطابق للمواصفات أو منخفض الفعالية أو محفوظاً بطرق غير سليمة.

كما أن استمرار هذه الفوضى يضر بالصيدليات الملتزمة أيضاً، إذ تجد نفسها في منافسة غير عادلة مع صيدليات تبيع بأسعار مرتفعة دون ضوابط، أو تحقق أرباحاً استثنائية نتيجة غياب التسعير الرسمي والرقابة المنتظمة. وبالتالي فإن تنظيم السوق لا يحمي المرضى وحدهم، بل يحقق العدالة بين جميع العاملين في القطاع الدوائي.

إن معالجة هذه المشكلة تتطلب إعادة تفعيل الرقابة على سوق الدواء من خلال إصدار نشرات أسعار ملزمة للأدوية المستوردة، وإلزام جميع الصيدليات بعرض الأسعار بشكل واضح، مع تكثيف الجولات الرقابية وفرض عقوبات رادعة على المخالفين، كما ينبغي تعزيز الرقابة المخبرية على جميع الأدوية المستوردة للتأكد من مطابقتها للمواصفات والمعايير الصحية، ونشر نتائج هذه الفحوص بما يعزز ثقة المواطنين.

فالدواء ليس سلعة كمالية تخضع للمضاربة والربح غير المحدود، بل هو حق أساسي يرتبط بحياة الإنسان وصحته، ومن هنا فإن ضبط أسعاره وضمان جودته يمثلان مسؤولية عامة تقع على عاتق الدولة والجهات الرقابية، لأن استمرار الفوضى الحالية يعني تحميل المرضى أعباء مالية وصحية لا يستطيع كثير منهم تحملها، ويقوض الثقة بمنظومة الرعاية الصحية بأكملها.

عام على تأسيس الصندوق السيادي:

بعد يوم واحد من الذكرى السنوية للإعلان عن الصندوق السيادي السوري، خرج وزير المالية، محمد يسر برنية، الجمعة 10 تموز، ليقول إن الصندوق يحظى بـ«تنسيق وتعاون مستمر» مع الوزارة، وإن إدارة الصندوق بذلت جهوداً لحماية أصول مهمة من الضياع وتنميتها، مؤكداً أن هذه الأصول وعوائدها «ملك للدولة السورية». وأضاف أن الصندوق لا يزاحم القطاع الخاص، ولا يتمتع بإعفاءات ضريبية تمييزية، وأنه ما يزال في مرحلة التأسيس لكنه مرشح لخلق فرص عمل ورفد الخزينة. الجديد هنا أننا لسنا أمام مجرد دفاع وزاري عن مؤسسة غابت تفاصيلها عن الخطاب العام، بل هو المحاولة المتأخرة لبناء رواية رسمية عن العام الأول لتأسيس الصندوق بعبارات من قبيل «حماية الأصول» و«استمرار التشغيل» و«التمهيد للاستثمار». وفي الأسابيع الأخيرة ظهر موقع إلكتروني شكلي للصندوق، وأصبحت بعض أسماء مسؤوليه تظهر في أخبار متفرقة غير رسمية. لكن هذا الانفتاح الجزئي لم يأت مصحوباً بما يحسم الأسئلة الأساسية: ما هي قائمة الأصول التي يديرها الصندوق؟ وكم تبلغ قيمتها؟ ومن هم جميع أعضاء المجلس؟ وما هي العقود الموقعة؟ وما حصيلة الربح والخسارة؟

■ أحمد الرز

أول ما ينبغي تأكيده هو أن المشكلة ليست في وجود صندوق سيادي. فمن حيث المبدأ، يمكن لمؤسسة عامة محترفة بالفعل أن تنقذ شركات متعثرة، وتجمع الملكيات المبعثرة، وتمنع نهب أصول مستردة، وتحول عقارات ومنشآت راكدة إلى إنتاج وفرص عمل. لكن ما ينبغي تأكيده أيضاً هو أن الصندوق لا يصبح تنموياً فقط لأن اسمه «سيادي»، ولا تصبح عوائده ملكاً للسوريين لمجرد أن مسؤولاً ما قال ذلك.

الملكية العامة في الجوهر هي علاقة قانونية وسياسية واجتماعية تقتضي معرفة المواطنين بما يملكون، وقدرتهم على محاسبة من يدير أملاكهم، وضمان أن العائد يذهب إلى الخدمات العامة وتمويل الأجور والحماية الاجتماعية، لا إلى شبكات الامتيازات والمحسوبيات. وهذه ليست مسائل رفاهية في بلد يعيش أكثر من 90% من سكانه في الفقر.

بعد عام من التأسيس... الشفافية «مكانك راوح»

أحدث الصندوق السيادي بالمرسوم رقم 113 لعام 2025 بوصفه مؤسسة اقتصادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، مقرها دمشق ومرتبطة برئاسة الجمهورية. وحدد المرسوم أهدافاً تبدو – نظرياً – منسجمة مع حاجات البلد، مثل تنفيذ مشاريع تنموية وإنتاجية مباشرة، وتحسين استثمار الموارد البشرية والمادية، وتنشيط الاقتصاد باستثمارات متنوعة، وتحويل الأصول الحكومية غير المفعلة إلى أدوات إنتاج وتنمية.

الموقع الرسمي نفسه لا ينشر حتى الآن قائمة بأعضاء مجلس الإدارة ولا يكشف هوية المدير العام ولا قرارات التسمية ولا صلاحيات كل منصب

كما نص المرسوم على تقارير ربع سنوية وسنوية ترفع إلى الرئاسة، و«تدقيق مالي» عبر أجهزة مستقلة، ورقابة آنية. غير أن النص نفسه صمم دائرة المساءلة داخل قمة السلطة التنفيذية، حيث يسمى مجلس الإدارة بمرسوم، والمدير العام يسمى بمرسوم، وهو مسؤول أمام المجلس ورئيس الجمهورية، فيما لا يفرض المرسوم نشر التقارير للعموم، ولا عرضها على هيئة تشريعية، ولا إعلان نتائج التدقيق، ولا يحدد قواعد تضارب المصالح أو العطاءات أو بيع الحصص والشراكات.

خلال العام الأول، بقيت البنية القيادية والمالية أقرب إلى المعلومات المتناثرة منها إلى الإفصاح المؤسسي. اليوم، نعرف من خبر رسمي عن توقيع مذكرة أن وزير السياحة مازن الصالحاني هو رئيس مجلس الإدارة، وهو منصب شكلي على الأغلب. لكن الموقع الرسمي نفسه لا ينشر حتى الآن قائمة بأعضاء مجلس الإدارة، ولا يكشف هوية المدير العام، ولا قرارات التسمية، ولا يفصح عن صلاحيات كل منصب. والإجابة المنشورة على الموقع عن سؤال «من يدير الصندوق؟» تكتفي بعبارة عامة لا تعنى شيئاً عن «مجلس مستقل يضم خبراء ومديراً عاماً وفريقاً تنفيذياً».

يرى البعض أن الموقع الإلكتروني الذي أطلق في نهاية حزيران الماضي يمثل تقدماً محدوداً مقارنة بالصمت السابق، لكن محتواه أقرب إلى نشرة تعريفية منه إلى منصة إفصاح. فهو يعلن أن للصندوق 11 «شركة مركزية»، ونشاطاً في 36 قطاعاً، وأكثر من 270 موظفاً، وأكثر من 40 ألف «فرصة عمل». إلا أنه لا يسمي الشركات الإحدى عشرة، ولا يوضح هل فرص العمل قائمة فعلاً أم «متوقعة»، ولا يقدم منهج احتسابها، ولا ينشر قيمة الأصول أو التزاماتها أو تدفقاتها النقدية. كما لا توجد قوائم مالية افتتاحية، ولا ميزانية موحدة، ولا تقرير سنوي مدقق منشور، ولا سجل بالعقود ومذكرات التفاهم، ولا أسماء جهات التدقيق التي يقال إنها «مستقلة».

المفارقة أن الصندوق يقول إن حوكمته «مستوحاة من مبادئ سانتياغو». وهذه المبادئ، وهي إطار دولي طوعي لحوكمة الصناديق السيادية، تدعو إلى الإفصاح العام عن الإطار القانوني والهدف ومصادر التمويل وقواعد السحب والإنفاق، وإلى نشر المعلومات المالية ذات الصلة، مثل توزيع الأصول ومؤشرات القياس ومعدلات العائدية عبر فترات محددة، ما يعني أنه إذا كان الصندوق يستلهم هذه المبادئ فعلاً، فعليه نشر تقييم ذاتي يبين، مبدأ بمبدأ، ما طبق وما لم يطبق والجدول الزمني للاستكمال. أما الاكتفاء بوضع اسم «سانتياغو» على الموقع، مع بقاء التقارير حبيسة الأدراج في حال وجودها أصلاً، فهو استغلال لسمعة معيار دولي دون تحمل متطلباته الأساسية.

لذلك، إن خلاصة العام الأول هي أن ما «تسرب» من معلومات حول الصندوق لا يتناسب إطلاقاً مع حجم السلطة الاقتصادية الممنوحة له.

من يقيم الأصول ومن يبيع ومن يدفع الثمن؟

أخطر ما في الغموض أنه يسمح بانتقال هادئ من لغة «حماية الأصول» إلى واقع خصخصة أو امتيازات طويلة الأجل دون نقاش عام. نقول هذا ونحن ندرك أن نقل مؤسسة أو سهم إلى صندوق مملوك للدولة لا يعني، قانونياً على الأقل،

الثروة العامة خلف الأبواب المغلقة

خصخصتها فورا. لكن الصندوق ذاته أعلن أنه يدير الأصول المستردة «بعقلية القطاع الخاص»، وأن غايته رفعها إلى «قيمتها العادلة» ثم تنفيذ «انسحاب منظم» يحقق عائدا للخزينة، كما يدرس تحويل بعض المشاريع إلى شركات مساهمة. هذا يعني أن البيع أو طرح الحصص أو الشراكات أو الامتيازات ليس هاجسا متخيلا لدى المدافعين عن حق السوريين في الأصول العامة، بل احتمالا معلنا أصلا في منهجية عمل الصندوق. ولهذا من حقنا أن نسأل: من يحدد القيمة العادلة للأصل الحكومي، وبأي منهجية، ومن يقرر توقيت الخروج، وما الحد الأدنى للسعر، وما الحماية الممنوحة للعمال والمستهلكين؟

وتزداد حساسية هذا السؤال مع الرقم الذي نقلته تقارير صحفية عن جلسة لوزير المالية مع «جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية» في نهاية 2025، مفاده أن أصول الصندوق تقارب 50 مليار دولار، وتتكون أساسا من مؤسسات مملوكة للدولة ومعروضة للاستثمار. ولا توجد، في المواد الرسمية المنشورة التي أمكن الوصول إليها، قائمة تفصيلية تسند هذا الرقم أو تبين تاريخ التقييم ومنهجيته. لكن حتى بصفته رقما تقريبيا، فهو هائل مقارنة مع التقديرات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي بنحو 30,6 مليار دولار في 2025 «وهو رقم مضخم وغير دقيق».

عندما تكون المؤسسة صاحبة الولاية على كتلة أصول بهذا الحجم، يصبح غياب الكشف التفصيلي مشكلة في صميم الاقتصاد السياسي. وما يلزم هنا بطبيعة الحال ليس وقف الاستثمار، وإنما إخراجه من الغرف المغلقة التي لا يعرف السوريون عنها شيئا.

ترويج مبررات واهية للسرية وانعدام الشفافية

في مواجهة الانتقادات المتصاعدة حول غياب الشفافية، يبرز خطاب دفاعي يجري تداوله وتلقينه في بعض الجلسات المغلقة التي تجمع ممثلين عن الحكومة ببعض الخبراء والأكاديميين الاقتصاديين. فحوى هذا الخطاب هو أنه «في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد»، والمقصود من وجهة نظر من يتحدث هي أنها مرحلة «بناء في ظل تحديات اجتماعية وأمنية وسياسية واسعة»، فإنه «من الطبيعي، بل ومن الضروري»، ألا يتمتع الصندوق السيادي بشفافية كاملة في عمله، تجنبا لـ«استهداف الأصول» أو «إعاقة عمليات الاستثمار» من جانب القوى المعادية، أو حتى تجنبا لخلق «جدالات داخلية» قد تعرقل سرعة اتخاذ القرار.

هذا الطرح النخبوي المتلطي خلف شعارات المصلحة الوطنية العليا والمرحلة الحرجة، هو طرح خطير وزائف من جذوره، لأنه تحديدا وبالضبط بسبب وجود هذه «المرحلة الحرجة»، وتحديدا بسبب التحديات الاجتماعية والسياسية الواسعة، يجب أن تكون هناك شفافية مطلقة ودرجة صفر من التسامح مع الغموض أمام الناس في توضيح آليات عمل الصندوق السيادي. كما أن عملية البناء من أساسها لا يمكن أن تبنى إلا بإشراك المواطنين وبناء جسور الثقة بين الدولة والمجتمع.

لهذا، فإن إخضاع الصندوق السيادي للرقابة الشعبية الحقيقية، هي واحدة من الأدوات التي تعزز عوامل الوحدة الوطنية ولا تضعفها كما يروج. فعندما يرى المواطن السوري أن ثروات بلاده تدار بوضوح، وأن العقود تنشر علانية، وأن الأرباح تدخل في حسابات عامة لتمويل مشاريع خدمية وإنتاجية تعود بالنفع على الجميع، فإنه سيشعر بالانتماء، وسيكون مستعدا لتحمل الصعاب لأنه يثق بأن المكاسب والخسائر موزعة على الجميع. أما سياسة التعتيم والعمل في الغرف المغلقة، فهي المفرخة الأولى لليأس وانعدام الثقة وعدم الرضا الاجتماعي، وهي التي تدفع المواطنين للشعور بأنهم مجرد أرقام في بلد يجري تقسيم ثروته كغنائم بعيدا عن أنظارهم.

كما أن تبرير انعدام الشفافية بالتحديات الأمنية هو تبرير عفا عليه الزمن تستخدمه الإدارات للهروب من الاستحقاقات. فما يهدد الاقتصاد السوري اليوم فعليا ليس كشف الأرقام أمام عموم السوريين، وإنما الفساد والهدر وسوء الإدارة والمحسوبيات لمصلحة الفساد الكبير، وهذه جميعها أمراض تنمو وتترعرع في بيئة الغموض وغياب المساءلة.

فقراء سورية، الذين تحملوا عبء فاتورة الانهيار الاقتصادي، لهم الحق الأول في معرفة أين تذهب أصولهم، وكيف تستثمر، ومن هو المستفيد النهائي منها.

فقراء سورية الذين تحملوا عبء فاتورة الانهيار الاقتصادي لهم الحق الأول في معرفة أين تذهب أصولهم

اختراق يكشف قوة «آبل»:

قبل وقت غير بعيد، نقلت مجموعة قرصنة إلكترونية تُدعى «World Leaks» أكثر من 200 ألف ملف، بحجم إجمالي بلغ 630 غيغابايت، من أنظمة شركة «تاتا إلكترونيكس»: المصنع المتعاقد مع آبل في الهند، ثم نشرت كل هذه البيانات على شبكة الإنترنت المظلمة.

■ مرصد العقل

تمزق نظام السرية الذي أمضت آبل قرابة عشرين عاماً في بنائه حول سلسلة توريدها، عبر ثغرة هائلة فُتحت داخل خوادم شركة هندية. لم يكن الأمر تسريباً عادياً لمنتج قبل موعده، ولم يكن عاملاً أخرج نموذجاً أولياً من بوابة المصنع. ما تدفق إلى الخارج كان من أهم الأصول التجارية الجوهرية لآبل: بدءاً من مخططات التصميم الكاملة للوحة الأم لهاتف «آيفون 18 برو» وجداول مواصفات المكونات، وصولاً إلى قوائم المواد التي تشمل مئات الموردين، وأسعار الشراء، ونسب توزيع الطلبيات، بل وحتى سجلات اختبارات معدلات الجودة التي أجرتها «تاتا» على مكونات الجهاز الجديد، وصور اختبارات إسقاط النماذج الأولية داخل المصنع.

هذا أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ آبل. وإذا كانت تسريبات آيفون السابقة قد حرمت مؤتمرات آبل من شيء من عنصر المفاجأة، فإن ما تسرب هذه المرة هو مخطط التشغيل الكامل لإمبراطورية سلسلة توريد آبل.

بعد وقوع الحادث، أصدرت «تاتا إلكترونيكس» في 22 حزيران بياناً مقتضباً ومحسوب العبارات إلى وسائل الإعلام، وكان مضمون رسالته الأساسية جملة واحدة فقط: لم تتأثر العمليات التجارية. وجاء رد آبل مقتضباً بالقدر نفسه، إذ قالت فقط: إنها تشعر بالقلق حيال الأمر، وإنها تحقق فيه وتتعاون مع «تاتا» لتعزيز التدابير الأمنية. وقد اتبعت الشركتان استراتيجية متطابقة تقريباً في إدارة الأزمة، تقوم على تعريف ما حدث بأنه حادث تقني يمكن السيطرة عليه. لكن القليلين داخل القطاع اقتنعوا بذلك.

فالمشكلة لا تتعلق بما إذا كانت خطوط الإنتاج لا تزال تعمل، بل بمستوى المعلومات التي شملتها البيانات البالغة 630 غيغابايت. عندما يتيح ملف واحد للخارج الاطلاع على سعر شراء برغي معين بدقة تصل إلى أربعة أرقام بعد الفاصلة العشرية، ويتيح للمنافسين معرفة ما إذا كانت آبل تعتمد مورداً حصرياً، أو عدة موردين لكل مكوّن، فإن الحديث عن إمكانية السيطرة على الحادث يفقد كل قدرته على الإقناع.

وأشار باحثون في الأمن السيبراني، خلال مراجعتهم للحادث، إلى أن مجموعة «World Leaks» كانت متغلغلة داخل الشبكة الداخلية لشركة «تاتا» لعدة أسابيع على الأقل، وربما لفترة أطول. وتضمنت الملفات المسرّبة وثائق محدثة حتى أيار من هذا العام، وسجلات حوادث تمتد لسنوات، ما يعني أن المهاجمين امتلكوا وقتاً كافياً لمسح نظام الملفات طبقة بعد طبقة، واختيار الأهداف عالية القيمة، وتجميع كميات هائلة من البيانات وإرسالها إلى الخارج، في حين لم ينجح النظام الأمني لدى «تاتا» طوال تلك المدة في إطلاق أي إنذار فعال. وقد عبّر خبير أمني عن الأمر بوضوح في حديثه إلى وسائل الإعلام قائلاً: لم يكن هذا اقتحاماً عبر تحطيم النافذة، بل كان أشبه بشخص دخل منزلك وعاش فيه أسبوعين قبل أن تكتشف أن قفل الباب كان مكسوراً.

ولفهم سبب كون هذا التسريب قاتلاً، لا بد أولاً من فهم الطريقة التي تجني بها آبل أرباحها. حافظ هامش الربح الإجمالي لأجهزة آبل لسنوات طويلة على مستوى يتراوح بين 36 و39 %، وهو أعلى بكثير من متوسط يبلغ نحو 12% لدى منظومة أجهزة أندرويد. وفي سلسلة الصناعة نفسها، لا تحصل شركات عملاقة لصناعة الشرائح، مثل «TSMC» وسامسونغ وميكرون، سوى على ما بين 3 و5 % من أرباح كل جهاز آيفون. ولم تنجح آبل في تحقيق ذلك بفضل احتكار تقني، بل بفضل احتكار المعلومات، أو بصورة أدق، بفضل آلية أحادية الاتجاه للشفافية تعمل بدقة منذ قرابة عشرين عاما.

اختراق «تاتا» يكشف مخططات آيفون وقوائم موردين وأسرار تسعير ويهدم نظام السرية الذي بنته آبل لعقدين

يجب على كل مورد أن يكشف لآبل بصورة كاملة هيكل تكاليفه: أسعار المواد الخام، والعمالة، والاستهلاك، ونسب المردود، وحتى فواتير المياه والكهرباء. ويتولى فريق آبل زيارة المصنع والتحقق من هذه التفاصيل واحدة تلو الأخرى، ثم يستنتج، بطريقة عكسية، سعر شراء يسمح للمورد بالكاد بالبقاء على قيد الحياة. وفي الوقت نفسه، تطبق آبل عزلاً صارماً للمعلومات بين الموردين. فالمورد «أ» لا يعرف سوى عرضه وحصته، ولا يمكنه إطلاقاً معرفة السعر الذي قدمه المورد «ب» لإنتاج البرغي نفسه، أو حجم الطلبات التي حصل عليها.

يشكل هذا الفارق المعلوماتي المؤسسي أساس قدرة آبل على خفض الأسعار، وموازنة الموردين بعضهم ببعض، ودفعهم إلى منافسة داخلية مستمرة، كما يمثل السر الكامن وراء قدرة آبل على الاستحواذ على أكثر من نصف القيمة من هاتف يتجاوز سعره ألف دولار. أما ملفات قوائم المواد المسرّبة، فقد قلبت هذا الستار المعلوماتي رأساً على عقب وكشفت ما خلفه من الداخل إلى الخارج.

تسريب اللوحة الأم

يظهر الموردون الصينيون بكثافة أيضاً. إذ توفر شركة «Avary Holding» لوحات الدارات المطبوعة ولوحة جسر «UAT»، فيما توفر «BYD» مكونات شرائح «P-SIM» و«E-SIM»، وتصنع «Everwin Precision» أغطية الحماية والوسادات، وتورد «Microgate Technology» أنواعاً مختلفة من محاثات الطاقة والمحاثات المركبة، وتوفر «JCET» في جيانغين وحدات التغليف على مستوى النظام، في حين تأتي حزم بطاريات الليثيوم من «Desay» و«Sunwoda».

أما التسريبات على مستوى المنتج، فهي صادمة بالقدر نفسه. سيطلق «آيفون 18 برو» للمرة الأولى شريحة «Pro A20» المصنوعة بتقنية 2 نانومتر من «TSMC»، وسيستخدم للمرة الأولى تقنية تغليف «WMCM» بدلاً من تصميم «PoP» المتراكم الذي استخدم لسنوات طويلة، بحيث سيجري تحويل المعالج والذاكرة وشرائح التخزين من التكديس العمودي إلى التوزيع الأفقي، بهدف تحسين كفاءة تبديد الحرارة. بل إن الملفات المسروقة تضمنت مخططات كاملة للتصميم متعدد الطبقات للوحة الأم، وعددا كبيرا من الصور الفعلية. ويمكن لأي متخصص يدرسها أن يستوعب أفكار التصميم الأساسية.

ويعتقد أن ملفات المشروع الأقدم «V53» تتعلق بهاتف «آيفون 17 برو». ولم تحدد هذه الملفات العلاقة بين المكونات والموردين فقط، بل أدرجت أيضاً كميات الشراء، ونسب التوزيع، والأسعار بصورة شديدة التفصيل. فعلى سبيل المثال: عرض المورد «أ» سعراً قدره 0,39 دولار لحامل شريحة اتصال بالمواصفات نفسها، بينما عرض المورد «ب» سعراً قدره 0,395 دولار. وبالنسبة إلى البرغي نفسه، كان الفارق بين الشركتين أقل من جزء من عشرة آلاف من السنت. وقد تبدو هذه الأرقام ضئيلة، لكن عند ضربها بعشرات الملايين من الوحدات المبيوعة، فإنها تمثل سر هامش ربح آبل الذي يقترب من 50 %، كما تمثل خط الحياة أو الموت لكل مورد.

في إطار نظام السرية لدى آبل، لم يكن الموردون أنفسهم قادرين على رؤية الصورة الكاملة لهذه البيانات، لكنها أصبحت الآن مجمعة ومطروحة في مكان يستطيع الجميع تنزيلها منه. والمفارقة الأكثر إثارة للسخرية، أن الملفات المسرّبة تضمنت حتى سجلات اختبارات الأداء التي أجرتها «تاتا» على أنواع متعددة من مكونات مشروع «V64»، ما يعني أن الجهة التي تحقق أعلى نسبة من المنتجات السليمة، والجهة التي تعاني موادها الواردة من عدم الاستقرار، أصبحتا مكشوفتين أمام القطاع بأكمله، وكأنهما تتعرضان لمحاكمة علنية.

سلسلة توريدها

بمجرد خروج هذه الأرقام إلى العلن، ستواجه منظومة التفاوض التي صممتها آبل بعناية إعادة بناء شاملة. وستأتي الصدمة المباشرة من داخل العلاقات بين الموردين. فعندما تكتشف الشركة «أ» أن الشركة «ب» حصلت على طلبيات تزيد عنها بنسبة 30 % للمكون نفسه، أو أن سعرها يزيد بأجزاء من السنت، فإن الاستياء الذي كان مكبوتا سابقا بفعل العزل المعلوماتي سيظهر بسرعة إلى السطح. وربما لا تنام الشركة التي حصلت على طلبات أقل في تلك الليلة لشدة غضبها، إذ ستشعر بأن آبل تفضل غيرها عليها. كما قد تصاب الشركة التي حصلت على سعر أقل بارتفاع ضغط الدم، لأن فارق سنت واحد، عند ضربه بعشرات الملايين من الوحدات، يتحول إلى مبلغ هائل.

كانت آبل في السابق هي الموزع الوحيد للأوراق في اللعبة، أما الآن فقد أصبحت أوراق جميع الأطراف مكشوفة. ويكمن التأثير الأعمق في قدرة المنافسين على اللحاق بها. ففي السابق، كان على الشركات المنافسة الانتظار حتى إطلاق الهاتف الجديد، ثم تفكيكه، قبل أن تتمكن من إجراء تحليل عكسي لخريطة سلسلة توريد آبل. أما الآن، فأصبح بإمكانها الحصول قبل عدة أشهر على مخطط المكونات الكامل، وعلى مرجع للأسعار. ولا يقلص ذلك الفترة الزمنية التي تحتفظ فيها آبل بتفوقها التقني فحسب، بل يسمح للمنافسين أيضا بالتواصل مباشرة مع الموردين الموجودين في القائمة والتفاوض معهم، ونسخ حلول مشابهة بتكاليف تطوير منخفضة جدا، بل وإجراء تحسينات جزئية بالاستفادة من ميزة الوصول المتأخر.

والأكثر تهديدا، أن المنافسين يستطيعون من خلال القائمة، تحديد المكونات التي لا تمتلك آبل بشأنها موردا احتياطيا، وتعتمد فيها بالكامل على شركة واحدة، ثم تركيز مواردهم للاستحواذ على الطاقة الإنتاجية لذلك المورد، وخنق آبل عند نقاط حاسمة. إن انكشاف الشكل الخارجي لـ «آيفون 18 برو» قبل موعده يؤثر في دورة منتج واحد فقط، لكن تسرب نظام تسعير سلسلة التوريد ومنطق توزيع الموردين قد يمتد أثره لعدة سنوات.

بالنسبة إلى الموردين الصينيين، قد يبدو هذا التسريب في المدى القصير منفعة غير متوقعة. ففي السنوات الماضية، تصاعدت في وسائل الإعلام الدولية رواية مفادها أن التصنيع في الهند يحل محل التصنيع في الصين. وروجت وسائل الإعلام الهندية بصورة واسعة بأن أجهزة آيفون المصنعة في الهند أصبحت تمثل 25 % من الإنتاج العالمي، وأن النسبة ستصل خلال خمس سنوات إلى 35 أو حتى 40 %، بوصف ذلك علامة على ما يسمى «صعود بهارات واستبدال القوة الشرقية الكبرى».

لكن قائمة الموردين المسرّبة جاءت كدلو من الماء البارد، وأجبرت الجميع على إعادة النظر في المعنى الحقيقي لكلمة «الاستبدال». إذ يكاد يغيب اسم الشركات الهندية المحلية عن القائمة، في حين لا تزال الغالبية العظمى من موردي المكونات تأتي من الصين واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، كما أن معظم هذه الشركات لم ينشئ مصانع في الهند. وهذا يعني أن الغالبيّة الساحقة من مكونات أجهزة آيفون المصنعة في الهند لا تزال تعتمد على الاستيراد.

كان بعض العاملين في القطاع قد قدروا سابقا، أن معدل المكونات المحلية في أجهزة آيفون المصنعة في الهند لا يتجاوز نحو 20 %، مقارنة بنحو 90 % من لمكونات المصنعة محليا في الصين وقد حول هذا التسريب ذلك التقدير تقريبا إلى حقيقة موثقة بالأبيض والأسود. وأعادت القائمة تذكير العالم بأن انتقال سلسلة توريد آبل، في مرحلته الحالية، لا يتجاوز في جوهره توزيع قدرات التجميع جغرافيا، ولا يمثل بأي حال بديلا كاملا لمنظومة القدرات.

فوحدات الكاميرات، والمكونات الهيكلية عالية الدقة، ومعدات الاختبار الآلية، ورفع معدلات الإنتاج السليم، والتنسيق بين الموردين على مستويات متعددة، هي العناصر الأصعب في سلسلة توريد آبل، ولا يمكن الحصول عليها من العدم لمجرد أن تكتلا هنديا محليا اشترى عدة مصانع قائمة.

التسريب يفضح فجوة جودة الهند مقابل الصين ويدفع آبل لتشديد الأمن وتفكيك تركيز الموردين مستقبلاً

كما أن أوجه القصور المنهجية في الأمن التي كشفتها «تاتا إلكترونيكس» خلال هذا الحادث ليست حالة فردية بأي حال، بل تعكس الفجوة الهائلة بين مستوى نضج الصناعة الهندية وطموحاتها. ففي عام 2025، تعرض مصنع «جاغوار لاند روفر» التابع لمجموعة «تاتا» لهجوم إلكتروني، سُرقت خلاله مخططات التصميم، وحُذفت أوامر الإنتاج، واضطر المصنع إلى التوقف عن العمل لعدة أسابيع، وبلغت الخسائر مليارات الدولارات.

وعلى الرغم من تلقيها تلك الضربة القاسية، لم تتمكن «تاتا» في عام 2026 من بناء دفاع إلكتروني فعال، وارتكبت الخطأ نفسه مرة أخرى، ولكن هذه المرة في شركة تابعة مختلفة. وإذا عدنا إلى الوراء أكثر، نجد أن مصنع «تاتا» لهواتف آيفون في هوسور تعرض في أيلول 2024 لحريق خطير، أدى إلى تعليق خطوط الإنتاج إلى أجل غير مسمى. وفي أيار من هذا العام، كشف أيضا عن تصريف واسع النطاق لمياه الصرف إلى الأراضي الزراعية والمياه الجوفية، ما كاد يدفع الجهات التنظيمية إلى إصدار أمر بوقف العمل.

وفي عام 2023، كشفت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية أن معدل الأجزاء السليمة في أغلفة آيفون التي تجمعها «تاتا» لم يتجاوز 50%، فيما لم يتجاوز معدل الجودة الإجمالي لأجهزة آيفون المصنعة في الهند 85%، وهو أقل بكثير من معدل الصين البالغ 95%.

ولم تقتصر المشكلات على «تاتا»، إذ واجه شركاء آبل الآخرون في الهند حوادث عديدة أيضا. ففي عام 2021، أثارت مشكلات سلامة الطعام في مطعم مصنع «فوكسكون» في تشيناي احتجاجات شارك فيها أكثر من ألف عامل، وأصيب 415 شخصا بالتسمم الغذائي. وفي نهاية عام 2020، اندلع نزاع عمالي داخل مصنع «ويسترون» في الهند، بعدما امتنعت وكالات توظيف العمال عن دفع الرواتب، فقام أكثر من ألفي عامل غاضب بتحطيم معدات خطوط الإنتاج وسرقة آلاف أجهزة آيفون، ما تسبب بخسائر مباشرة تجاوزت سبعة ملايين دولار.

يمتد تاريخ تصنيع آيفون بالوكالة في الصين إلى تسعة عشر عاما، ولم يقع خلاله أي حادث بهذا الحجم. أما إنتاج آبل واسع النطاق في الهند، فلا يزيد عمره على ست سنوات، ومع ذلك وقع شركاؤها في سلسلة متواصلة من الكوارث. ولم يكن رهان آبل على الهند قائما في جوهره على الكفاءة أو ميزة التكلفة، بل على الرغبة في التحوط من المخاطر الجيوسياسية الناجمة عن الاعتماد على منطقة واحدة. ومثل هذه التسوية الاستراتيجية لا بد أن تترتب عليها كلفة إضافية، لكن آبل على الأرجح لم تتوقع أن تصل الفاتورة بهذه السرعة وبهذا الحجم.

لكن اعتقاد الموردين الصينيين بأن بوسعهم الاطمئنان بعد ذلك سيكون أخطر سوء تقدير. فآبل لن تقبل إطلاقا بأن تصبح معتمدة بصورة أكبر وغير قابلة للسيطرة على منطقة واحدة أو مورد واحد. ولن يؤدي تسرب خريطة سلسلة التوريد إلا إلى تسريع قيام آبل، في العلن، بإدخال موردين ثانويين وتقسيم حصص الطلبيات، بينما ستعمل في الخفاء على تشديد صلاحيات الوصول إلى الملفات، وإعادة مراجعة نوعية البيانات الحساسة التي يمكن إدخالها إلى أنظمة المصانع المتعاقدة خارجيا.

وعلى الرغم من أن الموردين الصينيين حصلوا في المدى القصير على أوراق تفاوض أقوى، فإنهم سيواجهون حتما في المدى المتوسط والبعيد عمليات تدقيق أشد، ومتطلبات امتثال أكثر كثافة، وخطوات أكثر حزما من آبل نحو تفكيك التركز.

الدرس الذي تقدمه هذه الحادثة لجميع الأطراف المشاركة واحد: من السهل على آبل نقل الطاقة الإنتاجية، لكن من الصعب عليها نقل الثقة. في الماضي، كان على آبل أن تقلق فقط بشأن المخاطر الجيوسياسية وتكاليف الرسوم الجمركية، أما الآن فعليها أيضا تقييم قدرة كل موقع تصنيع جديد على التعامل مع البيانات عالية الحساسية، وإجراءات السرية، وصلاحيات سلسلة التوريد.

المدارس في سورية... فوضى التعليم الحكومي وجشع الخاص

مع بداية كل عام دراسي، تقف الأسر أمام معادلة مستحيلة؛ إما خوض معركة بيروقراطية مرهقة لنقل أو تسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية، أو دفع أقساط خيالية في المدارس الخاصة تتجاوز إجمالي الدخل السنوي لمعظم المواطنين.

■ سارة جمال

وأولى العقبات التي يواجهها الأهالي هي شرط إثبات السكن، أو «سند إقامة»؛ فهذا الشرط الذي يبدو إداريا، يتحول إلى حاجز، يربط حق الطفل بالتعليم بمكان سكن لا يملك كثيرون القدرة على تغييره.

خاصة وأن غالبية المدارس تعاني اكتظاظا شديدا، مما يجعل رفض طلبات النقل مبررا بحجة «اكتمال الطاقة الاستيعابية».

وبين أروقة المؤسسات الحكومية، تتعثر المعاملات لأسابيع، في وقت تضيق فيه المهل الزمنية التي تمنحها الوزارة لنقل الطلاب إلى بضعة أسابيع قبل بدء العام الدراسي.

ومن الأعباء الإدارية يواجه الأهالي أعباء لوجستية ومادية أخرى؛ فمع ارتفاع أسعار المحروقات أصبحت أجور النقل تشكل عبئا إضافيا، وإذا كانت المسافة بين السكن والمدرسة كبيرة، تتحول هذه التكاليف إلى عبء يومي يثقل كاهل الأسر محدودة الدخل.

إضافة إلى ذلك، يفرض تباين متطلبات المدارس من لباس ودفاتر وقرطاسية وكتب أعباء مالية إضافية، تجبر الأسر على شراء مستلزمات جديدة كل عام.

المدارس الخاصة... أقساط تتحدى القرارات

في الجانب الآخر من المشهد، تبدو المدارس الخاصة وكأنها تعمل في عالم موازٍ، إذ تتجاهل قرارات وزارة التربية التي حددت سقوفا للأقساط العام الماضي: 2،45 مليون للمرحلة الثانوية، و2،1 مليون للتعليم الأساسي.

لكن على الأرض، تتراوح قيمة القسط الأول بين 6 و10 ملايين ليرة، مع زيادات تراوحت بين مليونين و5 ملايين ليرة، حسب المدرسة والعام الدراسي.

فعلى سبيل المثال، لا يقل قسط مدرسة البشائر الخاصة عن 35 مليون ليرة، والسورية الحديثة تبدأ أقساطها هذا العام من 18 مليون ليرة، والتأسيس في عقربا بين 1000 و2000 دولار.

والأكثر غرابة، أن بعض المدارس تبرر عدم تحديد القسط كاملا بذريعة «الدولار»، وكأن التسعير بالعملة الأجنبية بات أمرا مفروغا منه.

كما أن المواصلات لا تشملها الأقساط في كل المدارس، إذ يصل اشتراكها إلى 6 ملايين ليرة بحسب المنطقة، وتتفاوت المدارس في شمولية الكتب والدفاتر، ما يضيف مفاجآت مالية غير محسوبة.

ويضرب هذا الواقع عرض الحائط قرارا وزاريا ينص على وضع لائحة تفصيلية بقيمة الأقساط في لوحة إعلانات المدرسة وفرض عقوبات على المخالفين. إلا أن هذه العقوبات تبقى حبرا على ورق في ظل غياب الرقابة الفعلية وكثرة المخالفات.

من العام إلى الخاص

ربما تكون أخطر تداعيات انهيار جودة التعليم الحكومي، هو ظاهرة النزوح من التعليم العام إلى الخاص. فقد خسرت سورية خلال سنوات الحرب أكثر من 80 ألف معلم، ولا يزال نحو 40% من المدارس متضررا، مع استمرار تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم.

ورغم عودة 17 ألف معلم مفصول في عام 2025، تبقى الفجوة هائلة.

يضاف إلى ذلك، عجز أغلبية المدارس الحكومية عن توفير أبسط متطلبات العملية التعليمية، وافتقارها إلى التجهيزات، من أثاث وإنارة وتدفئة وتهوية.

وتدفع هذه العوامل مجتمعة الأسر لتسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة، على الرغم من الأعباء المالية.

جيل يدفع الثمن

ربما تكون أخطر تداعيات انهيار جودة التعليم الحكومي، هو ظاهرة النزوح من التعليم العام إلى الخاص. فقد خسرت سورية خلال سنوات الحرب أكثر من 80 ألف معلم، ولا يزال نحو 40% من المدارس متضررا، مع استمرار تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم.

ورغم عودة 17 ألف معلم مفصول في عام 2025، تبقى الفجوة هائلة.

يضاف إلى ذلك، عجز أغلبية المدارس الحكومية عن توفير أبسط متطلبات العملية التعليمية، وافتقارها إلى التجهيزات، من أثاث وإنارة وتدفئة وتهوية.

وتدفع هذه العوامل مجتمعة الأسر لتسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة، على الرغم من الأعباء المالية.

ما يعانيه الأهالي اليوم ليس مجرد صعوبات إدارية أو أعباء مالية، بل أزمة بنيوية تهدد مستقبل جيل بأكمله؛ فبين بيروقراطية المؤسسات الحكومية، واكتظاظ المدارس، ونقص الكوادر، وجشع الخاص، تضيع أحلام ملايين الأطفال في تعليم لائق.

والحل لا يكمن في وعود رقابية أو قرارات غير نافذة، بل في إعادة بناء التعليم الحكومي كركيزة أساسية للعدالة الاجتماعية، بضخ استثمارات حقيقية، وتأهيل المدارس وتجهيزها، ورفع أجور المعلمين، وتفعيل الرقابة بصرامة.

وإلا سيبقى التعليم حكرا على قلة قادرة، بينما تترسخ دوائر الفقر والجهل في أوساط الطبقات المهمشة، مما يهدد بأثر طويل المدى على المجتمع.

الأصول العامة في سورية وحق الشعب... إلى أين؟!

في مشهدٍ يتكرّر بصمت، تتحوّل مرافق عامة كانت عموداً فقرياً في تقديم الخدمات الأساسية إلى كياناتٍ خاصة غامضة، دون إعلان رسميّ أو سند قانوني واضح.

■ رهف ونوس

فقصة مجبلي الإسفلت في الحسكة ليست حالة معزولة، بل هي نموذج لظاهرة آخذة في الاتّساع، «خصخصة صامتة» تُنهش الأصول العامة وتُفرغ مؤسسات الدولة من مضمونها، تحتَ عناوين برّاقة عن «التشاركية، تشجيع وجذب الاستثمار».

تكشف تقارير إعلامية وشهادات ميدانية، أن مجبلي الإسفلت شرق دوار البانوراما في الحسكة شهدا سلسلة تغيّرات متسارعة في أسماء الجهات المشغّلة بين أواخر 2025 ومنتصف 2026. فبعد أن كانت الإدارة تتبع «للشركة العامة للطرق والجسور»، اختفى هذا الاسم فجأة من منشورات البلدية دون أي توضيح، ليحلّ محله اسم «شركة دجلة للإسفلت»، والأغرب أنّ عقد استثمار مدّته 49 عاما أُبرِمَ مع هذه الشركة الخاصة التي «ظهرت من العدم»، في حين ظلّت البنية التشغيلية والكوادرُ نفسُها، كما الإدارة المشتركة المرفق العام سابقاً!

ولم يقتصر التغيير على الاسم، بل امتد إلى تغيير لوحات الآليات من خضراء «التي تشير إلى أملاك عامة» إلى حمراء وزرقاء، وسط غياب أي وثائق تثبت الجهة المالكة الجديدة، والأخطر أن العاملين أبلغوا بأن رواتبهم ستصبح عبر هذهَ الشركة، مع استبعادهم من قوائم الدمج الإداري بين الحكومة السورية و«قسد سابقًا»، بينما استمر صرف رواتبهم من موازنة البلدية!

تضاربٌ صارخ بين الواقع الإداري والمالي، يعكس غياب الشفافية ويؤكد تحويلًا للملكية العامة إلى خاصة، مع استمرارية إدارية كاملة، وكأن الأمر مجرّد تغيير «لافتة»!

هذه الحالة ليست استثناء، فالشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق تحولت إلى المؤسسة العامة لنقل الركاب حتى حُلَّ محلها «ضمنًا» شركة «زاجل» للنقل، دون إعلان رسمي شفاف عن الصفقة أو آلياتها أمام الاحتفاء الرسمي «بالشراكة مع القطاع الخاص» الذي جعلها تتربع على العرش!

وبالمثل، تُقدم «السورية للتجارة» على تفريغَ صالات بيعها من مضمونها العام، عبر طرحها للاستثمار تحتَ عنوان التشاركية نفسه، لتكون هذه الخطوة هي «التضحية بآخر ما تبقى من شبكة الحماية الاجتماعية لتُجرّ المؤسسة من الغاية التي أحدثت لأجلها «بالتدخل الإيجابي» وتقديم سلع بأسعار شبه مدعومة لامتصاص صدمة الغلاء، لتُسلَّم اليوم إلى مستثمر خارجي يتمتع بإعفاءات جمركيةً، ما يخلق ساحة غير متكافئة ويهدّد التجارة المحلية بالإفلاس.

هذه التحولات تطرح سؤالًا جوهريًّا: أين ذهبت الأصول والمال العام الذي هو حق الشعب؟!

فالمرفق العام ليس مجرد أصول مادية، بل هو التزام بتقديم خدمة عادلة أو منتج وبأسعار مدعومة، خاصة في ظل انهيار القدرة الشرائية للمواطن، وعندما تنتقل وظائف القرار من المؤسسات العامة إلى كيانات خاصة لا تخضع للمعايير نفسها مِن رقابةٍ ومساءلة، فإن المرفق يتحوّل من حق إلى سلعة تخضع لمنطق الربح وحده.

وهذا ما يجري اليوم، بقاء الملكية اسميا للدولة، ونقل القدرة الفعلية على الإدارة والتسعير والتشغيل إلى فاعلين آخرين، في صيغة هي أخطرُ من الخصخصة المباشرةً.

إلى أين يا دولة؟

ما يحدث ليس إصلاحا، بل تفريغ ممنهج للدولة من دورها الاجتماعي، تحت شعارات تحسين الكفاءة وتشجيع الاستثمار. فغياب الشفافية بنشر العقود وإتاحة المعلومات يحوّل هذه العمليات إلى صفقات نهب ممنهج لحق الشعب، ليُقدَّم على طبق من ذهب لأصحاب النفوذ والقلة المتنفعة.

فهل يستقيم أن تُتخذ قرارات مصيرية بهذا الحجم في غياب أي نقاش عام أو رقابة حقيقية؟! إن المال العام أمانة وحقٌ للسوريين، لا يجوز التصرف به في ظلام العقود المستترة وتحت عناوين فضفاضة.

آن الأوان لوقف هذا النزيف الصامت، وفتح ملف الخصخصة على مصراعيه أمام الرأي العام، واستعادة ما تبقى من مؤسسات الدولة قبل أن تتحوّل جميعها إلى مجرد علامات تجارية في جيوب المستثمرين.

واشنطن والحلقة المفرغة... ضجيج يغطي الانسحاب

بعد هدوء نسبي شهدته المنطقة، عادت الضربات الأمريكية-الإيرانية المتبادلة مع إمكانية جدية لتعثّر المفاوضات الجارية بوساطة باكستانية. وعودة المواجهة الساخنة تحمل معها أيضاً احتمالات كثيرة أخرى، ولكنها تشير أيضاً إلى مسألة مهمة مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، وهي أن الأخيرة ترى نفسها في موقع صعب ولا تملك حتى الآن وصفة ناجزة لكيفية تجنب آثار كل ما جرى حتى الآن.

■ علاء أبوفرّاج

إن العودة إلى المواجهة العسكرية المباشرة كان احتمالاً قائماً ولم يكن مفاجئاً، وتحديداً بالنسبة للمحللين الذين راقبوا تطورات الحرب منذ بدايتها وصولاً إلى المفاوضات، فمذكرة التفاهم التي ثبّتت وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار كانت بمثابة اعتراف أمريكي بالهزيمة، ولذلك تحديداً كان هناك قلق دائم من إمكانية تراجع أمريكي، وهو ما جرى. فبالرغم من أن الموقف الإيراني كان واضحاً بخصوص مضيق هرمز وجرى تثبيته في مذكّرة التفاهم، إلا أن واشنطن حاولت الالتفاف عليه والضغط على طهران أملاً في إعادة الحياة إلى المضيق الاستراتيجي، وتحديداً بعد الاضطرابات الكبيرة التي أصابت سوق الطاقة العالمي والنقص الكبير في مخزون الاحتياطي الأمريكي. لكن، وكما هو متوقع أيضاً، كانت إيران جادة في موقفها ولم تتردد في استهداف الناقلات التي تخالف – حسب التصريحات الإيرانية – الاتفاق، مثل تلك الناقلات التي لا تلتزم بطرق محددة أو لا تنسق مع الجانب الإيراني أو توقف أجهزة التتبع الخاصة بها، وكلها خطوات ترى فيها طهران تلاعباً من الجانب الأمريكي.

عودة المواجهات والتهديدات

التصريحات الرسمية الأمريكية شهدت تحولاً جديداً بنبرة تصعيدية أنهت الجو الدبلوماسي الذي ساد خلال الأسابيع الماضية. ويبدو أن الجنازة التي نظّمتها طهران للمرشد السابق علي خامنئي كان لها تداعيات كبيرة، إذ أظهرت الجنازة تماسكاً داخل إيران وقدرة كبيرة لأجهزة الدولة والأجهزة الأمنية على فرض سيطرة وتحكم كبير في الداخل. وبدلاً من أن تظهر إيران مكسورة، كان الهدف هو العكس تماماً، فالحشود المليونية والتصريحات المرافقة حملت شحنة حماسية لا تتّسق أبداً مع الصورة التي سعت واشنطن وتل أبيب إلى تسويقها في العالم. وهذا ما يمكن أن يكون سبباً من الأسباب التي دفعت واشنطن إلى التصعيد مجدداً بهذا الشكل.

وبحسب المصادر الأمريكية، نفّذت «سنتكوم» ثلاث جولات من الضربات في أسبوع واحد، وقالت مصادر رسمية أمريكية إن إجمالي الأهداف وصل إلى أكثر من 300 هدف إيراني، شملت مواقع صواريخ، ومواقع طائرات مسيّرة، ومراكز مراقبة ساحلية، وشبكات اتصالات، ومخازن ذخيرة. من جانبها، نفّذت طهران ضربات واسعة ضد الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة في كل من الأردن والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان، شملت قواعد مثل «موفّق السلطي» و«العديد»، ومقر الأسطول الخامس، وغيرها من المؤسسات والمراكز الحساسة. بالإضافة إلى قرار إيراني بإعادة إغلاق المضيق ومنع مرور أي سفينة حتى إشعار آخر، فيما تقول الولايات المتحدة إنها قادرة على تسيير السفن رغم الحظر الإيراني.

إلى جانب التحركات العسكرية الإيرانية، كانت التصريحات الرسمية جزءاً من مرحلة التصعيد الحالي، إذ أكد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أنه «لا يمكن أن يكون هناك سوى التزام متبادل» وحذّر من أن أي إخلال من واشنطن بالتزاماتها سيواجه بردٍّ مماثل. أما رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف، فثبّت من جانبه أن «عهد الاتفاقات غير المتكافئة انتهى» واصفاً النهج الأمريكي بأنه بلطجة وابتزاز، وذكّر في تهديد مبطّن بوجود مشروع قانون في البرلمان يدرس الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي وتغيير العقيدة النووية في حال استمرار التصعيد الأمريكي.

أما المرشد الإيراني الجديد مجتبى خامنئي، والذي لم يظهر بعد بشكل علني، فوجّه رسالة بخط يده إلى الشعب الإيراني، ركز فيها على أن «الثأر مطلب وطني لا بد منه» وأشار إلى أن «أحرار العالم سيؤدون قريباً جزءاً من مهمة الانتقام» وأشار إلى أن «القتلة سيحملون حلم الموت الهادئ في الفراش معهم إلى القبر».

عجز أمريكي عن تغيير المعادلة الراهنة والتصعيد الحالي ضجيج لانسحاب استراتيجي بينما تفرض إيران تماسكها وتنهي عهد الاتفاقات غير المتكافئة

هل تستطيع واشنطن تغيير الواقع الجديد؟

رغم خطورة موجة التصعيد الحالية، إلا أنها لن تغيّر الحقائق الثابتة. فواشنطن فعلياً حاولت فرض شروطها في حرب طويلة ولكنها فشلت. وفي حين يرى البعض أن ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة لا يتعدّى كونه فترة إعادة تحضير لجولة جديدة من التصعيد بعد إعادة ترميم النقص في الذخائر، وقد التقى الرئيس الأمريكي بالفعل مع عدد كبير من شركات تصنيع السلاح الأمريكي لبحث هذه المسألة ونجح – بحسب تقارير أمريكية – في أخذ تعهدات بزيادة الإنتاج لبعض الأنواع. لكن بالنظر، مثلاً، إلى حجم الإنتاج الحالي لبعض الأسلحة الأساسية في الترسانة الأمريكية، إذ تستلم وزارة الدفاع 15 صاروخ توماهوك و20 صاروخ باتريوت جديد كل شهر، بينما استهلكت هذه الكمية في بضع ساعات في أيام الحرب، وكان الاستهلاك المتوسط يمكن أن يستنزف هذه الكمية في يوم واحد من المواجهات، ما يجعل ترميم ما خسرته المخازن الأمريكية يحتاج إلى سنوات تصل في بعض التقديرات إلى 5 سنوات. وحتى لو نفذت شركات الأسلحة تعهداتها ورفعت الإنتاج، سيظل هناك فجوة حقيقية، بل إن زيادة الإنتاج هذه تعد مسألة حساسة ليس للحرب مع إيران فحسب، بل لإعادة تهيئة الجيش الأمريكي بما يحتاجه في أي مواجهة أخرى.

إن هذه المقاربة لا تبدو منسجمة مع السلوك الأمريكي الأخير في التصعيد، وهو ما دفع عدداً من المحللين إلى تثبيت جملة من الأفكار، أولها أن الحرب حطمت هيكل القواعد الأمريكية في منطقة الخليج وألحقت دماراً كبيراً بالتحالفات القائمة وأفقدت الولايات المتحدة قدرتها على استعراض القوة في الخليج، وهي خسائر لن يكون بالإمكان تعويضها. من جانب آخر، أشار الخبير والمحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية لاري جونسون إلى مسألة مهمة، والتي نقلها عن «مصادر مطلعة»، ترتبط بأن التصعيد الكبير هو في التصريحات وليس على الأرض. فإلى جانب تشكيكه في عدد الضربات التي تعلنها الولايات المتحدة، يقول جونسون إن التصعيد الحالي يجري بشكل متزامن مع سلوك معاكس على الأرض، وتحديداً من خلال سحب خلية تنسيق عدم التدخل «Deconfliction Cell» التي تعمل على التنسيق بين القوات المتعددة في الحروب. ويرى جونسون أن وجود هذه الخلية إلزامي في حال وجود تصعيد عسكري كبير، وإن سحب عناصر هذه الخلية في هذه اللحظة يؤكد أن الاتجاه الأمريكي العام يميل باتجاه الانسحاب وليس التصعيد العسكري، وخصوصاً أن سحب هذه الخلية جاء متزامناً مع إيقاف فرق عمل الأزمات CATs، وهو تأكيد إضافي بالنسبة لجونسون أن ما يجري حالياً هو ضوضاء كبيرة للتغطية على الانسحاب الفعلي.

إنّ الحقيقة الثابتة التي يمكننا رؤيتها وضوحاً هي أن واشنطن غير قادرة، ضمن المعطيات الحالية، على قلب المعادلة، لا عبر العودة إلى التصعيد ولا عبر المفاوضات، فهي مجبَرة في نهاية المطاف على أن تقرّ بالوضع الجديد، الوضع الذي تحدَّث عنه قاليباف حين قال: «عهد الاتفاقات غير المتكافئة انتهى» وهو وضع لم تعهده واشنطن في غرب آسيا من قبل. إنّ تثبيت هذه الحقيقة لا يعني أنّ قبولها داخل واشنطن مسألة بسيطة، بل هي في الواقع صعبة وتحتاج إلى وقت كاف، ما يمكن أن يقودنا فعلياً إلى استمرار هذا الصراع بشكل ما لفترة أطول دون الوصول إلى اتفاق نهائي. لكن سيناريو كهذا، وإن نجح في تأخير اتفاق رسمي، لن يكون كافياً لتأخير التداعيات المتسارعة.

قمة أنقرة: محاولة إعادة ترتيب العلاقات داخل الناتو

اختتم قادة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي «الناتو» قمتهم، التي انعقدت في 7-8 تموز 2026 في أنقرة، بإعلان شدَّد على التزام الحلف بمبدأ الدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، في مسعى لترميم صورة الحلف المهلهلة بعد تراكم الخلافات، بدءاً من موقف الولايات المتحدة من دعم أوكرانيا وسحب آلاف الجنود الأمريكيين من أوروبا، مروراً بالتوتر الذي أثارته قضية غرينلاند، ووصولاً إلى ما اعتبره ترامب خذلاناً من الاتحاد الأوروبي له في حربه على إيران. ورغم ذلك، ساد جو من احتواء ترامب والتودد إليه، تجنباً لإفساد صورة الاجتماع، وشدد البيان الختامي على وحدة الصف، واستمرار دعم أوكرانيا، وتعزيز الإنفاق الدفاعي والإنتاج العسكري المشترك.

■ د. ديما النجار

غير أن البيان الختامي، على أهميته، لا يفسر وحده ما جرى في أنقرة. فالقمة لم تكن مجرد اجتماع دوري لتجديد الالتزامات العسكرية، بل شكلت أيضاً محطة لإعادة رسم التوازنات داخل الحلف في ظل ثلاثة تحولات متزامنة: اتساع الفجوة في الأولويات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، والصعود المتسارع للمشاريع العسكرية الأوروبية، وإعادة ترتيب العلاقة الأمريكية مع تركيا بعد سنوات من التوتر بسبب صفقة منظومة S400. ومن هذا المنطلق، يمكن قراءة مخرجات القمة من خلال محورين رئيسيين: الأول يتعلق بمستقبل العلاقة الأوروبية–الأمريكية داخل الحلف، والثاني يتناول أفق العلاقة الأمريكية–التركية.

العلاقات الأوروبية-الأمريكية ونسخة الناتو 3,0

تكشف مخرجات قمة أنقرة أن الحكومات الأوروبية لم تعد تجادل في رفع الإنفاق الدفاعي إلى 5%، باستثناء إسبانيا التي وصفها ترامب بـ«الشريك السيئ». ويبدو أن الاقتصاد الأوروبي المتعثر يتجه بصورة متزايدة إلى جعل إعادة التسلح «قاطرة للنمو» ومبرراً للاقتراض العام، الذي يوجَّه إلى الصناعات الدفاعية ويخدم رأس المال العسكري الأوروبي، بينما تتحمل الشعوب كلفته في نهاية المطاف. وقدم الأمين العام للحلف، مارك روته، رؤيته للنسخة الجديدة من «الناتو 3,0» بوصفها حلفاً «تتحمل فيه أوروبا وكندا مسؤوليات أكبر»، فيما يبدو إعادة لتوزيع الأدوار بين ضفتي الأطلسي. فالولايات المتحدة تركز اهتمامها على شرق آسيا وغربها، إضافة إلى عمقها الاستراتيجي في أمريكا اللاتينية، بينما تدفع الحلفاء الأوروبيين إلى تحمل مسؤولية الدفاع عن الجبهة الأوروبية ومواجهة الأخطار المحتملة القادمة من إفريقيا.

وقد سلمت الحكومات الأوروبية بهذا التوجه، ولا سيما أنها باتت ترى أن الاعتماد الكامل على واشنطن لم يعد خياراً آمناً في ظل ما تعتبره استعداداً أمريكياً متكرراً للإضرار بمصالح حلفائها. ولم يعد الحديث اليوم يدور حول إنشاء بديل أوروبي للناتو، وإنما حول بناء ركيزة أوروبية أكثر قوة داخله، وهو ما عكسه شعار القمة: «أوروبا أقوى داخل ناتو أقوى». فالحلفاء الأوروبيون لا يزالون بحاجة ماسة إلى المظلة النووية والقدرات الاستخباراتية والسيبرانية الأمريكية، إلا أنهم، ضمن هذه الرؤية، يتجهون إلى توسيع غير مسبوق في التصنيع العسكري الأوروبي، وإزالة القيود أمام الإنتاج الدفاعي المشترك، بل والإعلان عن إنتاج بعض المنظومات الأمريكية بترخيص داخل أوروبا.

هل ستتطور العلاقات التركية–الأمريكية بعد قمة أنقرة؟

أتاحت قمة أنقرة لأردوغان فرصة لاستثمار الانقسامات المتزايدة بين إدارة ترامب والحلفاء الأوروبيين. وقد منح موقع تركيا الجغرافي، ودورها في الشؤون المتعلقة بالبحر الأسود وغرب آسيا، إلى جانب علاقاتها المتوازنة مع روسيا، الرئيس التركي قدرة إضافية على التفاوض. كما شكل تصريح ترامب بأنه ربما لم يكن ليشارك في القمة لو غُقدت في دولة أخرى مؤشراً إلى لحظة مناسبة لاقتناص بعض الفرص. وعلى ما يبدو، كان الوفد التركي يسعى، كحد أدنى، إلى الحصول من ترامب على تعهد برفع العقوبات التي فرضت على أنقرة بعد صفقة شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية S400، وكحد أقصى إلى إنهاء مسألة حرمان تركيا من الحصول على مقاتلات F35 الشبحية. وتمكنت أنقرة بالفعل من الحصول على تعهد سياسي من ترامب بالعمل على رفع العقوبات، إلا أن تحويل هذا التعهد إلى قرار فعلي سيظل مرتبطاً بالمعارضة المحتملة داخل الكونغرس والمؤسسة الأمنية الأمريكية.

أما فيما يتعلق بطائرات F35، فالأمور أكثر تعقيداً، حتى لو دعم ترامب حصول تركيا عليها في تصريحاته. وهنا من المفيد التذكير بتطور العلاقات التركية–الأمريكية خلال العقد الأخير. فعندما بدأ مشروع F35، لم تكن تركيا مجرد مشترٍ محتمل للطائرة، بل كانت شريكاً في برنامج تطويرها وإنتاجها، وكانت شركات تركية تصنع عدداً من مكوناتها قبل استبعاد أنقرة من المشروع. وبدأ التحول الحاسم في العلاقات التركية–الأمريكية بعد محاولة الانقلاب في تموز 2016، إذ لمحت كثير من وسائل الإعلام المقربة من الحكومة التركية إلى وجود دور أمريكي في تسهيل الانقلاب، كما عمّق رفض واشنطن تسليم فتح الله غولن أزمة الثقة بين البلدين. وفي السنوات التالية، اتجهت أنقرة إلى تقليل اعتمادها الأمني والعسكري على واشنطن وتنويع علاقاتها، وكان أبرز تعبير عن ذلك توقيع صفقة منظومة الدفاع الجوي الروسية S400 عام 2017.

كشفت قمة أنقرة أعادت ترتيب الناتو بفجوة أمريكية-أوروبية ووعود واشنطن لتركيا بخصوص S400 مع بقاء F35 مستبعدة وعدم ثقة متبادل

وحذرت الولايات المتحدة أنقرة من أن تشغيل منظومة S400 بالتزامن مع وجود مقاتلات F35 يمثل خطاً أمنياً أحمر، إذ يمكن تدريب رادارات المنظومة الروسية بصورة متكررة على حركة الطائرة، وجمع بيانات عن بصمتها الرادارية، بما يحسن قدرة S400 على كشفها وتتبعها، ويضعف إحدى أهم مزاياها. ومع ذلك أصرت أنقرة على الصفقة، واستلمت مكوناتها الأولى في تموز 2019. وردت واشنطن بإخراج تركيا من برنامج F35، ثم فرضت عليها عام 2020 عقوبات بموجب قانون مكافحة خصوم الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، وسعت تركيا علاقاتها مع روسيا عبر مشاريع استراتيجية مثل خط الغاز «ترك ستريم» ومحطة «أكويو» النووية، في خطوات أكدت أن توجهها لم يكن مجرد صفقة عسكرية عابرة.

وكان من الواضح أن استراتيجية تركيا بعد محاولة الانقلاب قامت على ثلاثة أسس: أولها تنويع العلاقات الدولية انطلاقاً من إدراكها تراجع نظام القطب الواحد، وقناعتها بأن الولايات المتحدة باتت أكثر استعداداً للتضحية بحلفائها؛ وثانيها الاعتماد على الذات في الصناعات الدفاعية، إذ استثمرت تركيا خلال العقد الأخير بكثافة في إنشاء قاعدة صناعية دفاعية وطنية، وطورت منظومة «القبة الفولاذية» للدفاع الجوي متعدد الطبقات، إضافة إلى تطوير المقاتلة المحلية «قآن»؛ وثالثها ضمان موقع إقليمي متقدم عبر فرض نفوذها في سورية.

وعلى الرغم من الحديث الدائر حالياً حول بيع أنقرة لمنظومة S400 لطرف ثالث بموافقة روسية، فمن غير المرجح أن تتمكن من الحصول على طائرات F35 في ظل اعتراض الكيان الصهيوني، إلى جانب معارضة جهات عسكرية أمريكية، سواء على حصول تركيا على الطائرة أو على محركات لمقاتلتها المحلية. لذلك، لا يبدو مرجحاً أن تُحدث أنقرة تغييرات جوهرية في توجهها الاستراتيجي العام استناداً إلى وعود ترامب غير الموثوقة.

عودة العلاقات الجزائرية – المالية خطوة في الاتجاه الصحيح

شكّل قرار الجزائر ومالي إعادة العلاقات الدبلوماسية إلى مسارها الطبيعي، عبر إعادة السفيرين وفتح المجالين الجويين أمام الرحلات المدنية والعسكرية، تطوراً سياسياً بالغ الأهمية لا يقتصر أثره على البلدين فحسب، بل يمتد ليشمل مستقبل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل بأكملها.

■ معتز منصور

فالخطوة التي أنهت أزمة دامت نحو أربعة عشر شهرا، تؤكد أن الخلافات مهما بلغت حدتها تبقى قابلة للحل عندما تتغلب المصالح المشتركة على لغة التصعيد، وهو درس بالغ الأهمية في منطقة تواجه تحديات غير مسبوقة تتداخل فيها التهديدات الأمنية مع الضغوط الجيوسياسية والتدخلات الخارجية.

من الخلاف إلى التقارب

جاءت الأزمة بين الجزائر ومالي بعد سلسلة من التطورات السياسية التي شهدتها باماكو منذ وصول المجلس العسكري إلى السلطة، شملت الخلافات حول الوضع الأمني في شمال مالي، إضافة إلى الخلافات المرتبطة باتفاق الجزائر للسلام لعام 2015، الذي كانت الجزائر أحد أبرز رعاته.

لكن الأزمة بلغت ذروتها في نيسان 2025 عند إسقاط الجزائر طائرة مسيرة مالية قالت إنها اخترقت مجالها الجوي، بينما نفت باماكو ذلك، لتدخل العلاقات الثنائية مرحلة غير مسبوقة من التوتر، تمثلت في استدعاء السفراء وإغلاق المجالين الجويين وتبادل الاتهامات السياسية والإعلامية، قبل أن يصل التصعيد إلى أروقة الأمم المتحدة خلال اجتماعات الجمعية العامة في سبتمبر من العام نفسه.

ويحمل هذا التقارب دلالات تتجاوز العلاقات الثنائية، لأن الجزائر ومالي ليستا دولتين عاديتين في معادلة الساحل؛ فهما تتقاسمان حدوداً تمتد لأكثر من 1300 كيلومتر، وتشتركان في تحديات أمنية معقدة تشمل نشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، إضافة إلى الحركات الانفصالية التي تستغل هشاشة الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة.

فأي توتر بين البلدين لا ينعكس فقط على العلاقات الدبلوماسية، بل يخلق فراغاً أمنياً تستفيد منه التنظيمات المتطرفة، ويضعف الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب وإعادة الاستقرار إلى منطقة تعد من أكثر مناطق العالم هشاشة.

لكن نجاح أي مشروع إقليمي في منطقة الساحل لا يمكن أن يتحقق في ظل استمرار الأزمات الثنائية أو تصاعد الخلافات بين دول الجوار. ومن هذا المنطلق، تكتسب عودة العلاقات بين الجزائر ومالي أهمية تتجاوز بعدها الدبلوماسي المباشر، لأنها تعيد ترميم الثقة بين دولتين تشكلان ركناً أساسياً في معادلة الأمن والاستقرار الإقليمي، وتفتح المجال أمام استئناف آليات التنسيق السياسي والأمني والاقتصادي التي تفرضها طبيعة التحديات المشتركة.

كما أن هذه الخطوة تمثل عاملاً مهماً في توفير البيئة الإقليمية اللازمة لنجاح تجربة كونفدرالية دول الساحل، التي تسعى إلى بناء نموذج جديد من التكامل والتعاون بين دول المنطقة، في مواجهة إرث طويل من التجزئة والارتهان للتدخلات الخارجية. فمهما بلغت طموحات هذا المشروع، فإن قدرته على تحقيق أهدافه ستظل مرتبطة بمدى استقرار محيطه الإقليمي، وبوجود علاقات متوازنة مع القوى الفاعلة في الجوار، وفي مقدمتها الجزائر، بما تمتلكه من ثقل سياسي وجغرافي وأمني في منطقة الساحل.

وفي المقابل، فإن التهديد الذي تمثله الجماعات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة والحركات المسلحة العابرة للحدود لا يستهدف دولة بعينها، بل يهدد أمن المنطقة بأكملها ويقوض فرص التنمية والاستقرار فيها. لذلك فإن إضعاف هذه التنظيمات وتجفيف مصادر دعمها وتحركاتها يظل مسؤولية جماعية تتطلب قدراً أكبر من التنسيق والثقة وتبادل المعلومات، بعيداً عن الخلافات السياسية العابرة.

وفي المحصلة، تؤكد عودة العلاقات الجزائرية–المالية أن الدبلوماسية تظل الأداة الأكثر نجاعة في معالجة الأزمات بين الدول، وأن بناء شراكات إقليمية مستقرة لا يتحقق عبر القطيعة أو التصعيد، بل عبر تغليب المصالح الاستراتيجية المشتركة. وإذا نجحت دول المنطقة في تحويل هذا التقارب إلى تعاون مستدام، فإنها لن تكون قد طوت صفحة خلاف ثنائي فحسب، بل ستكون قد وضعت لبنة جديدة في مسار بناء منظومة إقليمية أكثر قدرة على مواجهة الإرهاب، وتعزيز الاستقرار، وترسيخ أسس التنمية والتكامل في منطقة الساحل.

انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة: معركة قاسية

دخلت الولايات المتحدة منذ أشهر في معركة انتخابات التجديد النصفي، التي لا تبدو هذا العام مجرد استحقاق انتخابي دوري، بل مواجهة سياسية وقانونية مفتوحة بين الجمهوريين والديمقراطيين حول شكل النظام السياسي نفسه. وبينما يسعى الرئيس دونالد ترامب إلى تثبيت سيطرة الجمهوريين على المؤسسات، يحاول الديمقراطيون منع ما يعتبرونه إعادة هندسة لقواعد اللعبة الانتخابية قبل أشهر قليلة من الاقتراع.

■ ملاذ سعد

تُجرى انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة في منتصف الولاية الرئاسية الممتدة لأربعة أعوام، وتشمل انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 435 عضواً، ونحو ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، إضافة إلى عشرات حكام الولايات وآلاف المناصب المحلية. وغالباً ما تُعد هذه الانتخابات استفتاءً على أداء الرئيس وحزبه، ونتيجتها تُحدِّد موازينَ القوى داخل الكونغرس، وقدرتَه على تمرير القوانين خلال النصف الثاني من ولايته.

تأتي انتخابات التجديد النصفي هذه المرة في ظل استقطاب سياسي غير مسبوق، وتراجع الثقة بالمؤسسات، واستمرار الجدل حول نزاهة الانتخابات، حيث لم يعد الصراع يدور فقط حول كسب المقاعد، بل حول القواعد التي ستُجرى الانتخابات على أساسها.

وفي هذا السياق، أثار قرار الرئيس دونالد ترامب إقالة الأعضاء الثلاثة المتبقين في «لجنة المساعدة الانتخابية» الفيدرالية موجة واسعة من الجدل. فاللجنة التي أنشئت بعد أزمة انتخابات عام 2000 تضطلع بدور تنسيقي في دعم الولايات، واعتماد أنظمة التصويت، والإشراف على معايير إدارة الانتخابات. وبرّر البيت الأبيض قراره بأن الإدارة تريد مؤسسات «منسجمة» مع هدف حماية الانتخابات وضمان احتساب الأصوات القانونية فقط، مستنداً إلى قرار حديث للمحكمة العليا منح الرئيس صلاحيات أوسع لإقالة مسؤولي الهيئات المستقلة.

في المقابل، اعتبر الديمقراطيون أن الخطوة تمثل تدخلاً سياسياً مباشراً في مؤسسة يفترض أن تبقى مستقلة، خصوصاً أنها جاءت قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات. ويرى هؤلاء أن إفراغ اللجنة من أعضائها يفتح الباب أمام مزيد من تدخل السلطة التنفيذية في إدارة العملية الانتخابية، بينما يرد الجمهوريون بأن المؤسسات الانتخابية تحتاج إلى إصلاح بعد سنوات من الجدل حول نزاهة التصويت.

ولا تقف تحركات إدارة ترامب عند هذا الحد، إذ يتواصل الضغط لإقرار قانون Save America الذي يفرض إثبات الجنسية عند تسجيل الناخبين، إلى جانب محاولات تشديد القيود على التصويت البريدي، والحصول على قواعد بيانات الناخبين في الولايات، فضلاً عن دعم إعادة رسم الدوائر الانتخابية في عدد من الولايات الجمهورية بما يعزز فرص الحزب في الحفاظ على أغلبيته داخل الكونغرس. وبينما أوقفت المحاكم عدداً من هذه الإجراءات، فإن بعضها الآخر بدأ يترك أثراً فعلياً على الخريطة الانتخابية قبل أشهر من الاقتراع.

في المقابل، يحاول الديمقراطيون استعادة زمام المبادرة، إلا أنهم يواجهون تحديات داخلية لا تقل أهمية عن معركتهم مع الجمهوريين. فقد شهدت الأسابيع الأخيرة انسحاب عدد من المرشحين في ولايات حساسة، وأزمات داخل الانتخابات التمهيدية، إلى جانب استمرار الجدل داخل الحزب بين جناحه التقليدي و«التيار التقدمي»، وهو ما يثير مخاوف من تشتت الجهود في مواجهة حملة الجمهوريين الموحدة نسبياً حول ترامب.

الناتو آخر ما تبقى من

اختُتمت قمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» في أنقرة وسط أجواء قاتمة. لم يعد الشرخ بين أمريكا والناتو خافياً. فقبل القمة، هدّد ترامب بسحب القوات والانسحاب من الحلف. في الوقت نفسه، كانت أمريكا تحمل طلبات شراء الصناعات الدفاعية وتنتظر من حلفائها الأوروبيين التوقيع عليها. وعندما تتحول أمريكا من «حامٍ» إلى «مندوب مبيعات للأسلحة»، أفلا يصبح ما يسمى «الاستقلال الاستراتيجي» الأوروبي مجرد غلاف آخر للاعتماد على أمريكا؟

■ تشانغ ياو

إنّ أعمق أزمة وجودية يواجهها الناتو لا تأتي من تهديد خارجي، بل من الاختلاف الداخلي. تُظهر حرب روسيا وأوكرانيا التي طال أمدها، والحرب الأمريكية الإيرانية التي تجددت، مدى صعوبة التوصل إلى توافق داخل الناتو. ويبدو الحلف أكثر فأكثر كأنه آخر ما يعرضه الغرب أمام العالم لإثبات أنه لا يزال كياناً واحداً. وفي ظل هذا «التراجع المصحوب بالمقاومة»، إلى أي مدى قد تتشوه طبيعة تطور الناتو مستقبلاً؟ تشانغ ياو، نائب رئيس اللجنة الأكاديمية في مركز شنغهاي «هوانتاي» للدراسات الاستراتيجية الدولية والباحث الأول فيه، قدّم قراءته لما يجري، وإليكم أبرز ما جاء فيها.

32 دولة، و32 حساباً مختلفاً

هل تتحوّل أمريكا من قلب الناتو وطرفه الأساسي إلى دولة لا تريد سوى العمل كتاجر سلاح صرف؟ إن طبيعة الحلف تتغير من «آلية للدفاع الجماعي» إلى «منظومة توزيع قسرية للأسلحة الأمريكية»؟ وهل تستطيع الصناعات العسكرية الأمريكية مواكبة الطلب؟ وإذا بدأت أوروبا، بإذن أمريكي، إنتاج بعض الأسلحة، أفلا يتحول الناتو إلى مصنع أسلحة تابع لأمريكا؟

لنبدأ أولاً بميزانية الدفاع. فالمطالب الأمريكية من أوروبا، وردود الفعل الأوروبية عليها، تنطوي على كثير من صراعات المصالح.

أولاً: كان ترامب قد طالب، منذ ولايته الأولى، بأن ترفع دول الناتو ميزانياتها الدفاعية إلى أكثر من 2 % من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ولايته الثانية، رفع ترامب النسبة المطلوبة من 2 إلى 5 %.

أما رد الدول الأوروبية، فكان أنها قبلت في نهاية المطاف، وإن بتردد، شرط 2 %، وقد باتت أغلبية دول الناتو حالياً تحقق نسبة إنفاق دفاعي تبلغ 2 % من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء عدد قليل جداً منها. لكن في مواجهة مطلب 5 %، وجدت الدول الأوروبية صعوبة حقيقية في قبوله.

السبب الأول: هو اختلاف إدراك الدول الأوروبية للتهديدات الأمنية. فدول أوروبا الشرقية، مثل: بولندا، تشعر بالحاجة إلى زيادة التسلح بسبب خوفها من التهديد الروسي. أما دول جنوب أوروبا، مثل: إسبانيا وإيطاليا، فلا تشعر بالخطر بالدرجة نفسها. وإسبانيا، خصوصاً، تعارض نسبة 5 % علناً، بل إنها بالكاد تقبل بنسبة 2 %، لأنها بعيدة جداً عن روسيا. وإذا وصلت الحرب بالفعل إلى إسبانيا، فلن يكون لزيادة الإنفاق العسكري أو عدمها معنى كبير.

السبب الثاني: والأهم، أن الأوضاع الاقتصادية في أغلبية الدول الأوروبية ليست جيدة حالياً. فبعد اندلاع حرب روسيا وأوكرانيا، فرضت أوروبا عقوبات على روسيا، ما أفقدها مباشرة ركيزة اقتصادية مهمة، تتمثل في الطاقة الرخيصة. وفي الوقت نفسه، لا يمكنها تقليص النفقات الثابتة، مثل: الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والإنفاق المالي العام، فضلاً عن الدعم الاقتصادي والعسكري غير المحدود لأوكرانيا. ولذلك، تواجه دول أوروبية كثيرة صعوبات في تلبية مطلب ترامب بزيادة الإنفاق العسكري بصورة كبيرة.

ولهذا ابتكرت هذه الدول حلاً يتمثل في تحقيق نسبة 5 %، ولكن مع جعل الإنفاق العسكري المباشر 3,5 % فقط، بينما تُحتسب النسبة الباقية، وهي 1,5 %، ضمن نفقات غامضة مزدوجة الاستخدام، مدنية وعسكرية، مثل: البنية التحتية، والدفاع المدني والأمن، والأمن السيبراني وغيرها، من دون إدراجها مباشرة ضمن الإنفاق العسكري. وهكذا فقط تمكنت من جمع نسبة 5 % بصعوبة. كما أن هذا الهدف لن يتحقق خلال سنتين أو ثلاث، بل بحلول عام 2035.

لا تملك الدول الأوروبية، من جهة الرغبة، ومن جهة أخرى لا تملك القدرة. فالإنفاق العسكري بنسبة 5 % هو مستوى لا تلجأ إليه الدولة إلا عندما تكون في حالة استعداد للحرب. ولم تصل أغلبية دول الناتو ودول حلف وارسو إلى نحو 5 % إلا في ذروة الحرب الباردة، في أوائل ثمانينيات القرن الماضي. أما في أوقات السلم الأخرى، فلا يمكن تخصيص 5 % من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات العسكرية، لأن ذلك سيؤثر بشدة في الأداء الطبيعي للاقتصاد والإنفاق على معيشة السكان.

لكن أين تكمن فائدة ذلك بالنسبة إلى أمريكا؟

الناتو يعاني أزمة وجودية خلافات داخلية عميقة بين أعضائه وهو آخر رمز للغرب الموحد المتراجع

طرح ترامب أن على الدول الأوروبية زيادة مشترياتها من الأسلحة الأمريكية بصورة كبيرة. فرفع الإنفاق العسكري يعني توسيع القوات والاستعداد للحرب، وبالتالي شراء مزيد من الأسلحة والمعدات. لكن الدول الأوروبية ليست راغبة في ذلك فعلياً. تريد الدول الأوروبية شراء مزيد من المنتجات الدفاعية المحلية. ففرنسا، مثلاً: هي الدولة الأوروبية التي تمتلك أكثر منظومات الصناعات الدفاعية تكاملاً، وهي الأكثر رغبة في أن تُترجم عملية إعادة تسليح أوروبا إلى زيادة شراء منتجات الصناعات العسكرية الأوروبية. وبالمثل، تمتلك بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وتركيا قدراً معيناً من القدرات الصناعية العسكرية والدفاعية.

هناك مشكلة أخرى حتى لو اتفق الأوروبيون والأمريكيون على التوسع في التسلح والمشتريات العسكرية. فقد اكتشف الجميع خلال الحرب الأمريكية الإيرانية أن قدرة الصناعات العسكرية الأمريكية على الإنتاج ضعيفة جداً. فبعد قتال دام شهراً واحداً مع دولة متوسطة الحجم، مثل: إيران، بدأت الأسلحة والذخائر الأمريكية تواجه مشكلة في مواكبة الاستهلاك، والاحتفاظ بمخزون معين للتعامل مع تهديدات محتملة في مناطق أخرى. تواجه أوروبا الوضع نفسه. استغرقت الدول الأوروبية ثلاث سنوات، ومع ذلك لم تتمكن من إنتاج مليون قذيفة مدفعية سنوياً لدعم أوكرانيا. ومن المدهش أن القدرة الإنتاجية لأكثر من 30 دولة في الناتو لم تكن بمستوى قدرة روسيا وحدها.

وهكذا، وقع الطرفان في مأزق: أحدهما يريد من الآخر شراء أسلحته، لكن الآخر يريد شراء مزيد من أسلحته المحلية. والطرف الذي يدفع المال لا يفعل ذلك بارتياح، وحتى وإن قرر الشراء، فقد لا يتمكن الطرف الآخر من تسليم المعدات في الوقت المناسب.

وفي مواجهة المطالب الأمريكية المتعلقة

«الصورة اللامعة» للغرب الموحد

بالإنفاق العسكري وشراء الأسلحة والمعدات، يبدو موقف الناتو متناقضا للغاية. فأعضاؤه الـ 32 لا يملكون إرادة موحدة على الإطلاق، ولا يبدو أن الدول الأوروبية ستتمكن خلال مدة قصيرة من وضع خطة منسقة.

آخر ما تبقى من الصورة اللامعة للغرب الموحد

ما تقييمكم لاتجاه تطور الناتو. هل سيتعرض مستقبلاً لتشوه في طبيعته؟ يعاني الناتو حاليا بوضوح قلقا وجوديا. وتظهر داخله خلافات في قضايا محددة، كما توجد اختلافات جوهرية في القيم بين قيادته الأساسية ودوله الأعضاء. يواجه الحلف صراعات جيوسياسية واقعية، مع تداخل مشكلات متعددة. وعلى الرغم من أن الناتو لن ينهار أو يتفكك فورا، فإنه قد يبقى مدة طويلة في حالة صراع من أجل البقاء. هل يمكن أن تدفع المشاكل الداخلية– للدول الأعضاء– الناتو إلى مغامرة خارجية؟ وكيف تنظرون إلى اتجاه تطوره؟

الناتو من مخلفات الحرب الباردة. فقد كان في الأصل منظمة عسكرية لمواجهة حلف وارسو خلال تلك الحرب. وبعد انتهاء الحرب الباردة وحل حلف وارسو، تساءل بعضهم في ذلك الوقت: ما معنى استمرار وجود الناتو؟ وفيما بعد، وجد الناتو كثيراً من المبررات، واستمر في البقاء أكثر من 30 عاماً. لكن أساس وجوده اختفى منذ زمن، وقد انفصل منذ وقت طويل عن تغيرات الوضع الدولي المعاصر.

وبعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، تغير الوضع العالمي، ومع ذلك عجز الناتو تماما عن أداء الوظائف التي كان يعتقد في الأصل أنه قادر على أدائها. في السنة الثانية، اكتشف الجميع أن الناتو، الذي يسمى «أقوى تحالف عسكري في العالم»، ضعيف من الداخل أيضا، وأن سمعته لا تتطابق مع حقيقته.

لكن لماذا لا يحل الناتو نفسه طوعاً؟

في رأيي، يمثل الناتو آخر ما تبقى من الصورة اللامعة للغرب الموحد. فإذا كان الغرب والعالم الأوروبي الأمريكي يريدان إثبات أنهما لا يزالان كيانا موحدا، فإن الناتو هو الرمز الوحيد المتبقي لذلك. ولو لم يعد الناتو موجودا، فستشكل الدول الأوروبية تحالفات أمنية مختلفة بناءً على احتياجاتها الأمنية الخاصة.

فدول أوروبا الشرقية، مثلا: ترى أن روسيا هي التهديد، أما بعض دول جنوب أوروبا ووسطها، فترى أنها لا تواجه تهديدا مباشرا، وتريد الحفاظ على علاقات متوازنة مع الصين وأمريكا وروسيا. وهناك أيضا دول ترى أن أمريكا نفسها هي التهديد، وستشكل بدورها مجموعات جديدة. وعندئذ، سيختفي تماما ما يسمى العالم الغربي الموحد.

وعلى الرغم من أن نائب الرئيس الأمريكي فانس، أوضح منذ زمن، أن القيم الأمريكية والأوروبية لم تعد موحدة، فإنهم لا يزالون يعتقدون أنه لا يمكنهم الحفاظ على موقعهم في قمة الهرم العالمي، والاحتفاظ بمزاياهم السياسية والاقتصادية، إلا إذا تجمعوا معا. فإذا تفكك الناتو، سيتشتت الغرب فورا، وستنزلق دول كثيرة بسرعة من مصاف الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

بعض الدول الغربية التي تستطيع حاليا الحفاظ على مستوى مرتفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا تفعل ذلك، إلا لأنها ما تزال داخل منظومة الاتحاد الأوروبي أو الناتو. وإذا خرجت من هذه المنظومة، فلن تمتلك القدرة على تحمل المنافسة الدولية الحالية بصورة منفردة.

من المرجح جدا أن يستمر الناتو في الدوران في الفراغ مدة طويلة نسبيا، قد تبلغ من 10 إلى 20 سنة. سيستمر اسم المنظمة وهيكلها الرسمي، وقد تُعقد القمم كل سنة أو كل سنتين، لكن لن يُعلن حلها رسميا. أما ما سيحدث بعد 10 أو 20 سنة، فمن الصعب قوله. بحلول ذلك الوقت، سيكون الجيل الحالي من القادة الأوروبيين والأمريكيين قد خرج تدريجيا من الساحة السياسية، وسيصل جيل جديد من القادة إلى السلطة في مختلف الدول.

ومن الممكن تماما، أن يحددوا العلاقات الخارجية والسياسات الأمنية انطلاقا من المصالح الواقعية لبلدانهم وعلاقاتها مع أمريكا والصين وروسيا، وقد لا تكون لديهم حاجة إلى الناتو. فالحلف، في جميع الأحوال، لا يستطيع توفير ضمانات أمنية فعالة، وكل ما يفعله هو الحفاظ على لياقة الغرب.

ليس من الضروري أن نشاهد اجتماعا رسميا للدول الأعضاء الـ 32 تعلن فيه حل الحلف. لكن من الممكن جدا أن تتجه الدول إلى المشاركة في أنشطة تحالفات أخرى مختلفة، وألا يحضر أحد اجتماعات الناتو، فيموت الحلف تلقائيا وبصورة طبيعية.

أما عن احتمال أن يدفع تراجع الناتو بعض الأطراف إلى المغامرة الخارجية بهدف تحويل الأنظار عن التناقضات الداخلية. في الواقع، هذا الاحتمال غير موجود.

بوجه عام، تكون النخب الحاكمة في الدول ذات السيادة هي التي قد تختار تصدير التناقضات عندما تعجز عن حل المشكلات الداخلية. لكن الناتو تجمع يضم 32 دولة. ولإجبار هذا العدد من الدول على التوصل إلى توافق وإنقاذ الناتو عبر مغامرة خارجية، لا تمتلك أغلبية هذه الدول المصلحة ولا الرغبة، ولا يمكنها أساسا تشكيل قدرة موحدة على التحرك.

صحيح أن أمريكا تميل إلى القيام بمغامرات عسكرية في أنحاء مختلفة من العالم والحفاظ على هيمنتها، لكن الدول الأخرى في الناتو لا تمتلك هذه الرغبة ولا القدرات المقابلة، كما أنها لا تحتاج أصلاً إلى الحفاظ على أي هيمنة عالمية. وبالنسبة للدول الأعضاء، ليس الناتو سوى أداة للحفاظ على اللياقة الظاهرية، ولا توجد دولة مستعدة للمخاطرة برأسمالها من أجل الحفاظ على لياقة الحلف. لذلك، فإن احتمال إقدام الناتو ككل على مغامرة عسكرية خارجية شبه معدوم.

لكن ذلك لا يستبعد احتمال مشاركة بعض دوله منفردة، في عمليات عسكرية معينة، لأسباب خاصة بها.

قبل القمة، أجرى ترامب وبوتين اتصالاً استمر 85 دقيقة، ثم تحدث زيلينسكي أيضا إلى ترامب، واتفقا على الاجتماع خلال قمة أنقرة. لكن الانقسام داخل الناتو بشأن خطة دعم أوكرانيا ظهر علنا. كيف تنظرون إلى التحولات الراهنة في العلاقات بين أمريكا وروسيا وأوروبا وأوكرانيا؟

لا بد أن يصدر الناتو مواقف على المستويين السياسي والأخلاقي، لأن ذلك هو أساس وجوده. فسبب اندلاع الصراع بين أوكرانيا وروسيا هو إصرار أوكرانيا على الانضمام إلى الناتو. وإذا لم يقدم الحلف حتى هذا النوع من التصريحات، فسيفقد معنى وجوده.

لكن جوهر المشكلة هو أنه إذا كان الناتو يريد فعلاً دعم أوكرانيا بإخلاص، فإن الطريقة بسيطة جدا: أن يوافق فورا على انضمامها إلى الناتو، وأن يقدم لها مساعدات عسكرية شاملة وواسعة النطاق. لكن هذين الأمرين تحديدا هما ما يرفض الناتو الالتزام بهما دائما.

أمريكا تتحول من حامٍ إلى تاجر سلاح وأوروبا تتردد والتحالف يبقى شكلاً دون روح جماعية حقيقية

ففيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى الناتو، أغلق الحلف جميع المسارات السريعة أمام عضويتها، وأعلن بوضوح أنه قبل انتهاء الحرب، بل حتى قبل انتصار أوكرانيا، لن يكون من الممكن الموافقة على انضمامها.

كان الجميع يعتقد في الأصل أن العقبة الوحيدة أمام انضمام أوكرانيا إلى الناتو هي رئيس الوزراء المجري السابق أوربان. لكن اتضح الآن أن الأمر ليس كذلك. أما الآن، وبعد أن أصبحت معارضة المجر أقل تشددا، خرجت دول أخرى وبدأت تعارض هي أيضا. وقد شهدت العلاقات بين بولندا وأوكرانيا في الآونة الأخيرة تقلبات كبيرة، كما ظهرت لدى بريطانيا وفرنسا مواقف مختلفة بشأن بعض قضايا الدعم.

خلال الشهرين الماضيين، ظلت وسائل الإعلام الغربية، وبعض منصات الإعلام الذاتي المحلية تبالغ بشدة في الحديث عن أن هجوم الطائرات المسيّرة الأوكرانية قادر على قلب موازين الحرب، وتقول: إن «روسيا ستُهزم حتما وأوكرانيا ستنتصر حتما».

إذا كان الوضع كذلك فعلاً، فلماذا لم تدعم الدول الغربية أوكرانيا بكل قوتها خلال قمة الناتو؟ فمن المفترض أنه عندما يكون الوضع العسكري مؤاتيا، ينبغي استغلال الانتصار ومواصلة الهجوم.

الوضع الحالي في ساحة الحرب الروسية الأوكرانية معقد. فلا تزال روسيا تتقدم على الأرض، وقد أعلنت للتو السيطرة على مدينة كوستيانتينيفكا المهمة، والسيطرة الكاملة على لوغانسك.

بالنسبة لمساعدات الناتو لأوكرانيا، ظلت دائما محدودة ومحسوبة، هدفها فقط إبقاء أوكرانيا «تتنفس بأنفاسها الأخيرة» وقادرة بالكاد على مواصلة القتال، من دون توفير ضمانات تمكنها من تحقيق الانتصار.

بالنسبة إلى أمريكا، ثمة أمر واضح جدا، وهو أنها لا تريد بالتأكيد مواصلة الغرق في مستنقع الحرب الروسية الأوكرانية، بل تريد وقف إطلاق النار في أقرب وقت، وتقليص التكاليف الغارقة، وتركيز مواردها الاستراتيجية في المناطق التي تعدها أكثر أهمية.

الأزمة البنيوية للرأسمالية ومشروع إعادة الاستعمار

تواجه الرأسمالية العالمية اليوم أزمة بنيوية تتجاوز التقلبات الدورية المعتادة، تتشابك فيها عوامل الركود المزمن مع صعود النيوفاشية، ومحاولات الإمبريالية الأمريكية إعادة استعمار الجنوب العالمي. وهذه الأزمة ليست نتاج سوء تدبير سياسي، بل هي حتمية نابعة من تناقضات النظام في مرحلته النيوليبرالية، والتي تتفاقم بفقدان القيادة الرأسمالية لمزايا الامبراطورية الاستعمارية التقليدية.

■ **برابهات باتنايك**
عن موقع المراجعة الشهرية بتصرف

أولاً: الركود وهيمنة الفائض

يعاني الاقتصاد الرأسمالي من ركود مزمن تجلى في تراجع معدلات النمو العالمي خلال عقد العشرينيات إلى أدنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية، مع بطالة مستترة تخفيها انخفاضات في معدلات المشاركة في قوة العمل. ويعود هذا الركود إلى طبيعة النيوليبرالية التي أشاعت تفاوتاً صارخاً في الدخل والثروة. ففي ظل حرية تنقل رأس المال عالمياً، مقابل تقييد حركة العمال، يضطر عمال الشمال إلى منافسة نظرائهم منخفضي الأجور في الجنوب، مما يبقي الأجور الحقيقية راكدة أو متناقصة. ففي الولايات المتحدة، كان متوسط الأجر الحقيقي للعامل الذكر عام 2011 أدنى مما كان عليه عام 1968.

في المقابل، لا تنضب احتياطيات العمالة في الجنوب، بل تتزايد نسبياً بفعل التقدم التكنولوجي المتسارع، مما يربط الأجور هناك بمستوى الكفاف. وهكذا، وفي كلا القطبين، ترتفع إنتاجية العمل بينما تتخلف الأجور، مما يؤدي إلى تضخم حصة الفائض الاقتصادي في الناتج العالمي. وبما أن الطبقات العاملة تستهلك نسبة أكبر من دخلها مقارنة بأصحاب الفائض، فإن هذا التضخم يكبح الطلب الكلي، مولّداً ميلاً مزمناً للإنتاج الزائد يتجلى في الركود والبطالة.

ثانياً: تعطيل آليات المواجهة

الأكثر إثارة، هو أن أقوى تدبير مضاد لهذا الركود – أي زيادة الإنفاق الحكومي – يصبح غير مجد في ظل النيوليبرالية. فلكي يكون هذا الإنفاق توسيعياً للطلب، يجب تمويله إما بالعجز المالي «دون زيادة ضريبية»، أو بضرائب على الأغنياء «الذين يدخرون جزءاً من دخلهم، فتحدث زيادة صافية في الطلب». لكن كلا الخيارين يصطدم بمعارضة رأس المال المالي العالمي؛ الأول: لأنه يرفض العجز، والثاني: لأنه يستهدف ثرواته. ونظراً لعولمة التمويل مقابل بقاء الدولة وطنية، فإن هروب رأس المال يهدد أي دولة تخالف هذه الإرادة، مما يجعل تشريعات «المسؤولية المالية» سائدة. وهكذا، تخلق النيوليبرالية الركود وتعطل علاجه، لتقود الرأسمالية إلى طريق مسدود لا مفر منه إلا بتجاوزها.

ثالثاً: النيوفاشية: عرض الأزمة لا حلها

استجابة النظام لهذا المأزق كانت الترويج للنيوفاشية. فهذه العناصر، التي كانت هامشية، تتحرك إلى مركز السلطة بدعم مالي وإعلامي من رأس المال الاحتكاري، حين تهدد الاستياءات الشعبية الناجمة عن الأزمة هيمنته. وينشأ تحالف يقمع الديمقراطية، ويستخدم القمع وخطاب الكراهية لتقسيم الطبقة العاملة، وتشتيت وعيها، ومنع أي تحدٍ للهيمنة الرأسمالية.

غير أن النيوفاشية، مثل الدولة الليبرالية، عاجزة عن حل الأزمة الاقتصادية، لأن قيود رأس المال العالمي تحول دون تكرار نموذج الثلاثينيات من زيادة الإنفاق العسكري الممول بالعجز. وإن عجزت عن ذلك، تظل النيوفاشية ظاهرة متأرجحة، قد تُقصى انتخابياً لكنها تعود، كحال ترامب، لتظل في الأجنحة.

رابعاً: القائد بلا مستعمرات

يكمن الجانب الثاني للأزمة في تحوّل الرأسمالية ما بعد الحرب. فقد تخلصت من الإمبراطوريات الاستعمارية، مما كبّد القائد الجديد «الولايات المتحدة» خسارة «أسواقه الجاهزة» وخسارة «تصريف الفائض» السنوي من المستعمرات. وهذه الخسارة لها أثر عميق.

فقيادة النظام تتطلب من الدولة القائدة أن تعاني عجزاً في الحساب الجاري لاستيعاب صادرات الدول الناشئة، ولتمويل نفقاتها العسكرية لحماية النظام «كالقواعد الأمريكية الـ 750 حول العالم». تاريخياً، كانت بريطانيا تعوض هذا العجز بـ «تصريف الفائض» من مستعمراتها؛ ففي عام 1910، وفرت الهند وحدها لبريطانيا فائضاً قدره 60 مليون جنيه إسترليني، موّلت ثلثي عجزها تجاه أوروبا والولايات المتحدة. أما الولايات المتحدة، التي لم تمتلك مستعمرات، فلم تجد هذا المعوض، فتحول فائضها بعد الحرب إلى عجز مزمن منذ منتصف السبعينيات، لتصبح اليوم أكبر مدين في العالم.

خامساً: تهديد الدولار والنظام المالي

لا يشكل الدين الخارجي مشكلة طالما ينظر إلى الدولار «كأنه ذهب». لكن تراكم التريليونات من الأصول المقومة بالدولار يحمل تهديدا وجوديا، لا يقتصر على التحول إلى عملات أخرى، بل يكمن في تحول محتمل إلى السلع الأساسية، وخصوصا النفط. فاستقرار نظام ما بعد بريتون وودز يقوم على «معيار النفط–الدولار»، وأي هجرة عابرة من الدولار إلى النفط قد تزعزعه. وكما أشار بول باران، فإن تراكم المطالبات المالية الحكومية يجعل الاقتصاد عرضة لتحول مضاربي نحو السلع، مما يهدد بتضخم مدمر يعقبه ركود حاد إذا ما لجأت السلطات لسياسات تقشفية.

سادساً: استراتيجية ترامب: تقاسم العبء وإعادة الاستعمار

في هذا السياق، تبرز استراتيجية ترامب كردّ إمبريالي، لا يمكن اختزاله إلى جنون، بل هو مشروع من مكونين:

1– **تقاسم دور المدافع:** بإجبار حلفاء الناتو على رفع إنفاقهم العسكري إلى 5% من ناتجهم، لتخفيف العبء عن الميزانية الأمريكية وتقليص عجز الحساب الجاري.

2– **إعادة استعمار الجنوب العالمي:** أي استعادة الامتيازات الاستعمارية البريطانية، عبر فرض عدم تناسق في النظام النيوليبرالي؛ حيث يبقى الجنوب أسيراً لنيوليبرالية الأمس، بينما ينتهك الشمال قواعدها التجارية.

وهذا المشروع يعني تحويل عبء الأزمة إلى أكتاف فلاحي وعمال الجنوب، بتواطؤ من برجوازياتها الاحتكارية.

سابعاً: آليات إعادة الاستعمار

تتخذ إعادة الاستعمار شكلين:

أولا: المعاهدات التجارية غير المتكافئة، كالمعاهدة الهندية–الأمريكية الجاري التفاوض عليها. فهي تسمح للولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على السلع الهندية، بينما تسمح للهند برسوم صفرية على السلع الأمريكية، وتفرض أهدافا ملزمة لزيادة الواردات الهندية، متجاوزة حتى نموذج الاستعمار البريطاني الذي كان يترك الكمية للطلب. وهذا يهدف لرفع العمالة والناتج الأمريكي عبر «إفقار الجار»، دون الحاجة لمواجهة رأس المال المالي بزيادة العجز أو الضرائب.

ثانيا: الاستيلاء على الموارد الحيوية، خاصة النفط، في فنزويلا «أكبر احتياطي» وإيران، إضافة للمعادن النادرة في غرينلاند. وتهدف هذه السيطرة لضمان هيمنة الدولار في معاملات النفط، وتعزيز استقرار سعره، واستخلاص «فائض» بامتياز استعماري يسدّ عجز الميزان الأمريكي. وتشكل العمليات العسكرية المباشرة ضد إيران فصلا جديدا في تاريخ الإمبريالية، يتجاوز الانقلابات والحروب الأهلية التي كانت تقاوم إنهاء الاستعمار الاقتصادي في عهد عبد الناصر ومصدق وأليندي.

ثامناً: مقاومة الجنوب وآفاق التحرر

إن شعوب الجنوب لن تقبل بهذا الاستعباد. صحيح أن البرجوازية الكبيرة في مستعمرات الأمس قد تحولت وتحالفت مع الإمبريالية، لكن الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة، التي شكلت عماد النضال الوطني، ستقاوم بشراسة. وهذه المقاومة ستتجه للإمبريالية وللبرجوازية الاحتكارية الداخلية والأنظمة النيوفاشية، حاملة إمكانيات ثورية هائلة. وما حدث في إيران هو خير دليل؛ فصمودها فاجأ الإمبريالية، وأفشل مخططاتها، وشجّع بقية دول الجنوب. فالمقاومة لها جدليتها: صمود بلد يقوّي الآخرين، وانهياره يوهنهم. ورغم أن الإمبريالية لن تتخلى عن مشروعها، فإن صمود إيران سيُبطئ وتيرته، ويفتح بابا لتطورات تاريخية كبرى في الصراع بين قوى التحرر وقوى الهيمنة.

النيوليبرالية تولد ركوداً وتعطل الإنفاق العام فترد الإمبريالية بالنيوفاشية وإعادة استعمار الجنوب لكن صمود إيران يحفز مقاومة ذات آفاق تحرر

خاتمة

إن الأزمة الراهنة ليست مجرد كساد دوري، بل هي أزمة بنيوية لكامل النظام النيوليبرالي، تعكس تناقضا بين حركة رأس المال وسيادة الدولة، وبين ضرورات التراكم ومتطلبات العدالة الاجتماعية. وقد أدى عجز الرأسمالية عن حل تناقضاتها إلى صعود النيوفاشية داخليا، وإلى مشروع إعادة الاستعمار خارجيا. لكن هذا المشروع يصطدم بمقاومة شعبية عنيفة، تحمل في طياتها بوادر تحولات ثورية قد تعيد تشكيل خريطة النظام العالمي برمته.

النيوليبرالية والمثقفون

من أبرز سمات الرأسمالية النيوليبرالية، في بلدان العالم الثالث كالهند، تلك الهوّة التي تفتقها بين الجماهير الكادحة والمثقفين. ففي الحقبة الاستعمارية، اضطلع نفرٌ من المثقفين الهنود بدور بارز في كشف البؤس الذي أوقعه الاستعمار على الشعب الهندي؛ بل إنّ كثيرين منهم التحقوا بصفوف المقاومة الفعلية ضد الاستعمار، فذاقوا مرارة السجن والحرمان. ومن ثمّ، نالوا احترام الجماهير، وهو احترامٌ ظلّ قائماً حتى بعد الاستقلال، وفي مرحلة التنمية التوجيهية «الديريجست»، حيث بقوا مراقبين أمناء وناقدين لتأثير استراتيجية التنمية على حياة الناس.

■ برابهات باتنيك

لقد اتسمت المجتمعات ما قبل الرأسمالية، حتى في أوقاتها الاعتيادية، بدرجة من التبجيل الذي يخصُّ العامة المثقفين به. وقد تعزّز هذا التبجيل بما قام به المثقفون في سياق النضال ضد الاستعمار، وفي مرحلة التوجيهية التي أعقبت الاستقلال في بلدان كالهند.

غير أن النيوليبرالية تغيّر هذه المعادلة جذرياً. فهي تسعى لإقامة نظام رأسماليّ متحرّر من كل قيد، حيث يندمج رأس المال الاحتكاري المحلّي مع رأس المال المالي العالمي، وغايتها إعادة صياغة المجتمع وفق الخطوط الرأسمالية التقليدية المألوفة. وهنا يتبدّل موقع المثقفين من وجوه عدة:

أولاً: لما كان جوهر الرأسمالية هو تفكيك ما تبقّى من أواصر الجماعة، وحصر الجماعات الاجتماعية في إطار أفراد يلهث كلٌّ وراء مصلحته الذاتية، فإن المثقفين أنفسهم يختزلون إلى مجرد أفراد يدبّرون شؤونهم، لا إلى نقباء ينوبون عن الشعب. فتتحوّل الهموم المهنية، والرغبة في اغتنام فرص الترقّي الشخصي محلياً وعالمياً، إلى الشاغل الأكبر حتى للنخبة المثقفة.

الدور الاجتماعي للمثقفين

ثانياً: كان الدور الاجتماعي للمثقفين، في الفترة السابقة للنيوليبرالية، مدعوماً بمنظور نظريّ تبنّوه، ألا وهو منظور مناهضة الإمبريالية. وصحيح أن ثمة خلافات نظرية كبرى بين أوساط المثقفين، لكن غالبيتهم كانوا يشتركون في الإقرار بحقيقة الإمبريالية القائمة؛ وهذا ما وجد صدىً لدى الجماهير، وجعل مثقفي العالم الثالث متميزين عن التيارات النظرية المهيمنة في الغرب. بيد أن النيوليبرالية تعمل بجهد على طمس هذه الخلافات النظرية، وفرض توافق واحد في كلّ من المراكز الإمبريالية والعالم الثالث، وهو التوافق الذي تهيمن عليه الرؤية الغربية، المدعومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، القائلة بأن تنمية العالم الثالث لا تتحقق بمقاومة الإمبريالية، بل باعتناقها.

ومع إسكات الأصوات المعارضة في الحقل النظري، وتطابق الخطاب السائد في الغرب مع الخطاب الناشئ حديثاً في العالم الثالث، لا تنفتح آفاق التوظيف لشريحة أكبر من مثقفي العالم الثالث في المراكز الغربية فحسب، بل تزداد هؤتهم مع شعوبهم اتساعا. ذلك أن تجربة شعوب العالم الثالث لا تتطابق مع استنتاجات التوافق النظري الذي يبنى بين مثقفي المركز ومثقفي الأطراف.

ولا ينبغي أن نُقلل من شأن انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي ظلّ، رغم عيوبه كلها، لعقود نموذجاً بديلاً ملهماً، في تسهيل هذه العملية برمتها لبلورة هذا التوافق بين مثقفي المركز ومثقفي الأطراف.

ثالثاً: إن خصخصة قطاعات حيوية من الاقتصاد، لا سيّما التعليم، والّتي تعدُّ سمة بارزة للنيوليبرالية، تؤدي إلى تسليع العمل الأكاديمي، ومن ثم إلى تقويض مسيرته كنشاط نقدي. ذلك أن الهدف الذي تسعى إليه المؤسسات التعليمية الخاصة التي تتكاثر في ظل الوضع الجديد، هو إنتاج الطلاب كسلع قابلة للتسويق. وبهذا يضيع الهدف الأساسي للتعلّيم في مجتمع العالم الثالث، الذي ينبغي أن يقتضي، على حد تعبير أنطونيو غرامشي، تكوين «مثقفين عضويين» للشعب المناهض للاستعمار. بل إن الأكاديميين العاملين في هذه المؤسسات الخاصة يُعاقبون إذا هم غرسوا في طلابهم روح النقد والاستقصاء؛ كما تُثبط النشاطات الطلابية والتنظيمات النقابية في هذه المؤسسات. وكلّ ذلك يزيد من ابتعاد المثقفين عن حياة الناس، ويحجزهم في عالم منعزل لإنتاج السلع الفكرية المتخصصة. النيوليبرالية، باختصار، تفصل المثقفين عن هموم الشعوب.

تجويع الميزانية العامة

لقد رثى وزيرٌ كبير في حكومة «بهاراتيا جاناتا» بولاية البنغال الغربية، قبل أيام، حال كلية «الرئاسة» وجامعة كلكتا، اللتين كانتا منارات فكرية في البلاد، وما هما اليوم إلا مؤسسات باهتة. ثم اقترح أن تستعيد البنغال الغربية مجدها الأكاديمي المفقود بمساعدة القطاع الخاص. ولا يخفى ما في تحليله من سطحية، إذ يرزح تحت وطأة الجهل بالصلة بين تجويع الميزانية العامة للتعليم وتدهوره إلى مستوى الرداءة. فهو يريد إحياء التعليم العالي في البنغال الغربية «وهو هدف مثير للسخرية في حدّ ذاته، يصدر عن ممثل حكومة نيو-فاشية» دون أن ينفق من الميزانية ما يكفي!

للهوّة التي تخلقها

النيوليبرالية بين المثقفين والجماهير أثر بالغ الأهمية، ألا وهو تهيئة الأرضية لصعود النيو-فاشية. صحيح أن ثمة عوامل أساسية متعددة وراء صعود هذه الظاهرة، في مقدمتها تشجيع رأس المال الاحتكاري لها، إذ يحالف النيو-فاشين ليحافظ على هيمنته في خضم أزمة النيوليبرالية؛ لكن الدعاية النيو-فاشية ضد أقلية عاجزة، لتوليد الكراهية تجاهها داخل الأغلبية، وتقسيم الشعب وإشغاله بخطاب مشتت، لم تكن لتنجح بهذا القدر لو ظلّ لكلام المثقفين- كما كان عليه الحال قبل العصر النيوليبرالي- وقعُه في نفوس الناس.

والواقع، أن الأفكار النيو-فاشية لا تجد رواجاً حقيقياً في أوساط المثقفين؛ بيد أنها تكتسب شيئاً من القبول بين الجماهير، لأن الأصوات المناهضة للفاشية في صفوف المثقفين، رغم كونها الغالبة، لا تُكتم فقط بالترهيب، بل تُجعل غير فاعلة بما يكفي بسبب الهوة التي تخلقها الرأسماليّة النيوليبرالية بين المثقفين والشعب. إن فقدان المثقفين لمصداقيتهم لدى الجماهير هو عاملٌ تمكينيٌ رئيسيٌ في صعود النيو-فاشية إلى سدة الحكم.

النيوليبرالية تفصل المثقفين عن الجماهير مما يفقد خطابهم المناهض للفاشية مصداقيته ويمهد لصعود النيو-فاشية الذي لا يُقهر إلا بتجاوز النيوليبرالية.

أزمة فائض إنتاج

هكذا تمهد النيوليبرالية الطريق للنيو-فاشية من وجوه شتّى. وأهم هذه الوجوه، بلا شك، هو: الأزمة التي تُحدثها حتما. فطالما أن الحجم النسبي لجيش الاحتياطي من العمالة، في ظل النظام النيوليبرالي، لا ينكمش، بل على العكس يزداد حتى حين يتسارع النمو الظاهري للناتج المحلي، فإن الأجور الحقيقية لا ترتفع مع ارتفاع إنتاجية العمل. «وهذا الارتفاع في إنتاجية العمل هو نفسه سبب عدم تناقص الحجم النسبي لجيش الاحتياطي من العمالة». وهذا يرفع حصة الفائض الاقتصادي في الناتج، ويولد أزمة فائض إنتاج، إذ تظل الطاقات الاستهلاكية منخفضة بالنسبة إلى الناتج. وهذه الأزمة هي التي تهيئ السياق للتحالف بين رأس المال الاحتكاري والتيار الهندوسي المتطرف «الهندوتفا»، ولتشجيع رأس المال الاحتكاري للنيو-فاشية. غير أن النيوليبرالية تسهم في هذه العملية بطرائق أخرى، من أبرزها: ذلك الفقدان العام للثقة بين الجماهير والمثقفين الذي تحدثه.

تتميز الماركسية بكونها شبه الوحيدة التي تعترف بدور النيوليبرالية في صعود النيو-فاشية إلى سدة الحكم. فالتحليلات الليبرالية لهذا الصعود لا تركز إلا على العوامل الاجتماعية والتاريخية، وتكاد تغفل الجذور الاقتصادية السياسية للظاهرة. لكن إغفال ذلك يضعف النضال المناهض للنيو-فاشية. فحتى لو تمّ، على سبيل الفرض، التغلب على مكائد النيو-فاشية وإزاحتها عن السلطة بالطرق الانتخابية، فإن استمرار الطابع النيوليبرالي للاقتصاد، وبقاء الأزمة التي ولدها، سيؤديان حتما إلى عودة النيو-فاشية إلى الحكم، كما حدث في الولايات المتحدة مع إعادة انتخاب دونالد ترامب.

لذلك، فإن النضال ضد النيو-فاشية يستلزم تجاوز المرحلة التي أوجدتها، وهذا يتطلب بدوره تجاوز الرأسمالية النيوليبرالية. على المثقفين أن يستيقظوا لهذه الحقيقة، فهم يتحملون مسؤولية تاريخية في إعادة نسج روابطهم بالجماهير. لا يكفي أن يحذّروهم من مخاطر النيو-فاشية؛ بل لا بد من رسم أجندة اقتصادية بديلة، تخرجهم من مأزق الركود والبطالة الذي أوقعتهم فيه النيوليبرالية. لا تُقهر النيو-فاشية إلا بتجاوز النيوليبرالية في آن واحد.

عن الكاتب:
برابهات باتنيك، خبير اقتصادي سياسي ومعلّق سياسي هندي. من مؤلفاته: التراكم والاستقرار في ظل الرأسمالية «1997»، وقيمة النقود «2009»، وإعادة تصوّر الاشتراكية «2011».

■ المصدر الأصلي: People's Democracy، 12 تموز 2026

صوت الشارع السوري في أسبوع: «الشعب عايش مقهور»

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الإثنين 6 تموز وحتى الأحد 12 تموز 2026.

رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 14 تجمّعاً ووقفة احتجاجية في 11 نقطة شملت عدداً من المحافظات، وتنوعت مواضيعها بين اعتراضات ومطالبات اقتصادية، ومعيشية، وحقوقية، وإنسانية.

الإثنين 6 تموز

السويداء: استمرار الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بدورة امتحانية استثنائية لطلاب الشهادتين الأساسية والثانوية.
حماة: وقفة احتجاجية لأهالي الغاب وجبل شحشبو ضد التهميش.

الثلاثاء 7 تموز

السويداء: استمرار الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بدورة امتحانية استثنائية لطلاب الشهادتين الأساسية والثانوية.

الأربعاء 8 تموز

القامشلي: استمرار الاحتجاجات الشعبية تنديداً بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية وسوء الخدمات.
الحسكة: إضراب سائقي وأصحاب صهاريج المياه في مدينة الحسكة مع وقفة احتجاجية لهم، احتجاجاً على نقص كميات المازوت الخدمي المدعوم.
السويداء: استمرار الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بدورة امتحانية استثنائية لطلاب الشهادتين الأساسية والثانوية.
دير الزور: وقفة احتجاجية لأهالي بلدة البصيرة احتجاجاً على تأخر صرف رواتب موظفي المؤسسات المدنية في البلدية، ومشفى البصيرة، والمركز الصحي ومديرية الزراعة.

الخميس 9 تموز

حلب: وقفة احتجاجية في مدينة الباب احتجاجا على انتشار الفساد ومطالبين بمحاسبة الفاسدين.
السويداء: استمرار الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بدورة امتحانية استثنائية لطلاب الشهادتين الأساسية والثانوية.

الجمعة 10 تموز

الرقة: وقفة احتجاجية في مدينة الطبقة ضد الفساد ومطالبات بمحاسبة الفاسدين.
الحسكة: وقفة احتجاجية في بلدة تل تمر للمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.
السويداء: وقفة حداد لأهالي المدينة إحياء لذكرى ضحايا مجازر تموز من العام الماضي.

السبت 11 تموز

إدلب: وقفة احتجاجية لأهالي أحد المخيمات بسبب أزمة المياه الحادة، وسوء الأوضاع المعيشية، والمطالبة بتأمين المساكن والعودة إليها.
السويداء: وقفة حداد لأهالي أم الرمان إحياء لذكرى ضحايا مجازر تموز من العام الماضي.

من هتافات المحتجين:

لا رواتب لا أجور والشعب عايش مقهور.
استمرار استمرار .. حتى تخفيض الأسعار.
استمرار استمرار .. المعيشة صارت نار.

من الكلمات التي قالها المحتجون:

"صرلنا سنتين صابرين.. صارلنا سنتين صابرين، ما عاد عندنا صبر بنوب."
"أني أريد لقمة خبز لولادي تجيني بكرامتي".
"نواصل أداء واجبنا منذ تحرير المنطقة الشرقية ونخدم أهلنا ومؤسساتنا بإخلاص، رغم الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي نمر بها، ودون أن نتقاضى رواتبنا".